تقرير
لجنة البرنامج والتنسيق
عن
أعمال دورتها الرابعة والعشرين

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة التاسعة والثلاثون
الملحق رقم ٣٨ (A/39/38)

الأمم المتحدة

Digitized by UNOG Library

تقرير
لجنة البرنامج والتنسيق
عن
أعمال دورتها الرابعة والعشرين

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة التاسعة والثلاثون

الملحق رقم ٣٨ (A/39/38)

الأمم المتحدة

نيويورك ، ١٩٨٤

Digitized by UNOG Library

ملاحظـــة

تتـألف رمـوز وثـائـق الأمـــم المتحـــدة من حروف وأرقـام .
ويعنـي إيـراد أحـد هـذه الرمـوز الاحـالة الـى إحـدى وثـائـق
الأمـــم المتحـــدة

Digitized by UNOG Library

[الأصـــل : بالانكليزيـــة]
[١٣ حزيران/يونيه ١٩٨٤]

المحتويـــات

الفصـــل		الفقـــرات	الصفحـــة
الاول	- تنظيم الدورة	١ -٩	١
الثاني	- التنقيحات المقترحة للخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩	١٠ -١٤٤	٤
	ألف - التنقيحات المقترحة للخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩ لادراج الآثار البرنامجية المترتبة على القرارات والمقررات التي اتخذتها الاجهـــزة الحكومية الدولية او المؤتمرات الدولية	١٠ -٨٤	٤
	باء - اعداد وثائق الميزانية البرنامجيـــة المقترحة	٨٥ -٩١	٢٢
	جيم - تشغيل النظام الجديد لتحديـــد الأولويات	٩٢ -١٠١	٢٣
	دال - تحليل برامج مختلف أبواب الميزانيـــة البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥	١٠٢-١٠٧	٢٨
	هاء - مواصلة تنفيذ قرار الجمعية العامـــة ٢١٤/٣٧	١٠٨-١١٣	٢٩
	واو - برنامج عمل منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعيـــة	١١٤-١٢١	٣٢
	زاى - عقد النقل والمواصلات في افريقيا : تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥٠/٣٨ ..	١٢٢-١٢٩	٣٥
	حاء - عقد التنمية الصناعية لافريقيا : تنفيـــذ الجزء الثاني من قرار الجمعية العامـــة ١٩٢/٣٨	١٣٠-١٣٧	٣٧
	طاء موقع وحدة لنظم المعلومات داخـــل الامانة العامة	١٣٨-١٤٤	٤٠

Digitized by UNOG Library

المحتويات (تابع)

الفصل		الفقرات	الصفحة
الثالث	- اداء البرنامج لفترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣	١٤٥-١٦٣	٤٢
	الف - مقدمة وموجز النتائج	١٤٥-١٦١	٤٢
	باء - اداء البرنامج لفترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣ حسب أبواب الميزانية	١٦٢-١٦٣	٤٦
الرابع	- التقييم	١٦٤-٢١٧	٤٧
	ألف - تقييم أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية في مجال المصنوعات ويمولها برنامج الامم المتحدة الانمائي	١٦٤-١٨٩	٤٧
	باء - تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون " ادارة الامم المتحدة للتعاون التقني لاغراض التنمية " .	١٩٠-١٩٨	٥٣
	جيم - تقرير عن برنامج وانشطة لجنة الاعلام المشتركة للامم المتحدة	١٩٩-٢٠٤	٥٦
	دال - جدول زمني اولي للاستعراض الحكومي الدولي للدراسات التقييمية المتعمقة التي تجرى مرة كل ثلاث سنوات والمقررة للفترة من ١٩٨٦ الى ١٩٩٢ ، بما فيها مقترحات للربط بين مواضيع الدراسات التقييمية المتعمقة ومواضيع التحليلات البرنامجية على نطاق المنظومة	٢٠٥-٢١١	٥٧
	هاء - نظام توزيع الوثائق	٢١٢-٢١٧	٦٠
الخامس	- التحليل البرنامجي على نطاق المنظومة	٢١٨-٢٤٩	٦١

Digitized by UNOG Library

المحتويات (تابع)

الفصل		الفقرات	الصفحة
الخامس (تابع)	الف - التحليل البرنامجي على نطاق المنظومة للانشطة التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة في مجال المستوطنات البشرية	٢١٨-٢٢٣	٦١
	باء - ولايات منظومة الامم المتحدة والمشاكل التي تتصدى لها المنظومة ، في مجال التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية	٢٢٤-٢٣٤	٦٤
	جيم - مجالات التحليلات البرنامجية على نطاق المنظومة في المستقبل	٢٣٥-٢٤٢	٦٨
	دال - متابعة تحليل البرامج على نطاق المنظومة في مجال الانشطة التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة في ميدان الشؤون البحرية	٢٤٣-٢٤٩	٧١
السادس -	التدابير الرامية الى تحسين الدعم المقدم من الامانة العامة الى لجنة البرنامج والتنسيق	٢٥٠-٢٥٧	٧٣
السابع -	تقارير لجنة التنسيق الادارية	٢٥٨-٢٩٤	٧٥
	الف - التقرير السنوي الاستعراضي للجنة التنسيق الادارية عن الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٤	٢٥٨-٢٨٦	٧٥
	باء - تقرير لجنة التنسيق الادارية عن التقدم الذي احرزته فرقة العمل المعنية بالتنمية الريفية ، التابعة لها	٢٨٧-٢٩٤	٨١
الثامن -	تقارير وحدة التفتيش المشتركة	٢٩٥	٨٣
التاسع -	جدول الاعمال المؤقت للدورة الخامسة والعشرين للجنة	٢٩٦-٢٩٨	٨٤
العاشر -	الاستنتاجات والتوصيات	٢٩٩-٣٨٩	٨٥

Digitized by UNOG Library

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
	المرفقات	
الاول -	جدول أعمال الدورة الرابعة والعشرين للجنة	١١٨
الثاني -	قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين	١١٩

Digitized by UNOG Library

الفصـــل الأول

تنظيـــم الـــدورة

١ــ عقدت لجنة البرنامج والتنسيق جلستها ١ ، وهي جلسة تنظيمية بمقر الأمم المتحدة في ٢٢ آذار/مارس ١٩٨٤ .

٢ــ ويرد في المرفق الأول جدول أعمال الدورة الرابعة والعشرين ، الذى اعتمدته اللجنة في جلستها ١ . وترد في المرفق الثاني قائمة بالوثائق المعروضة على اللجنة .

٣ــ وعقدت اللجنة دورتها الرابعة والعشرين بمقر الأمم المتحدة في الفترة من ٢٣ نيسان/ابريل الى ١ حزيران/يونيه ١٩٨٤ . وعقدت ٥٦ جلسة (الجلسات من ٢ الى ٥٧) .

٤ــ وانتخبت اللجنة بالتزكية، في جلستها ٢ المعقودة في ٢٤ نيسان/ابريـــل وفـــي جلستها ٤ المعقودة في ٢٥ نيسان/ابريل ، أعضاء المكتب التالية اسماؤهم :

الرئيس : السيد تومو مونشي (الكاميرون)

نوّاب الرئيس : السيد جان برتلنغ (هولندا)

السيد سومادى بروتود يننغرات (اندونيسيا)

السيد ميودراغ كابريتش (يوغوسلافيا)

المقرر : السيد روبرتو جاغواريبي (البرازيل)

٥ــ وقد مثّلت الدول التالية الأعضاء في اللجنة :

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	جمهورية الكاميرون المتحدة
اثيوبيا	رومانيا
الأرجنتين	شيلي
ألمانيا (جمهورية ــ الاتحادية)	فرنسا
اندونيسيا	ليبريـــا
باكستان	مصـــر
البرازيل	المملكة المتحدة لبريطانيـا العظمـــى وايرلندا الشمالية
ترينيداد وتوباغو	نيجيريـــا

Digitized by UNOG Library

الهنـــد	اليابـــان
هولنـــدا	يوغوسلافيا
الولايات المتحدة الأمريكية	

٦ــ ومثّلت الدول التالية الأعضاء في الأمم المتحدة بمراقبين ، وهي :

ايطاليا	السويـــد
بلجيكا	العراق
الجزائر	فنلندا
جزر البهاما	فولتا العليا
الجماهيرية العربية الليبية	كنـــدا
جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية	المغرب
	المكسيك
السودان	النمســـا

٧ــ ومثّلت الوكالات المتخصصة التالية وهي :

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

منظمة الصحة العالمية

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

ومثّلت أيضا الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

٨ــ وحضر الدورة أيضا وكيل الأمين العام ، ادارة شؤون الادارة والتنظيم ، والأمين العام المساعد لتخطيط البرامج والتنسيق ، والمراقب المالي ، والأمين العام المساعد ، مكتب خدمات الامانة العامة للمسائل الاقتصادية والاجتماعية ، والأمين العام المساعد ، ادارة التعاون التقني لأغراض التنمية ، والمدير المساعد لمكتب سياسات وتقييم البرامج التابع لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، والمدير التنفيذي المساعد لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وغيرهم من كبار موظفي الامانة العامة للامم المتحدة ، وكذلك ممثلون عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ،

Digitized by UNOG Library

واللجنة الاقتصادية لافريقيا ، واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . وحضر الدورة أيضا ممثلون عن مجلس الأغذية العالمي ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ، وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية .

٩- ونظرت اللجنة في مشروع تقريرها عن دورتها الرابعة والعشرين (E/AC.51/1984/L.5 و Add.1-25) واعتمدته بصيغته المنقحة شفويا ، في جلساتها من ٢٥ الى ٥٧ المعقودة في الفترة من ٣٠ ايار/مايو الى ١ حزيران/يونيه ١٩٨٤ .

Digitized by UNOG Library

الفصل الثاني

التنقيحات المقترحة للخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩

ألف - التنقيحات المقترحة للخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩ لادراج الآثار البرنامجية المترتبة على القرارات والمقررات التي اتخذتها الأجهزة الحكومية الدولية أو المؤتمرات الدولية

١- مقدمة

١٠- نظرت اللجنة ، تحت البند ٣ ، في التنقيحات المقترحة (١) للخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩ ، وذلك في جلساتها ١٤ الى ٣٠ المعقودة في الفترة من ٢ الى ١٤ أيار/مايو . وللاطلاع على استنتاجات اللجنة وتوصياتها ، انظر الفصل العاشر ، الفرع باء ، الفقرات ٣٠١-٣٢٣ .

١١- وذكر الأمين العام المساعد لتخطيط البرامج والتنسيق ، في تقديمه للتنقيحات المقترحة ، ان الخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩ (٢) كانت أول خطة ثابتة المدة تستغرق ست سنوات يعدها الأمين العام ، وأيضا أول خطة من هذا النوع تعتمدها الجمعية العامة . ولاحظ أنه عملا بالفقرة ١ من الفرع الأول من قرار الجمعية ٣٧/٢٣٤ المؤرخ في ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ أعيدت صياغة البرنامج الفرعي ٥ من البرنامج ١ من الفصل ٢١ وعناصر الفصل ١٧ التي تأثرت بمقررات مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار وتم اصدارها في اضافة للخطة المتوسطة الأجل (٣) بعد أن أجرت الهيئات الحكومية الدولية المختصة استعراضا تفصيليا لها واعتمدتها . ونتيجة للاجراءات المعقدة المتبعة في اعداد واستعراض الخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩ تألفت التنقيحات المقدمة من تعديلات لادماج الولايات التشريعات الموضوعة بعد استعراض الخطة واعتمادها ، ولم تتضمن مقترحات بأية تنقيحات رئيسية في الوقت الحاضر . وعلى نحو ما أشير اليه في الفقرة ٧ من مقدمة التنقيحات المقترحة (١) فان الأمين العام لم ير ضرورة لاجراء تنقيح بارز بالنسبة لعشرة برامج رئيسية . وتم في الفقرات ٣ الى ٦ من تلك المقدمة شرح المنهجية المستخدمة .

١٢- وفيما يتعلق بمضمون التنقيحات المقترحة ذكر الأمين العام المساعد لتخطيط البرامج والتنسيق ان التنقيحات المقترحة تقع في ثلاث فئات متميزة : تنقيحات لبرنامج رئيسي كما في حالة الفصل ٢٥- الشؤون البحرية ؛ وتنقيحات لبرامج كاملة كما في حالة

Digitized by UNOG Library

البرنامج ٤ من الفصل ٤ ــ الشؤون السياسية والوصاية وانهاء الاستعمار ؛ وتنقيحات لبرامج فرعية بكاملها كما في حالة ١٠ برامج فرعية من هذا النوع . ووصف بايجاز خلفية ومضمون التنقيحات المقترحة وأشار الى انه اقترح عددا من التنقيحات كمتابعة للدورة السادسة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية تحت الفصول ١٦ و ٢٠ و ٢٤ ؛ بيد أنها لم تشكل مقترحات رئيسية . واسترعى انتباه اللجنة الى مجالين لم تقترح فيهما أية تنقيحات في الوقت الحاضر انتظارا لمقررات تتخذها الأجهزة الحكومية الدولية وهما البرنامج ١ (قضايا الأغذية العالمية (مجلس الأغذية العالمي)) من الفصل ١٣ ، الأغذية والزراعة والفصل ١٨ ــ السكان .

١٣ــ وأكد في الختام أن التنقيحات المقترحة قصرت ، على النحو المشار اليه في الفقرة ٢ من المقدمة ، على تلك التي تؤثر بصورة محددة على أهداف واستراتيجيات أى برنامج فرعي والتي كانت لازمة لتوفير اطار تشريعي للميزانيتين البرنامجيتين المقترحتين لفترتي سنتي ١٩٨٦ــ١٩٨٧ وسنتي ١٩٨٨ــ١٩٨٩ .

٢ــ المناقشة

(أ) المناقشة العامة

١٤ــ قدرت اللجنة بوجه عام نوعية الوثيقة المعروضة عليها وارتاحت الى اجراء التنقيحات في حينها ووافقت في معظم الاحوال على اتجاه البرامج والبرامج الفرعية المنقحة أو المقترحة حديثا .

١٥ــ ونشأ جدول كبير بشأن درجة قابلية الأسانيد التشريعية للتفسير من جانب الأمين العام . وشرح ممثل الامين العام ان الامين العام قام ، وفقا لأحكام الفقرة ٢ أ ، الفقرة الفرعية ٣ ، من مرفق قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ٢٠٠٨ (د ــ ٤٠) المؤرخ في ١٤ أيار/مايو ١٩٧٦ ، بتفسير الأسانيد التشريعية ذات الصلة وترجمتها الى مقترحات برنامجية عن طريق ذكر الاهداف والاستراتيجيات المتعين اتباعها تحت كل من البرامج الفرعية .

١٦ــ وأعربت اللجنة عن تقديرها للعرض الموجز للوثيقة ووافقت على أن تظل على أكبر درجة ممكنة من الايجاز . ولدى مناقشة الفصول المختلفة التي اقترحت التنقيحات في اطارها ذكرت الوفود أنها واجهت بعض الثغرات بالمقارنة مع اجراءات التخطيط المتوسط الاجل التي حددتها الجمعية العامة في قرارها ٣٤/٢٢٤ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ ؛ وكانت تلك الثغرات تتصل بوجه خاص باشتراك الهيئات الحكومية

Digitized by UNOG Library

الدولية الاقليمية والقطاعية في عملية استعراض التنقيحات المقترحة . ولاحظت اللجنة أن الصعوبات التي تواجه في تنفيذ ذلك الجانب من الاجراءات مستمدة من مشكلة عملية تتعلق بتنسيق جدول اجتماعات تلك الهيئات .

١٧- ولدى ملاحظة أن بعض التنقيحات المقترحة للخطة كانت قائمة على اقتراحات ميزانية واردة في الميزانية البرنامجية لفترة ١٩٨٤-١٩٨٥ (٤) ، ناقشت اللجنة العلاقة بين الخطة المتوسطة الاجل ومقترحات الميزانية . وفي ضوء العملية المستمرة تقريبا والمتعلقة بصياغة واعتماد أسانيد تشريعية جديدة والقيود المستحكمة التي تفرضها جداول اجتماعات الاجهزة الحكومية الدولية من ناحية ودورة النشر والوقت اللازم لاعداد وثائق تخطيط البرامج والميزانية من الناحية الاخرى ، وافقت اللجنة على أنه لكي يتسنى الاستجابة بطريقة سريعة الى بعض الأسانيد التشريعية يكون من الضروري في بعض الاوقات تقديم مقترحات برنامجية جديدة وكبيرة في سياق الميزانية البرنامجية . وبالرغم من تلك الصعوبات كان من رأى اللجنة أنه ينبغي الاستفادة من الخطة بوصفها اطارا لمقترحات الميزانية .

(ب) مناقشة كل فصل على حدة

الفصل ١ - أنشطة الشؤون السياسية وشؤون مجلس الأمن

١٨- نظرت اللجنة في التنقيحات المقترحة للفصل ١ من الخطة المتوسطة الأجل ، وذلك في جلستيها ١٥ و ١٦ المعقودتين في ٢ و ٣ أيار/مايو .

١٩- وخلال مناقشة هذا الفصل ، طرحت اسئلة حول نظام جمع وتجهيز المعلومات السياسية . وقررت اللجنة ، في ختام مناقشتها للمسألة ، الاعراب عن تقديرها للأمين العام لاعلانه عن عزمه على تعزيز الخدمة المركزية للمعلومات والأنباء السياسية في ادارة الشؤون السياسية وشؤون مجلس الأمن .

٢٠- وفيما يتعلق بالتنقيحات المقترحة للبرامج وللبرامج الفرعية الواردة في اطار الفصل ١ ، وافقت اللجنة على الغاء عبارة " وبشأن المنطقة المتجمدة القطبية الجنوبية " بعد عبارة " انشاء خدمات مرجعية بشأن منطقة البحر المتوسط " في الفقرة الفرعية ١-١٤ ، ٣ ، من البرنامج الفرعي ٢ (خدمة الشؤون السياسية وشؤون مجلس الأمن) من البرنامج ١ (أنشطة الشؤون السياسية وشؤون مجلس الأمن) .

Digitized by UNOG Library

٢١- ورأت بعض الوفود أنه ينبغي أن يضاف القرار ٣٨ / ٨٠ الذى صدر مؤخرا عن الجمعية العامة والمؤرخ في ١٥ كانون الاول /ديسمبر ١٩٨٣ الى السند التشريعي الذى أورد للبرنامج الفرعي ٣ (استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية) .

٢٢- وردا على سؤال طرحته بعض الوفود فيما يتعلق بولاية تعديل الفقرة ١-٢٣ من البرنامج الفرعي ٤ (التنفيذ الأكمل لقرارات الامم المتحدة المتعلقة بالفصل العنصرى) باضافة الفقرة الفرعية ' ١٦ ' التي نصها " اعداد ونشر سجلات نصف سنوية للرياضيين والمطربين والممثلين وغيرهم ممن زاروا جنوب افريقيا " ، أوضح ممثل الامين العام أن اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى قد منحت هذه الولاية في عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ من قبل الجمعية العامة ، التي أشارت أيضا الى هذه المسألة في المقررات التي اتخذتها في السنوات الماضية . وأوضح ان اللجنة الخاصة قد قامت في اضطلاعها بالتزاماتها المحددة وفقا لهذه الولاية بجمع المعلومات المطلوبة مستخدمة مصادر عامة وبيانات منشورة في الصحف ، ووصف أحد الوفود النشاط المشار اليه في الفقرة ١-٢٣ بانه من نوع عمليات الاشراف ، وأعرب عن اعتراضه الشديد عليه . وردا على اقتراح قدمه أحد الوفود قررت اللجنة اضافة عبارة "بما يعد انتهاكا لقرارات الامم المتحدة " في نهاية الفقرة الفرعية المقترحة ١-٢٣ ' ١٦ ' .

٢٣- وأثير عدد من الأسئلة المتعلقة بالبرنامج الفرعي ٥ (الحملة العالمية لنزع السلاح) من البرنامج ٢ (أنشطة ادارة شؤون نزع السلاح) وخاصة فيما يتعلق باستخدام التسهيلات المتوفرة لدى الامانة العامة ، كما هو محدد في البرنامجين الفرعيين ٢ و ٥ من البرنامج ٢ لتحقيق اهداف الحملة العالمية لنزع السلاح ؛ وكيفية قيام الامانة العامة بتقييم فعالية جهود الحملة العالمية لنزع السلاح كي تصل هذه الحملة الى الجمهور المستهدف ؛ ومبررات استعانة ادارة شؤون نزع السلاح بخبراء استشاريين للقيام بالدراسات التي طلبتها الجمعية العامة اذ انه يوجد تحت تصرف الادارة موظفون مؤهلون تأهيلا عاليا في مجال نزع السلاح .

٢٤- وسألت بعض الوفود عن السبب في أن النص الوارد تحت البرنامج الفرعي ٥ لا يتضمن مفهوم التدفق الحر للمعلومات وهو المفهوم الذى كان من رأى تلك الوفود أن الجمعية العامة قد اعتمدته في دورتيها الاستثنائيتين المكرستين لنزع السلاح .

٢٥- وأوضح ممثل ادارة شؤون نزع السلاح أن البرنامج الفرعي ٢ والبرنامج الفرعي ٥ من البرنامج ٢ مختلفان في أهدافهما . وأضاف أن الغرض الاساسي للبرنامج الفرعي ٥ (الحملة العالمية لنزع السلاح) ، كما حددته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثانية عشرة ، وهي الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح ، هو الاعلام

Digitized by UNOG Library

والتوعية وخلق فهم وتأييد عامين بالنسبة لأهداف الامم المتحدة في مجال الحد من الأسلحة ونزع السلاح . وذكر أن الأنشطة المضطلع بها في اطار البرنامج الفرعي ٢ (المعلومات المتعلقة بنزع السلاح) انما تسهم ، أساسا ، في الجانب الاعلامي للحملة العالمية لنزع السلاح . واستطرد قائلا انه لذلك فان البرنامج الفرعي ٥ أوسع نطاقا بدرجة كبيرة اذ أنه يشمل ، مثلا ، تنظيم مؤتمرات وحلقات دراسية اقليمية للقاعدة العريضة التي تشملها الحملة العالمية لنزع السلاح ، كما يشمل اجراء مشاورات منتظمة مع المنظمات غير الحكومية ، وتنسيق برنامج أنشطة الحملة العالمية لنزع السلاح ، وهو البرنامج الذى يضطلع به داخل منظومة الامم المتحدة . وفيما يتعلق بالتدفق الحر للمعلومات ، أوضح ممثل الادارة أن نص التنقيحات المقترحة للخطة المتوسطة الأجل يتبع اللغة التي استخدمتها الجمعية العامة في القرارات الصادرة بشأن الموضوع . وذكر أيضا ان الامانة العامة لم تستعن بالخبراء الاستشاريين الا للقيام بالأعمال التي تحتاج الى معلومات محددة لا تتوفر داخل الادارة وتمت تغطية مصروفاتهم من الموارد التي اعتمدتها الجمعية العامة لهذا الغرض .

تحفظات

٢٦- ذكر أحد الوفود أنه ينبغي ألا يتناول التنقيح المقترح للفقرة الفرعية ١-١٧ ' ٣ ' أى مفهوم بل ينبغي أن يذكر الحاجة الى البحث عن تسوية مقبولة قبولا متبادلا للمسائل المتعلقة بالموضوع .

٢٧- وأعربت بعض الوفود عن تحفظاتها بشأن اضافة قرار الجمعية العامة ٣٨ / ٨٠ الى السند التشريعي للبرنامج الفرعي ٣ (استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية) .

٢٨- واعترض وفد ان على قيام الامم المتحدة باعداد ونشر سجلات الرياضيين وغيرهم ممن زاروا جنوب افريقيا ، وعلى ادراج ذلك في الخطة المتوسطة الاجل بوصفه من الأنشطة المسندة الى مركز مناهضة الفصل العنصرى ، وعلى ما ورد في النص من اشارة بأن هذه الزيارات تعد " انتهاكا لقرارات الامم المتحدة " .

الفصل ٣ - العدل والقانون الدوليان

٢٩- نظرت اللجنة في التنقيحات المقترحة للفصل ٣ من الخطة المتوسطة الأجل ، وذلك في جلستيها ١٦ و ١٧ المعقودتين في ٣ أيار/مايو .

Digitized by UNOG Library

٣٠- وخلال النظر في التنقيحات المتعلقة بالبرنامج ٥ (التنسيق والتوحيد التدريجيان للقانون التجارى الدولي) ، سأل أحد الوفود عما اذا كانت الصياغة المستخدمة في الفقرة ٣-١٠١ ' ١ ' من البرنامج الفرعي ٢ (تنسيق أعمال المنظمات في ميدان القانون التجارى الدولي) تعني أن لجنة الامم المتحدة للقانون التجارى الدولي هي الآن الهيئة القانونية الوحيدة التي تتناول ما يتعلق بالقانون التجارى الدولي ، وعما اذا كانت هذه اللجنة تتعامل مع منظمات خارجة عن منظومة الامم المتحدة ، وعما اذا كانت قد وضعت في أى وقت من الأوقات قائمة بالمنظمات التي تقوم اللجنة بتنسيق الأنشطة معها . ورد ممثل الامانة العامة بأن لجنة الامم المتحدة للقانون التجارى الدولي تتعامل ، بالفعل ، مع منظمات خارجة عن منظومة الامم المتحدة ، مثل المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص وغيره ، الا انه لم توضع في اى وقت من الاوقات قائمة بهذه المنظمات .

الفصل ٤ - الشؤون السياسية والوصاية وانهاء الاستعمار

٣١- نظرت اللجنة في التنقيحات المقترحة للفصل ٤ من الخطة المتوسطة الأجل ، وذلك في جلستيها ١٧ و ١٨ المعقودتين في ٣ و ٤ أيار/مايو .

٣٢- وردا على أسئلة تتعلق بانشاء برنامج جديد رقمه ٤ (الشؤون السياسية) في اطار الفصل ٤ فقد لفت انتباه اللجنة الى أنها قد أوصت باعتماد البرنامج والبرنامج الفرعي الجارى بحثهما وذلك عندما نظرت ، في دورتها الثالثة والعشرين ، في الباب ٣ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥ . وكما هو مذكور في الفقرة ٥١ من تقرير اللجنة (٥) فان ممثل ادارة الشؤون السياسية والوصاية وانهاء الاستعمار قد وصف بعض أوجه خروج الميزانية البرنامجية على الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩ . وأوضح ايضا انه في السند التشريعي للبرنامج الفرعي أورد قرار الجمعية العامة ٣٧/٦٧ ، على سبيل الخطأ ، بدلا من قرار الجمعية العامة ٣٨/٢٣٦ وأنه سيظهر تصحيح لذلك في التصويب الموحد المقرر صدوره .

٣٣- وطرحت اسئلة حول استخدام عبارة " قدرة أكبر وأكثر منهجية لتقصي الحقائق في مناطق النزاع المحتملة " الواردة في الفقرة ٤-٦٣ ، وعبارة " التحذير المبكر من مناطق النزاع المحتملة " الواردة في الفقرة ٤-٦٤ ، وكذلك حول استخدام كلمة " السياسية " بالنسبة لمسؤوليات الأمين العام الواردة في الفقرتين ٤ - ٦٤ و ٤-٦٥ ، وامكان حدوث ازدواج بين البرنامج (أنشطة الشؤون السياسية وشؤون مجلس الأمن) من الفصل ١ وبرنامج الشؤون السياسية والوصاية وانهاء الاستعمار . وأيدت عدة وفود استخدام العبارتين وكلمة " السياسية " المشار اليها أعلاه . وبعد أن نوقشت هذه المسائل مناقشة مستفيضة ، وافقت اللجنة على التوصية بادخال تعديلات على الفقرتين ٤ - ٦٣ و ٤-٦٤ وعلى الفقرات الفرعية ٤-٦٥ ' ١ ' و ' ٤ ' و ' ٥ ' .

Digitized by UNOG Library

الفصل ١٠ - قضايا التنمية وسياساتها

٣٤ - نظرت اللجنة في التنقيحات المقترح ادخالها على الفصل ١٠ ، من الخطة المتوسطة الأجل ، في الجلستين ١٨ و ١٩ المعقودتين في ٤ أيار/مايو .

٣٥ - وقدم ممثل الأمين العام شفويا عددا من التصويبات تتعلق بالفقرتين ١٠ - ٤٧ و ١٠ - ٤٨ تحت البرنامج الفرعي ٥ من البرنامج ١ (قضايا التنمية وسياساتها الشاملة (ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية)) والبرنامجين الفرعيين ٧ و ٨ من البرنامج ٣ - قضايا التنمية وسياساتها في افريقيا ، وستدرج في تصويب شامل .

٣٦ - وعقب مناقشة قصيرة تضمنت شروحا قدمها ممثل الأمين العام ، وافقت اللجنة على تعديل التنقيحات المقترحة للفقرتين ١٠ - ٤٨ '٢' و ١٠ - ٤٩ لكي تتضمن بدقة الصيغة الواردة في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٢/٤٥ الذي اقترحت التنقيحات استجابة له . وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٦ (رصد وتقييم الاتجاهات والمشاكل المستجدة) من البرنامج ١ ، ناقشت اللجنة أهمية ادراج ولايتين تشريعيتين جديدتين ، هما قرارا الجمعية العامة ٣٨/١٩٦ و ٣٨/١٩٧ المؤرخان في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ ، اقترح أحد الوفود اضافتهما تحت هذا البرنامج الفرعي . وأبدت الوفود آراء متباينة بشأن ما اذا كانت هاتان الولايتان تتعلقان بشكل خاص بالأنشطة التي ستضطلع بها ادارة شؤون نزع السلاح أو ما اذا كان يتعين على ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية أن تستجيب صراحة بأن تدرج في استراتيجيتها أنشطة لتنفيذ هاتين الولايتين التشريعيتين .

٣٧ - وردا على أسئلة تتعلق بالشبكة الافريقية للوثائق والمعلومات (البرنامجان الفرعيان ٧ و ٨ من البرنامج ٣) أوضح ممثل الأمين العام أن الشبكة جزء من اللجنة الاقتصادية لافريقيا وانها تعمل منذ فترة . وأضاف قائلا انه لم يسبق ادراج الشبكة في الخطة المتوسطة الأجل ، ولكن يقترح الآن ، استجابة لزيادة اهتمام الدول الافريقية الأعضاء بها ، تحديد أهدافها واستراتيجياتها بوضوح عن طريق ادراجها في تنقيحات الخطة المتوسطة الأجل .

٣٨ - وفيما يتعلق بالبرامج والبرامج الفرعية الواردة تحت الفصل ١٠ ، الذي لم يقترح الأمين العام تنقيحات بصدده ، ناقشت اللجنة مقترحا من أحد الوفود بأن يوصي بتنقيحات للبرنامج الفرعي ٢ (السياسات المتعلقة بالتنمية ذات القاعدة العريضة) من البرنامج ١ . وأعرب ذلك الوفد عن رأي مفاده انه ينبغي للأمين العام أن ينسق الجدول الزمني لاعداد دراسة الحالة الاقتصادية في العالم على نحو يؤدي الى استخدام

Digitized by UNOG Library

المساهمات الاقليمية لاعداد التقرير العالمي . وقيل كذلك انه لا توجد ولاية تشريعية واضحة لاعداد مرفقات هذه الدراسة ، ولذا فانه ينبغي ايقاف نشرها . وأوضح ممثل الأمين العام أن مسألة استخدام المساهمات الاقليمية في اعداد دراسة الحالة الاقتصادية في العالم قد درست في سياق المناقشات المتعلقة بازالة المركزية ووجد انه من المتعذر استخدامها . وبالنسبة لضرورة وجود ولاية تشريعية واضحة لنشر مرفقات التقرير ، كان من رأى الأمين العام انه لا حاجة الى ولايات لنشر مرفقات تقرير توجد ولاية بشأنه .

الفصل ١١ - الطاقة

٣٩ - نظرت اللجنة في التنقيحات المقترح ادخالها على الفصل ١١ ، من الخطة المتوسطة الأجل ، في جلستها ١٩ المعقودة في ٤ أيار/مايو . ولم تعلّق اللجنة على التنقيحات التي اقترحها الأمين العام .

الفصل ١٢ - البيئة

٤٠ - نظرت اللجنة في التنقيحات المقترح ادخالها على الفصل ١٢ ، من الخطة المتوسطة الأجل ، في جلستها ١٩ المعقودة في ٤ أيار/مايو .

٤١ - وفي حين أن بعض الوفود كانت ترى أن التنقيحات المقترحة هي ترجمة دقيقة للولايات التشريعية الجديدة ، وافقت اللجنة بعد مناقشة قصيرة وتقديم ايضاحات ردا على استفسارات الوفود ، على ادخال تعديلين من أجل زيادة توضيح النص .

٤٢ - ورأت اللجنة أن القرار ميم (د - ٣٩) الذى اعتمدته اللجنة الاقتصادية لأوروبا في دورتها التاسعة والثلاثين مع اضافة مناسبة الى الاستراتيجية ، ينبغي أن يرد في البرنامج الفرعي ٢ (مشاكل السياسة والادارة) من البرنامج ٣ (البيئة في أوروبا (اللجنة الاقتصادية لأوروبا)) الذى لم يقترح تنقيح بشأنه .

الفصل ١٣ - الأغذية والزراعة

٤٣ - نظرت اللجنة في التنقيحات المقترح ادخالها على الفصل ١٣ ، من الخطة المتوسطة الأجل ، في جلستها ٢٠ المعقودة في ٧ أيار/مايو واستفسرت بعض الوفود عن الاجراء الذى ينبغي اتباعه لبيان الولايات التشريعية الجديدة التي قد تنبثق عن مداولات الدورة الوزارية لمجلس الأغذية العالمي في شهر حزيران/يونيه ١٩٨٤ . وأجاب

Digitized by UNOG Library

ممثل الأمين العام بأن الاجراء الذى يرجح اتباعه هو تقديم مقترحات برنامجية جديدة في اطار اعداد الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ . وقال ان المقترحات المتعلقة بأنشطة اضافية مترتبة على ولايات تشريعية جديدة ستستند الى نص برنامجي يصف أثر الولايات التشريعية الجديدة على أهداف واستراتيجيات البرنامج ويدرج في وثيقة الميزانية . وهذا اجراء اتبع بالفعل في حالة البرنامج ٤ من الفصل ٤ من الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٥ (٦) .

الفصل ١٤ - المستوطنات البشرية

٤٤ - نظرت اللجنة في التنقيحات المقترحة للفصل ١٤ ، من الخطة المتوسطة الأجل ، في جلستها ٢٠ المعقودة في ٧ أيار/مايو .

٤٥ - وفيما يتعلق بحذف النص الحالي للبرنامج الفرعي ٣ (الشبكة الاقليمية المعنية بتكنولوجيا المستوطنات البشرية) من البرنامج ٤ (المستوطنات البشرية في أمريكا اللاتينية (اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية)) ، وبالاقتراح الداعي الى الاستعاضة عنه ببرنامج فرعي جديد بشأن الفقر في المناطق الحضرية والمستوطنات غير الثابتة ، تساءل أحد الوفود عما اذا كانت الولايات التشريعية المذكورة ملائمة ، حيث أن جميعها قرارات للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية . واشير أيضا الى أن أحد مصادر السند التشريعي المذكورة ، وهو اتفاقات التعاون بين اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ، ليس ولاية حكومية دولية . وطلب أحد الوفود ايضاحا فيما يتعلق بحذف البرنامج الفرعي ٣ الأصلي . وردا على هذه الاستفسارات ، أجاب ممثل الأمين العام بأن المجلس الاقتصادى والاجتماعي قد أحاط علما بتقارير ومقررات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، وان تلك الولايات قد اعتبرت ترخيصا كافيا لمقترحات برامج فرعية عديدة في أجزاء أخرى من الخطة المتوسطة الأجل الموافق عليها . وقد اعتبر البرنامج الفرعي ٣ الأصلي برنامجا قليل الجدوى وادرج بهذه الصفة في المرفق الحادى عشر لمقدمة الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ (٦) . وفي اثر موافقة الجمعية العامة على الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ وما أعقبها من مناقشات مع مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ، هناك حاليا مقترحات ببرامج جديدة في اطار البرنامج الفرعي ٣ استجابة لقرار اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ٤٤٤ (د - ١٩) .

٤٦ - وردا على استفسار من أحد الوفود بشأن الولاية المحددة المتعلقة بالجملة الأخيرة المقترحة في الفقرة ١٤ - ٩٨ ، أوضح ممثل الأمين العام انه ليست جميع صياغات

Digitized by UNOG Library

استراتيجية الأمانة العامة قائمة على أساس لغة تشريعية محددة ، بيد انه انطلاقا من تفسير الولايات العامة ، أوردت الأمانة العامة مجموعة مختلفة من المقترحات كي تنظر فيها اللجنة وتوافق عليها . ووافقت اللجنة على التوصية بحذف الجملة الأخيرة من الفقرة ١٤ - ٩٨ .

الفصل ١٦ - التجارة الدولية وتمويل التنمية

٤٧ - نظرت اللجنة في التنقيحات المقترحة للفصل ١٦ ، من الخطة المتوسطة الأجل ، في جلساتها من ٢٠ الى ٢٥ ، المعقودة في الفترة من ٧ الى ٩ أيار/مايو .

٤٨ - وقدم ممثل الأمين العام شفويا تصويبات للفقرتين ١٦ - ٤٧ و ١٦ - ٧١ ، سوف تدرج في التصويب الشامل . وثار جدل كبير في اللجنة بشأن الاجراءات التي ينبغي اتباعها في مداولات اللجنة بشأن الفصل ١٦ . وحيث أن كثيرا من المسائل ظلت محل خلاف ، وافقت اللجنة على انه ضمانا لأن توضح التنقيحات المقترحة على وجه الدقة الولايات الناشئة عن الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، ينبغي أن تتوافق صيغة التغييرات المقترحة بأقصى درجة ممكنة مع الصيغة الحرفية للقرارات ذات الصلة .

٤٩ - وجرت مناقشة مستفيضة بشأن التنقيحات المقترحة من الأمين العام للبرنامج الفرعي ١ (التمويل الخارجي ومشاكل الديون التي تواجهها البلدان النامية والقضايا النقدية الدولية) والبرنامج الفرعي ٣ (الاحتمالات الاقتصادية للبلدان النامية ، واحتمالات أسواق السلع الأساسية ، وادارة الديون) الواردين في اطار البرنامج ١ (النقد والتمويل والتنمية (الأونكتاد)) . وكان من رأى بعض الوفود أن قرار الأونكتاد ١٦١ (د - ٦) باستثناء الفقرة ٦ ، لا يوفر ولاية محددة لأمانة الأونكتاد . ومن ثم اعترضت تلك الوفود على الاشارة الصريحة الى " اعادة تنظيم الديون " الواردة في الفقرتين ١٦ - ١٤ و ١٦ - ٢٢ من التنقيحات المقترحة . بيد أن وفودا أخرى أشارت الى أن الاستراتيجية المقترحة هي الأسلوب المنطقي الذى ينبغي للأمانة اتباعه لدى تناولها للقضايا المذكورة في اطار المشكلة التي يعالجها البرنامجان الفرعيان . ولاحظت أن الفقرة ٤٢ من مقدمة الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ ، وقرار الأونكتاد ١٦١ (د - ٦) يغطيان بصورة عامة موضوع اعادة تنظيم الديون ، ومن ثم ينبغي قبول التعبير المستخدم في التنقيحات المقترحة . وفي اثر اجراء مشاورات غير رسمية وافقت اللجنة على تعديل التنقيحات المقترحة للفقرتين ١٦ - ١٤ و ١٦ - ٢٢ .

٥٠ - وبعد شيء من المناقشة بشأن صياغة التنقيحات المقترحة للفقرات ١٦-٢٧ و ١٦-٢٨ و ١٦-٢٩ الواردة في اطار البرنامج الفرعي ١ (الاجراءات المتعلقة بسلع أساسية فردية

Digitized by UNOG Library

ودعم الصندوق المشترك للسلع الأساسية) الوارد ضمن البرنامج ٢ (السلع الأساسية (الأونكتاد)) ، أوصت اللجنة بشيء من اعادة الصياغة لتلك الفقرات لجعل اسلوبها ومقصدها متمشيا على نحو أكثر دقة مع النص الحرفي لقرار الأونكتاد ١٥٥ (د - ٦) . وبالاشارة الى البرنامج الفرعي ٢ (الاجراءات المتعلقة بالأهداف الانمائية والعامة للسياسة السلعية الدولية) من البرنامج ٢ ، وافقت اللجنة على اجراء تعديل يوضح نص الفقرة ١٦ - ٣٤ .

٥١ - ولدى مناقشة البرنامج الفرعي ١ (النزعة الحمائية والتكيف الهيكلي) من البرنامج ٣ (المصنوعات وشبه المصنوعات (الأونكتاد)) ، قدم بعض الوفود اقتراحات بادراج اشارات الى المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في الفقرات ١٦-٤٠ ' ١ ' و ١٦-٤٢ من التنقيحات المقترحة . وبعد تبادل للآراء ، وافقت اللجنة على ادراج التغييرات المقترحة . ووافقت اللجنة أيضا على اعادة صياغة التنقيح المقترح للفقرة ١٦-٤١ .

٥٢ - وفيما يتعلق بالبرنامج ٤ (التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية (الأونكتاد)) ، وافقت اللجنة على التوصية باجراء تغييرين في تحرير الفقرة الفرعية ١٦-٥٠ ' ٢ ' الواردة في البرنامج الفرعي ١ (توسيع التجارة وتنشيطها) . وفي البرنامج الفرعي ٤ (التعاون النقدي والمالي) ، وافقت اللجنة ، بعد شيء من المناقشة ، على الاستعاضة عن عبارة " وتعزيز وتيسير تدفقات رؤوس الأموال فيما بين البلدان النامية " الواردة في الفقرة الفرعية ١٦-٦٢ ' ١ ' ، بعبارة " مواصلة العمل بشأن تدفقات رؤوس الأموال فيما بين البلدان النامية وتيسيرها " .

٥٣ - وقررت اللجنة التوصية بحذف التنقيح المقترح للفقرة ١٦-٧٤ الواردة في اطار البرنامج ٥ (التجارة فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة (الأونكتاد)) ، في البرنامج الفرعي ٢ (تعزيز التعاون الاقتصادي بمختلف أشكاله) . وبعد شيء من المناقشة بشأن الولاية التشريعية ، وافقت اللجنة على أن يقترح اجراء تعديل في النص الأصلي للفقرة ١٦-٧٤ من الخطة المتوسطة الأجل .

٥٤ - وفيما يتعلق بالبرنامج ٦ (أقل البلدان نموا ، والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية (الأونكتاد)) ، البرنامج الفرعي ١ (أقل البلدان نموا) ، استفسر بعض الوفود عن التنقيح المقترح للاستراتيجية الواردة في الفقرتين الفرعيتين ' ١ ' و ' ٤ ' من الفقرة ١٦-٨٠ بشأن دور الأونكتاد بالنسبة لدور البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي . ووافقت اللجنة على توجيه انتباه الأمانة العامة الى ضرورة التنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي والبنك الدولي ، اللذين هما الوكالتان الرائدتان في هذا

Digitized by UNOG Library

المجال ، في تنفيذ الاستراتيجية الواردة في الفقرتين الفرعيتين ١٦-٨٠ '١' و '٤' . وأوصت اللجنة أيضا بتوخي صياغة أكثر ملاءمة للتنقيح المقترح للفقرة الفرعية ١٦-٧٨ '٢' .

٥٥ - ولدى مناقشة التنقيحات المقترحة للبرنامج الفرعي ٢ (البلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية) الوارد ضمن البرنامج ٦ ، وافقت اللجنة على اضفاء الوضوح على النص المقترح في اطار الفقرتين ١٦-٨٤ '١' و ١٦-٨٥ ، وفقا للفقرة ٥ (ى) من قرار الأونكتاد ١٣٧ (د - ٦) .

٥٦ - وفيما يتعلق بالبرنامج ١٢ (التجارة الدولية وتمويل التنمية في أمريكا اللاتينية (اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية)) ، البرنامج الفرعي ٥ (التكامل والتعاون الاقتصاديان فيما بين بلدان منطقة البحر الكاريبي) ، أوصت اللجنة باضافة اشارة في الفقرة ١٦-١٦٧ الى قرار اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ٤٦٤ (د - ٢٠) .

الفصل ١٧ - الموارد الطبيعية

٥٧ - نظرت اللجنة في التنقيحات المقترحة للفصل ١٧ ، من الخطة المتوسطة الأجل ، في جلستها ٢٦ المعقودة في ١٠ أيار/مايو .

٥٨ - وفيما يتعلق بالبرنامج ٥ (الموارد الطبيعية في أمريكا اللاتينية (اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية)) ، البرنامج الفرعي ٢ (الموارد المائية) ، طلب أحد الوفود ايضاح الأسباب الداعية الى الحذف المقترح لبعض الأنشطة . وأوضح ممثل الأمين العام أن التعديلات ناجمة عن عجز في الموارد المتوقعة الخارجة عن الميزانية .

٥٩ - واستفسر أحد الوفود عن السند التشريعي بتخويل حذف البرنامج الفرعي ١ (الموارد المعدنية) من البرنامج ٦ (الموارد الطبيعية في غربي آسيا (اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا)) . وكان من رأى ذلك الوفد أن نقص الموارد أو نقص الموظفين المؤهلين بسبب وجود معدل عال للشواغر في الهيئة الفنية للجنة الاقتصادية لغربي آسيا لن يكون سببا كافيا لحذف البرنامج الفرعي بكامله لطول مدة الخطة . ورد ممثل الأمين العام بأن ذلك البرنامج الفرعي حدد بأنه ذو فائدة هامشية في سياق الاستعراض الخاص لبرنامج العمل الجاري للأمم المتحدة ، وان الجمعية العامة قد أيدت ذلك التقييم بصيغته المبينة في المرفق الحادي عشر للميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٥ .

Digitized by UNOG Library

الفصل ٢٠ – العلم والتكنولوجيا

٦٠ – نظرت اللجنة في التنقيحات المقترحة للفصل ٢٠ من الخطة المتوسطة الأجل ، في جلستيها ٢٥ و ٢٦ المعقودتين في ٩ و ١٠ أيار/مايو .

٦١ – ووافقت اللجنة على حذف عبارة " انتخاب أعضاء المجلس التنفيذي وفقا للمعايير التي ذكرتها الجمعية العامة " من الفقرة الفرعية ٢٠ – ٤٥ (ط) تحت البرنامج الفرعي ٣ (تمويل تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية) من البرنامج ١ (العلم والتكنولوجيا (مركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية)) .

٦٢ – وفيما يتعلق بالبرنامج ٦ (العلم والتكنولوجيا في غربي آسيا) ، البرنامج الفرعي ٢ (نقل التكنولوجيا) ، اقترح أحد الوفود اعادة النص الأصلي للفقرة ٢٠ – ١٣١ حيث انه ، على نحو ما أشار اليه ممثل الأمين العام ، حتى اذا كانت الأنشطة محل البحث لن تنفذ خلال فترة السنتين ١٩٨٤ – ١٩٨٥ فانها يمكن أن تنفذ في فترات لاحقة خلال مدة الخطة . وشرح ممثل الأمين العام أن التنقيحات المقترحة عرضت على اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا وأيدتها اللجنة في دورتها الحادية عشرة وان اللجنة اذا قررت اعادة النص المحذوف فلن يلزم بالضرورة ان تدرج في هذا المجال مقترحات مقبلة لأنشطة تنفيذ في فترات السنتين اللاحقة . وقررت اللجنة حذف التنقيح المقترح للبرنامج الفرعي ٢ من البرنامج ٦ .

٦٣ – وبالنسبة للتنقيحات المقترحة للبرنامج ٧ (العلم والتكنولوجيا في آسيا والمحيط الهادئ) ، ذكر ممثل الأمين العام ان الدورة الاربعين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادئ كان موضوعها " تسخير التكنولوجيا لأغراض التنمية " وأبلغ اللجنة بأن بعض تعديلات التنقيحات المقترحة والمتمخضة عن تلك الدورة سيجرى ادراجها في تصويب . وقرأ ممثل الأمين العام على اللجنة تلك التعديلات التي تتعلق بالفقرات ٢٠ – ١٣٥ و ٢٠ – ١٣٨ و ٢٠ – ١٣٩ و ٢٠-١٤٢ و ٢٠-١٤٣ و ٢٠-١٤٦ و ٢٠-١٤٧ . وناقشت اللجنة التنقيحات المقترحة على أساس ذلك العرض الشفوي . وبينما وافقت بعض الوفود على التنقيحات المقترحة كان من رأى احدها أن نشر اطلس تكنولوجي للمنطقة على النحو المقترح في تنقيح الفقرة ٢٠ – ١٣٨ ينطوي على ان استقصاء السنتين الاقليمي الوارد حاليا في برنامج العمل سيصبح متقادما ، نظرا لانها ستنسخ المعلومات الموجودة في الاطلس ، وانه ينبغي بناء على ذلك حذف الاشارة الى استقصاء السنتين . ورد ممثل الأمين العام بأن القصد من استقصاء السنتين هو اعطاء نظرة عامة على القضايا المتعلقة بالسياسات ، بينما يعد الاطلس وثيقة عمل . وطمأن ممثل الأمين العام اللجنة الى ان الأمانة العامة أخذت علما بوجهة نظر الوفود بشأن هذه المسألة وانها ستقوم بتمحيص الاقتراحات البرنامجية المحددة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ عند اعداد الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦ – ١٩٨٧ . وبعد المناقشة ، وافقت اللجنة على أن توصي باجراء تغيير في عنوان البرنامج الفرعي ٣ من البرنامج ٧ .

Digitized by UNOG Library

الفصل ٢١ – التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية

٦٤ – نظرت اللجنة في التنقيحات المقترحة للفصل ٢١ ، من الخطة المتوسطة الأجل ، في جلستيها ٢٦ و ٢٧ المعقودتين في ١٠ أيار/مايو .

٦٥ – وقدم ممثل الأمين العام شفويا تصويبا لا دراجه في التصويب الشامل مبلغا اللجنة بأن عنوان البرنامج الفرعي ٢ من البرنامج ٥ (التنمية الاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ)) ينبغي أن يكون " سياسات التنمية الاجتماعية وتنسيقها " .

٦٦ – وكان من رأى وفود عدة ان التنقيحات المقترحة للفقرتين ٢١ – ١٠ (ط) و ٢١– ١٢ تحت البرنامج الفرعي ١ (مشاركة السكان في التنمية) ، من البرنامج ١ ، ليست موجزة كالنص الأصلي واقترحت تعديلات للتنقيحات . ووافقت اللجنة ، بعد قدر من المناقشة ، على التوصية باجراء تعديلات على الفقرتين ٢١ – ١٠ (ط) و ٢١ – ١٢ .

٦٧ – وثار جدل كبير حول اقتراح أحد الوفود بأن يدرج في الفقرة ٢١ – ٩ ، تحت البرنامج الفرعي ١ ، اشارة اضافية الى السندين التشريعيين الاخيرين ، أى قرار الجمعية العامة ٣٨/ ٢٥ وقرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٨/١٩٨٣ بشأن موضوع " خبرة البلدان في تحقيق تغييرات اجتماعية واقتصادية بعيدة المدى لغرض التقدم الاجتماعي " ، وموضوع " ما لسباق التسلح من آثار سيئة على التقدم والتنمية في المجال الاجتماعي " ، على الترتيب . وردا على الأسئلة المثارة أثناء المناقشة ، شرح ممثل الأمين العام أن الأمانة العامة لم تقترح ادراج هذين السندين التشريعيين في تنقيحات الخطة المتوسطة الأجل نظرا لأن من رأيها ، كما هو مشروح في الفقرة ٦ من مقدمة التنقيحات المقترحة للخطة المتوسطة الأجل ، ان هذين السندين لم يؤديا الى تغييرات في الأهداف والاستراتيجيات المفصلة تحت البرنامج الفرعي . وعلاوة على ذلك ، فان قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٨/١٩٨٣ سبق الاستشهاد به كسند تشريعي للتنقيحات المقترحة للفصل ١٠ ، البرنامج ١ ، البرنامج الفرعي ٦ . وبعد مزيد من تبادل الآراء وبعض المشاورات ، وافقت اللجنة على أن تدرج اشارة الى قرار الجمعية العامة ٣٨/ ٢٥ في الفقرة ٢١ – ٩ .

٦٨ – وبعد بعض المناقشات المتعلقة بصياغة التنقيحات المقترحة للفقرة ٢١ – ٣٤ تحت البرنامج الفرعي ٦ (الشباب) من البرنامج ١ وبأهمية قرار الجمعية ٣٨/ ٢٢ ولا سيما حول مدى ما تشكله الفقرة الرابعة من الديباجة من سند للأمانة العامة ، وافقت اللجنة على تعديل نص التنقيحات المقترحة للفقرة ٢١ – ٣٤ بأن تضاف في نهاية الجملة الثانية منها عبارة " وتعزيز السلم العالمي " .

Digitized by UNOG Library

٦٩ - ووافقت اللجنة على التنقيح المقترح للفقرة الفرعية ٢١ - ٣٦ (ط) ، تحت البرنامج الفرعي ٧ (الشيخوخة) ، بالاستعاضة عن عبارة " لاستحداث سياسات وطنية " بعبارة " للمساعدة على تشجيع السياسات الوطنية " .

الفصل ٢٢ - الاحصاءات

٧٠ - نظرت اللجنة في التنقيحات المقترحة للفصل ٢٢ ، من الخطة المتوسطة الأجل ، في جلستها ٢٨ المعقودة في ١١ أيار/مايو .

٧١ - لم تكن لدى اللجنة تعليقات تبديها على التنقيحات المقترحة تحت هذا الفصل ، وقبلتها بدون مناقشة .

٧٢ - وفيما يتعلق بالبرامج الفرعية للبرنامج ١ (الاحصاءات العالمية (ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية)) التي لم يقترح الأمين العام أية تنقيحات لها ، اقترح أحد الوفود ثلاثة تنقيحات للبرنامجين الفرعيين ٣ (احصاءات الحسابات القومية والصناعة والتجارة الدولية والنقل) و ٦ (الاحصاءات الاجتماعية والديموغرافية واحصاءات البيئة) . فقد اقترح ذلك الوفد : (أ) حذف الجملة الثالثة في الفقرة ٢٢ - ٢٦ التي تنص على " وستنشر في عام ١٩٨٨ مجموعة من الاحصاءات الصناعية التي تغطي البلدان المشتركة في البرنامج العالمي للاحصاءات الصناعية لعام ١٩٨٣ " حيث أن البيانات ستكون متقادمة عند نشرها ويمكن نشر البيانات الأساسية في الحوليات الموجودة ؛ (ب) حذف الجملة الأولى في الفقرة ٢٢ - ٢٧ التي تنص على " وفي خلال فترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ ستضاف الى قائمة المنشورات المتكررة " حولية لاحصاءات تجارة التوزيع " لانه لم يتم استكمال المنهجية واعتمادها من اللجنة الاحصائية ؛ (ج) اصدار " تقرير احصاءات السكان والأحوال المدنية " المشار اليه في الفقرة ٢٢ - ٤٣ على أساس سنوي بدلا من ربع سنوي لأن البيانات الواردة في ذلك التقرير لم تتغير بقدر كبير من ربع سنة الى ربع سنة آخر ولأن نفس البيانات نشرت في الحولية الديموغرافية . وقدم ممثل الأمين العام توضيحا للقضايا التي اثيرت بشأن اصدار المنشورات المذكورة في حينها وجدوى هذه المطبوعات وسند المكتب الاحصائي للأمم المتحدة في انتاج تلك المنشورات . وبعد مزيد من المناقشة ، وافقت اللجنة على : (أ) الابقاء على الجملة الثالثة من الفقرة ٢٢ - ٢٦ ؛ (ب) تعديل الجملة الأولى في الفقرة ٢٢ - ٢٧ لتعكس الوضع الفعلي لاعداد المنهجية المستخدمة في تجميع احصاءات تجارة التوزيع ؛ (ج) اصدار توصية حول " تقرير احصاءات السكان والأحوال المدنية " بأن يرجى من الأمين العام دراسة طرق بديلة لنشر " التقرير " بقصد اختيار طريق تفي باحتياجات مستخدميه بأسرع وأوفر وسيلة .

Digitized by UNOG Library

الفصل ٢٤ – النقل والاتصالات والسياحة

٧٣ – نظرت اللجنة في التنقيحات المقترحة للفصل ٢٤ ، من الخطة المتوسطة الأجل ، في جلستها ٢٦ المعقودة في ١٠ أيار/مايو .

٧٤ – وفيما يتعلق بالبرنامج ٢ (النقل البحرى (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)) ، طلبت بعض الوفود توضيحا بشأن ترتيبات التعاون بين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) والمنظمة الدولية للملاحة البحرية نظرا لأنه يبدو أن عددا من الأنشطة الواردة تحت البرنامج الفرعي ٤ (التشريع البحرى) يتناول قضايا تغطيها المنظمة أيضا . وشرح ممثل الأمين العام ان الأونكتاد أعطى في قرار المؤتمر ١٤٤ (د – ٦) ، الفقرة ٧ (ب) ولاية مكملة لولاية المنظمة الدولية للملاحة البحرية وتغطي الانشطة المحددة المذكورة في التنقيحات المقترحة للبرنامج الفرعي ٤ . ووافقت اللجنة على التوصية بتنقيحات تعكس هذه الحالة .

الفصل ٢٥ – الشؤون البحرية

٧٥ – نظرت اللجنة في التنقيحات المقترحة على الفصل ٢٥ ، من الخطة المتوسطة الأجل ،في جلستيها ٢٨ و ٢٩ المعقودتين في ١١ أيار/مايو .

٧٦ – وللمواءمة بين النص الانكليزى والنص الفرنسي ،الذى اتسمت صياغته بدرجة أكبر من الوضوح ، قررت اللجنة أن توصي بالاستعاضة عن العبارة الانكليزية "Should be" بكلمة "is" في بداية الجملة الأخيرة من الفقرة ١٣ .

٧٧ – وفيما يتعلق بالبرنامج ١ (شؤون قانون البحار) ، والبرنامج ٢ (الجوانب الاقتصادية والتقنية للشؤون البحرية) ، لاحظ أحد الوفود ان جميع مكونات قانون البحار ، بما في ذلك الجوانب القانونية والسياسية والاقتصادية والتقنية ، ترتبط بينها صلة وثيقة وانه ترتيبا على ذلك ينبغي ايلاء الاعتبار ، في تنفيذ الخطة المتوسطة الأجل ، لوضع كلا البرنامجين في هيكل ادارى واحد تحقيقا لمقتضيات الكفاءة والمنطق . ورأى وفد اخر ان هناك ، على ما يبدو ، افراطا في التأكيد ، في اتجاه الفصل ، على المسائل ذات الطابع القانوني بالمقارنة بالجوانب التقنية . وفي هذا الصدد ، أشار رئيس اللجنة الى ان الأمين العام قد درس ، في تقريره بشأن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار (A/38/570 و Corr.1 و Add.1 و Add.1/Corr.1) مسألة الترتيبات المؤسسية وأوصى ، في جملة أمور ، بالابقاء على مكتب الممثل الخاص على أساس دائم بوصفه المكتب الاساسي للمنظمة فيما يتعلق بمسائل قانون البحار . ويجب أن يستمر المكتب ، كدأبه في الماضي ، في التعاون الوثيق مع الادارات الأخرى في الأمانة العامة للأمم المتحدة

Digitized by UNOG Library

ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمسائل الداخلة في نطاق اختصاص كل منها ، وأن يعول على خبراتها في خدمة اللجنة التحضيرية للسلطة الدولية لقاع البحار وللمحكمة الدولية لقانون البحار . وقد أقرت الجمعية العامة توصية الأمين العام في هذا الصدد بقرارها ٣٨/٥٩ ألف المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ .

٧٨ - وبعد تبادل الآراء بشأن البرنامج ٥ (الموارد البحرية في آسيا والمحيط الهادئ (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ)) ، اتفقت اللجنة على تنقيح الجملة الأخيرة من الفقرة ٢٥ - ٦٦ . وذكر أحد ممثلي الأمين العام أنه لا اللجنة الاقتصادية لأوروبا ولا اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا قدمتا مقترحات لانشاء برنامج لشؤون البحار اذ كان من رأيهما أن الأنشطة التي خططت كل منهما لأن تقوم بها لا تقتضي وجود برنامج مستقل في هذا المجال . وأشار أحد الوفود الى انه في حالة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، لا ينبغي أن يفهم من ذلك أن اللجنة لم تقم بتنفيذ الأنشطة البحرية ، ولاحظ أن الأنشطة الاقتصادية والتقنية ذات الصلة هي أنشطة ذات أهمية خاصة ، وأن هذه المسألة قد ينظر فيها من جديد بعد اجراء مشاورات فيما بين الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة .

(ج) البرامج الرئيسية التي لم يقترح بشأنها تنقيحات

الفصل ٩ - الاعلام

٧٩ - نظرت اللجنة في فصول الخطة المتوسطة الأجل التي لم يقترح الأمين العام بشأنها أي تنقيحات في اطار الوثيقة المعروضة على اللجنة ، والتي رأت بعض الوفود ، مع ذلك ، انها قد تحتاج التنقيح .

٨٠ - نظرت اللجنة في الفصل ٩ ، من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ ، في جلستها ٢٩ المعقودة في ١١ أيار/مايو .

٨١ - واستجابة لمقترح من أحد الوفود يقضي بتنقيح الفقرات ٩ - ٨ (و) ، و ٩-٢٠ (و) ، ٩-٢٥ ، اتفقت اللجنة ، بعد بعض المناقشة ، على أن توصي بتعديل الفقرة ٩ - ٢٥ .

الفصل ٢٣ - الشركات عبر الوطنية

٨٢ - نظرت اللجنة في الفصل ٢٣ ، من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ ، في جلستها ٢٩ المعقودة في ١١ أيار/مايو .

Digitized by UNOG Library

٨٣ - واقترح أحد الوفود عددا من التغييرات على الفقرة ٢٣ - ١٨ وذلك لكي تعكس بشكل واف المقرر الثالث الذى اتخذته اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية في دورتها التاسعة .

٨٤ - ونظرا لاختلاف المواقف ، لم تتمكن اللجنة من التوصل الى توافق آراء بشأن المقترحات الخاصة بتعديل الفصل ٢٣ من الخطة المتوسطة الأجل .

Digitized by UNOG Library

باء - اعداد وثائق الميزانية البرنامجية المقترحة

١ - مقدمة

٨٥ - في الجلستين ٤ و ٥ المعقودتين في ٢٥ نيسان/ابريل ، نظرت اللجنة ، تحت البند ٣ ، في تقرير الأمين العام عن اعداد وثائق الميزانية البرنامجية المقترحة (A/AC.51/1984/10) ، الذى أعد تلبية لطلب اللجنة في دورتها الثالثة والعشرين (٧) . وللاطلاع على استنتاجات اللجنة وتوصياتها ، انظر الفصل العاشر، الفرع باء ، الفقرات ٣٢٤ - ٣٢٦ .

٨٦ - وأشار مدير شعبة الميزانية ، في بيانه الاستهلالي ، الى أن التقرير يوفر المتابعة التي طلبتها اللجنة في دورتها الثالثة والعشرين ، عندما نظرت في تقرير الأمين العام (A/C.5/38/7) المتعلق باعداد الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥ (A/C.5/38/7) . وأكد على اعداد الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ . وأفاد ، في هذا الصدد ، أن فرقة العمل المعنية بصياغة التعليمات من اجل اعداد تقارير الميزانية البرنامجية والمشار اليها في الفقرة ٣ من التقرير (E/AC.51/1984/10) هي على وشك انجاز مهمتها وانه من المقرر استعراض نص التعليمات المنقحة من قبل مجلس تخطيط البرامج والميزنة في الأسبوع الثاني من شهر أيار/مايو . ومن المتوقع التقيّد بالتاريخ المستهدف لاصدار التعليمات وهو ٣١ أيار/مايو . وهكذا يبدا العمل في اعداد تقارير الميزانية في وقت أبكر بكثير مما كان في الماضي . ولما كان الموعد النهائي من أجل تقديم تقارير الادارات هو نهاية تشرين الأول/أكتوبر ، فانه سيكون لدى مدراء البرامج ما بين ستة وثمانية أسابيع اضافية لانجاز أعمالهم . ولفت مدير شعبة الميزانية نظر اللجنة أيضا الى الفقرة ٧ من التقرير ، التي حددت جدولا زمنيا دقيقا جدا من أجل الاستعراض المركزى لتقارير الميزانية طيلة فترة تداخلت جزئيا مع دورة الجمعية العامة . وأكد أنه ستكون هناك حاجة الى بذل جهود خاصة من قبل جميع المكاتب المعنية للتقيد بذلك الجدول .

٢ - مناقشة

٨٧ - وأعربت اللجنة عن ارتياحها لجهود الأمانة العامة لتحسين عملية اعداد الميزانية ولاتخاذ تدابير ترمي الى التعجيل بتقديم تقارير وثائق الميزانية الى لجنة البرنامج والتنسيق والى اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية .

Digitized by UNOG Library

٨٨ - ومع ذلك ، أعربت عدة وفود عن قلقها فيما يتعلق بالتقيد بالوقت المحدد لتقديم وثائق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ ، وعلى وجه التحديد بحلول نهاية نيسان/ابريل ١٩٨٥ . وطلبت تلك الوفود من الأمانة العامة ، واضعة في اعتبارها التجربة الماضية في مجال تقديم الوثائق وحالة تقديم الوثائق في الدورة الحالية ، أن تتخذ تدابير ملموسة لضمان تقديم وثائق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ في حينه ، في الدورة الخامسة والعشرين للجنة . وأشارت وفود عديدة الى ان ذكر تواريخ التقديم في كراسات الميزانية سيكون مفيدا في هذا الصدد .

٨٩ - وأفيد أنه يمكن النظر في تحديد تاريخ أبكر للدورة التنظيمية للجنة البرنامج والتنسيق ، وذلك بغية اتاحة المزيد من الوقت للجنة كي تعالج التأخر المحتمل في اصدار الوثائق .

٩٠ - وكان من رأى عدد من الوفود أن هناك حاجة للتحسين فيما يتعلق باعداد الوثائق ، وتحديد الأولويات ، والاقلال من حجم وثائق الميزانية .

٩١ - وردا على الأسئلة التي وجهتها الوفود ، أشار مدير شعبة الميزانية الى مختلف جوانب التعقيد في وثائق الميزانية ، بما في ذلك حجمها . وذكر انه يجرى بذل جهود جدّية لتحسين مضمون الوثائق ولابقائها في حجم طبّيع . وفيما يتعلق بتقديم وثائق الميزانية في حينها في الدورة الخامسة والعشرين للجنة البرنامج والتنسيق ، اكد للجنة انه لن يدخر جهدا لبلوغ ذلك الهدف .

جيم - تشغيل النظام الجديد لتحديد الأولويات

١ - مقدمة

٩٢ - نظرت اللجنة ، تحت البند ٣ ، في تقرير الأمين العام عن تشغيل النظام الجديد لتحديد الاولويات (A/C.5/39/1 وCorr.1)، وذلك في جلستيها ٤ و ٥ المعقودتين في ٢٥ نيسان/ابريل . وللاطلاع على استنتاجات اللجنة وتوصياتها ، انظر الفصل العاشر ، الفرع باء ، الفقرة ٣٢٧ .

٩٣ - وعند عرض التقرير ، أشار ممثل لمكتب تخطيط وتنسيق البرامج الى أنه قد ثبتت لدى الهيئات الحكومية الدولية ووحدات الامانة العامة على السواء ، صعوبة تحديد الاولويات على صعيد البرامج الفرعية في الخطة المتوسطة الأجل للفترة

Digitized by UNOG Library

١٩٨٤ - ١٩٨٩ . ومع ذلك تم انجاز تحسن كبير في هذا الصدد عند صياغة واستعراض الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ .

٩٤ - وفيما يتعلق بفترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣ ، خلص الأمين العام في تقريره المتعلق بأداء برنامج الأمم المتحدة لفترة السنتين (A/39/173 و Corr.1 و Add.1) ، والذى كان معروضا أيضا على اللجنة ، الى نتيجة مفادها انه رغم أن النواتج في عناصر البرنامج التي حددت لها أولوية دنيا قد تم تأجيلها أو انهاؤها بمعدل أعلى بكثير من النواتج في عناصر البرنامج التي حددت لها أولوية عليا أو التي لم تحدد لها أولوية ، فان الاختلافات في معدلات التنفيذ بين فئة " الأولوية العليا " والفئة " التي لم تحدد لها أولوية " لم تكن كبيرة على النحو المتوقع (انظر A/39/173 و Corr.1 الفقرتان ٤٢ و ٤٣ والجدول ٤) .

٩٥ - وفيما يتعلق بالهياكل ، أشار ممثل الأمين العام الى أنه قد تم انشاء مجلس تخطيط البرامج والميزنة ووحدة المراقبة المركزية داخل الأمانة العامة . وقد تم ادخال تغييرات في الاجراءات في كل من الأنظمة التي تنظم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم ، الواردة في مرفق قرار الجمعية ٣٧/٢٣٤ الذى ضم التوصيات المقدمة من وحدة التفتيش المشتركة والقواعد المقدمة الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين في الوثيقة A/38/126 . وستصدر هذه القواعد قريبا داخل الأمانة العامة . وفي الختام ، لم تقترح تغييرات في النهج المفاهيمي لتحديد الأولويات ، رغم ابقاء مسألة تشغيل النظام الجديد قيد الاستعراض.

٢ - المناقشة

تحديد الأولويات في الخطة المتوسطة الاجل ومقترحات الميزانية البرنامجية

٩٦ - اعتبرت وفود عديدة أن تقرير الأمين العام (A/C.5/39/1 وCorr.1) مفيد ومثير للاهتمام . واستفسرت بعض الوفود ، مشيرة الى الفقرتين ١٤ و ١٥ من هذا التقرير ، عن سبب عدم قيام العديد من الهيئات الحكومية الدولية بتحديد الأولويات للبرامج الفرعية في اطار الخطة المتوسطة الأجل ، او عن سبب اتباعها طرقا لتحديد الأولويات تختلف عن الطرق المشار اليها في قرارات الجمعية العامة ذات الصلة . وتساءلت وفود أخرى عن السبب في عدم تحديد أى من الأجهزة الحكومية الدولية اية برامج فرعية بوصفها ذات أولوية دنيا (انظر A/C.5/39/1 و Corr.1 ، الفقرة ١٤) ، كما تساءلت عما اذا كانت الأولويات البرنامجية مرتبطة بتوزيع الموارد .

Digitized by UNOG Library

٩٧ - وفيما يتعلق بالميزانية البرنامجية ، وما ورد في الفقرة ٢٠ من الوثيقة A/C.5/39/1 و Corr.1 ، قيل ان المقترحات الخاصة بالاولويات في اطار البرامج تستند الى تحديدات وضعتها الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة ، أما في المواضيع التي لم تقدم فيها مقترحات فقد قام الأمين العام بتحديد الاولويات على اساس أنه ينتظر من الهيئات الحكومية الدولية المعنية أن تستعرض في دورتها التالية تحديد العناصر البرنامجية ذات الاولوية العليا والدنيا . وسألت بعض الوفود عما اذا كانت الهيئات الحكومية الدولية المعنية قد تصرفت وفقا لهذا الفهم . ولاحظت وفود أخرى أن تحديد الأولويات موضوع سياسي الى حد بعيد ، وانه في حين يعطي النظام الجديد الكلمة النهائية في هذا الشان للحكومات ، يدرك الجميع أن الهيئات الحكومية الدولية ، بما فيها لجنة البرنامج والتنسيق ، قد فشلت في الماضي في التوصل الى توافق في الاراء بشأن هذه المسألة . وفي هذا الصدد ، أعرب عن راى مفاده أن التقرير يؤكد المخاوف التي أعرب عنها ومؤداها أن محاولات تحديد الأولويات ستثير مشاكل كثيرا ما تثبت صعوبة التوصل الى حل وسط بشانها . ووافقت اللجنة بشكل عام على انه نظرا لأن النظام الجديد لم ينفذ الا منذ الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة كان من العسير على الهيئات الحكومية الدولية خلال الوقت القصير المتاح أن تقوم ، لدى استعراضها لمقترحات الخطة المتوسطة الأجل ، بتحديد الأولويات على النحو الذى توخته الجمعية العامة في قرارها ٣٦/٢٢٨ ألف المؤرخ في ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨١ .

٩٨ - ورد ممثل الأمين العام بقوله ان بعض الهيئات الحكومية الدولية قد وجدت صعوبة في تحديد الأولويات بالطريقة المطلوبة على صعيد البرامج الفرعية ، لأنه سبق لها أن وضعت الطرق الخاصة بها لتحديد الأولويات . وذكر أن الخطة المتوسطة الاجل قد صيغت واستعرضت خلال العام الأول من فترة انتقال بين نظامي تحديد الأولويات القديم والجديد . وبالنسبة للعلاقة بين الاولويات والموارد البرنامجية ، لاحظ ممثل الأمين العام ان الخطة المتوسطة الاجل تمثل المرحلة الأولى من الدورة وانها لا تتضمن أى اشارة للموارد ؛ ومع ذلك ، فان عمليات تحديد الأولويات في المرحلة الثانية ، وهي مرحلة اعداد الميزانية البرنامجية ، قد تمت في اطار التقديرات المالية .

تحديد الأولويات في أثناء تنفيذ الميزانية البرنامجية

٩٩ - قالت بعض الوفود ، في معرض اشارتها الى الفقرات من ٢٥ الى ٢٩ من التقرير المتعلق بتحديد الأولويات في أثناء تنفيذ الميزانية البرنامجية ، ان بيانات الآثار

Digitized by UNOG Library

البرنامجية يلزمها تقديم تفسيرات مفصلة للعلاقة بين البرامج والموارد . وسألت هذه الوفود عن الطريقة التي تنوى الأمانة العامة ان تتبعها للمضي في تقديم بيانات الآثار البرنامجية والمالية ، وعما اذا كانت ستتم أى اعادة للتشكيل داخل الأمانة العامة لتناول اعداد البيانات ، وعن كيفية قيام الجمعية العامة ولجانها الرئيسية بالنظر مستقبلا في هذه البيانات . وقالت انه اذا كانت هناك رغبة في العمل على مواصلة اعادة توزيع الموارد في اطار تحديد الاولويات فان سلامة الميزانية البرنامجية الأصلية ستصان بشكل أفضل .

١٠٠ - وقالت وفود أخرى ان التقرير يتضمن اشارات كثيرة جدا الى اعادة التوزيع ، الا أن تعبير " الاولوية " في قرارات الجمعية العامة لا يمنح تفويضا باعادة التوزيع ، حيث أن اتخاذ مقررات بشأنها هو حق تنفرد به الدول الاعضاء . وذكرت انه في الفقرة ٨ من الفرع الثاني من القرار ٣٨/٢٢٧ الف الذى اعتمد بتوافق الاراء ، قررت الجمعية العامة في الواقع أن اعتماد القرارات الجديدة لن يقتضي ضمنا الغاء الأنشطة أو البرامج القائمة التي يتم الاضطلاع بها نتيجة لولايات تشريعية أو الغاء أو تخفيض الموارد المخصصة لها من الجمعية العامة ما لم تقرر الجمعية العامة صراحة خلاف ذلك . واشارت هذه الوفود الى أنه في حالة عدم اتفاق القاعدة المقترحة ١٠٤-٩ ، التي تمثل احدى قواعد تنفيذ الأنظمة التي تنظم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ واساليب التقييم ، مع ذلك الجزء من قرار الجمعية العامة ٣٨/٢٢٧ ألف ، وجب تعديل القاعدة . وفي هذا الصدد ، وبالاشارة الى الفقرة ٤٣ من تقرير الأمين العام عن أداء برنامج الأمم المتحدة لفترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣ (A/39/173 و Corr.1و Add.1 ، استفسرت بعض الوفود عما اذا كان قد تم انهاء أى من عناصر أو نواتج البرنامج دون اذن من اى من الهيئات التشريعية وعلاوة على ذلك ، قيل ان ثمة تناقضا بين البيان الوارد في الفقرة ١٦ من الوثيقة A/C.5/39/1 وCorr.1 والقائل بأن " المدير العام قد اضاف ان عملية تحديد الاولويات ينبغي أن ترتبط اخر الأمر بعملية تخصيص الموارد " والبيان الوارد في الفقرة ١٩ من تلك الوثيقة والقائل بأن " تحديد الاولويات ليس متصلا بالضرورة بزيادة الموارد أو تخفيضها " .

١٠١- ولاحظ ممثل الأمين العام أنه في حين لا يوجد في الظاهر تناقض واضح بين القاعدة ١٠٤ - ٩ وقرار الجمعية العامة ٣٨/٢٢٧ ألف، سيتم تحديد هذه القاعدة ٤ + ١ :

Digitized by UNOG Library

لو أثبت المزيد من الفحص مخالفتها للقرار . وفيما يتعلق بالأنشطة التي انهيت خلال فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣ ، قال ان المناقشة الأكثر تفصيلا ، التي ستجرى في الدورة بشأن تقرير أداء البرنامج ، ستغطي هذه القضية . ووافق على أن الأنشطة ، التي أعطيت أولوية عليا ، ينبغي تمويلها بصفة عامة من موارد الميزانية العادية . وفيما يتصل بتوقيت بيانات الآثار البرنامجية المتوخاة في الفرع الثاني من قرار الجمعية العامة ٣٨/٢٢٧ ألف ، ذكر أنه يمكن اتخاذ الاستعدادات اللازمة قبل اتخاذ مقرر من جانب أي من اللجان الرئيسية التابعة للجمعية العامة ؛ وصرح بأن البيانات المتعلقة بالآثار المالية والادارية تتبع اجراء مستقرا سوف ينطبق ايضا على البيانات المتكاملة المتعلقة بالآثار البرنامجية المالية . وقال ممثل الأمين العام ان هيكل الوحدات المركزية القائمة بالأمانة العامة والمشتركة في تخطيط وميزنة البرامج لم يطرأ عليه تغيير منذ الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة .

Digitized by UNOG Library

دال ـ تحليل برامج مختلف أبواب الميزانيـــة البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥

١ ـ مقدمـــة

١٠٢ـ في الجلسة ٣٢ المعقودة في ١٥ أيار/مايو ، نظرت اللجنة ، تحت البنـــد نفسه ، في تقرير الأمين العام عن تحليل برامج مختلف أبواب الميزانية البرنامجية لفتـــرة السنتين ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ (E/AC.51/1984/CRP.1 و Corr.1-2) . وللاطـلاع علـــى استنتاجات اللجنة وتوصياتها ، انظر الفصل العاشر ، الفرع باء ، الفقرتان ٣٢٨ و٣٢٩ .

١٠٣ـ ولاحظ ممثل الأمين العام ، لدى عرضه للتقرير ، انه ورقة منهجية أساســـا يستخدم فيها برنامج السكان كمثال توضيحي . وقال ان الفئات البرنامجية المستخدمة في التحليل تستند الى البرامج الفرعية لبرنامج السكان التابع لادارة الشؤون الدوليـــــة الاقتصادية والاجتماعية مع اضافة فئتين هما : الاحصاءات الديموغرافية والتدريب . ويبين الجدول الوحدات التي لها ناتج نهائي واحد على الأقل في الميزانية البرنامجية لفتـــرة السنتين ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ في أي فئة معينة . وهذه العملية التحليلية ، التي ستعتبر نقطة انطلاق لمزيد من الدراسة المتعمقة تسهل تحديد الثغرات أو أوجـــه القصـــور المحتملة في برنامج الأمم المتحدة .

٢ ـ المناقشـــة

١٠٤ـ أعرب عدد من الوفود ، خلال المناقشة ، عن ارتياح عام للتقرير .

١٠٥ـ وفيما يتعلق ببرنامج السكان في غربي آسيا ، لاحظ وفد أن عدم وجود أنشطـة خلال فترة السنتين ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ تتناول العوامل المؤثرة على أنماط الانجـــاب والتدريب في مجال السكان انما تعكس ضياع الموارد الخارجة عن الميزانية التي اتاحهـــا صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ، وأعرب عن أمله في بذل جهود من أجـــل تعزيز برنامج السكان للجنة الاقتصادية لغربي آسيا في فترة السنتين ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧ ، لاسيما فيما يتعلق بهذين النشاطين . ولاحظ وفد آخر ان المشكلة القائمة في اللجنـــة الاقتصادية لغربي آسيا تتعلق بالتوظيف وليس بالقيود المالية ، نظرا لادراج وظائـــف اضافية في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ لمقابلة فقد الوظائـــف الممولة من صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية . واقترح وفد آخر انه ينبغي للأميـن

Digitized by UNOG Library

العام لدى وضع مقترحات للميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ ، ان يضع في الاعتبار تماما ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا قد حصلت على بعض الوظائف لفترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥ كتعويض عن تلك التي فقدتها بسبب عدم وجود موارد خارجة عن الميزانية .

١٠٦- ولاحظ بعض الوفود ان التحليل يركز على الثغرات مما نه ليس هناك نتائج ظاهرة تفيد باحتمال وجود ازدواج . وردا على ذلك ، أوضح ممثل الأمين العام انه ليس هناك مشاكل خطيرة في هذا المجال في برنامج السكان ؛ وقال ان البرنامج حسن الادارة ومنسق . وأضاف قائلا ان في التقرير حقا مزيدا من التركيز على الثغرات نظرا الى ان الكشف عما ينقص الميزانية البرنامجية أصعب من تحديد المجالات التي فيها ازدواج .

١٠٧- وناقشت اللجنة الاجراء الذى سيتبع في المستقبل بشأن تحليل برامج مختلف أبواب الميزانية . ورأى بعض الوفود انه ليست هناك حاجة الى اجراء هذا التحليل بصفة منتظمة ، وأيدت وفود أخرى اجراءه على أساس انتقائي ، بينما رأت وفود اخرى انه ينبغي اجراؤه بصفة منتظمة على مستوى الأمانة العامة على ان يقدم الى اللجنة بصفة دورية فقط أو على أساس مخصص . ورد ممثل الأمين العام بقوله ان هذا النوع من التحليل مطلوب لغرض تخطيط البرامج ، داخليا ومن ناحية الاستعراض الحكومي الدولي على السواء ، لاسيما كدليل يهتدى به في دراسة الميزانية البرنامجية . واضاف قائلا انه بينما تشمل تحليلات البرامج على نطاق المنظومة أنشطة المنظومة ككل ، فان تحليلات برامج مختلف أبواب الميزانية أجدى في الخلوص الى نتائج بشأن مشاكل التنسيق في منظومة الأمم المتحدة نفسها ، وكلا النوعين من التحليلات يكمل النوع الاخر ويدعمه .

هاء - مواصلة تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٧/٢١٤

١ - مقدمة

١٠٨- نظرت اللجنة ، تحت البند نفسه ، في جلستيها ٣٠ و ٣١ المعقودتين في ١٤ أيار/مايو ، في تقرير الأمين العام عن مواصلة تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٧/٢١٤ (A/39/97-E/1984/59) ، الذى أعد بمقتضى مقرر الجمعية العامة ٣٨/٤٣٢ المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣ . وللاطلاع على استنتاجات اللجنة وتوصياتها ، انظر الفصل العاشر ، الفرع باء ، الفقرات ٣٣٠ - ٣٣٣ .

١٠٩- وأشار مدير مكتب المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادى الدولي ، في بيانه الاستهلالي ، الى احكام قرار الجمعية العامة ٣٧/٢١٤ التي تستند الى حد كبير الى

Digitized by UNOG Library

التوصيات الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون " اللجنة الاقتصادية لافريقيا : قضايا البرمجة والعمليات واعادة التشكيل الهيكلي واللامركزية في منطقتها " (A/37/119) وتعليقات الأمين العام عليه (A/37/119/Add.1) . وكان الأمين العام قد قرر ان يجرى استعراضا خاصا لتوزيع المسؤوليات في مجالات برنامجية مختارة (السكان ، العلم والتكنولوجيا ، الادارة العامة ، قضايا التنمية وسياساتها ، التنمية الاجتماعية) ، حسبما حددتها اللجان الاقليمية . وقد أوجز الأمين العام في تقريره (A/39/97-E/1984/59) النتائج التي خلص اليها ، على ضوء هذا الاستعراض ، فيما يتعلق بأنواع الانشطة التي سيضفي عليها الطابع غير المركزي لتناط باللجان الاقليمية أو التي ستضطلع بها اللجان والكيانات العالمية التابعة للأمم المتحدة على سبيل المشاركة فيما بينها . وكانت نية الأمين العام تتجه الى ان يكفل تجسد المبادئ التوجيهية الواردة في التقرير ، وأى اجراء قد تتخذه بصددها اللجنة أو المجلس الاقتصادى والاجتماعي أو الجمعية العامة ، تجسدا كاملا في مقترحات الميزانية البرنامجية المقبلة التي ستقوم هذه الهيئات بالنظر فيها سنة ١٩٨٥ .

٢ ــ المناقشة

١١٠ــ أعرب عن تأييد كبير للاعتبارات العامة الموجزة في الفقرتين ٨ و ٩ من تقرير الأمين العام . بيد ان بعض الأعضاء لاحظوا ان تجنب " التجزئة " في أنشطة الأمانة العامة ينبغي الا يحول دون نقل الصلاحيات والموارد الضرورية الى اللجان الاقليمية . وقال اعضاء اخرون انه ينبغي تطبيق مفهوم " الأنشطة التي تعزز بعضها على أساس متبادل " بعناية بغية تلافي الازدواج في الاعمال . كما اعرب عن رأى يقول بضرورة السعي وراء اللامركزية مع مراعاة الولايات المتباينة للجان الاقليمية المختلفة مراعاة كاملة . ورأى كثير من الاعضاء انه لم يوضع تشديد كاف على المعيار الشامل المتمثل في كفاءة وفعالية الأمانة العامة في مجموعها .

١١١ــ وأعرب عن الأسف لأن التقرير تناول الأنشطة المحددة لاضفاء اللامركزية عليها تناولا عاما ، دون ان يعطي أمثلة لعناصر البرامج المحددة التي قد ينطوى عليها الأمر كما كان عليه الحال بالنسبة للأنشطة التي ستضطلع بها اللجان الاقليمية والكيانات العالمية بصورة مشتركة . وقالت بعض الوفود ان بعض المفاهيم والفوارق التي تستند اليها المبادئ التوجيهية الخاصة بـ " اللامركزية " هي موضع شك أو غير واضحة تماما . كما ان التقرير لم يتضمن اى اشارة للمعايير التي تم تحديد " الأنشطة المشتركة " بمقتضاها . وطلب أحد الوفود تجنب الاستهانة بالأبعاد العالمية لبحث السكان . وشددت بعض الوفود على

Digitized by UNOG Library

انه ينبغي للامركزية ألا تضعف الأنشطة المضطلع بها على الصعيد العالمي والمتعلقة بقضايا التنمية والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية .

١١٢ــ وأشار بعض الأعضاء الى احكام قرار الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ ، الفرع الرابع ، الفقرة ٢٦ ، القائلة بأنه ينبغي ... ان تخول اللجان الاقليمية السلطة اللازمة وان تدرج لأنشطتها اعتمادات مالية كافية في الميزانية . وقالوا انهم لم يجدوا سبيلا الى الاعتقاد بأن المقترحات ستؤدي الى تحقيق تقدم ملموس في ذلك الاتجاه . ولاحظ أعضاء اخرون انه من غير الممكن ، على أساس المعلومات المتقدمة الى اللجنة ، تحديد ما اذا كانت المقترحات الواردة في التقرير ستنتج وفورات أو نفقات اضافية أم لا . وشددوا على أهمية الربط بين أي تفويض للسلطة والافراج عن الموارد في مقابله . وقالوا ان أي نهج اخر يتبع سيؤدي الى الازدواج وزيادة نفقات الميزانية .

١١٣ــ وأشار مدير مكتب المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، ردا على أسئلة وجهها أعضاء اللجنة وتعليقات أدلوا بها الى أن التقرير صيغ كبيان نهائي تقدمه الامانة العامة فيما يتعلق بموضوع اللامركزية . وأضاف ان اللامركزية جزء من عملية مستمرة تتكيف الأمانة العامة بمقتضاها مع المتطلبات المتطورة للدول الأعضاء . وأوضح ان الأمانة العامة لا تعتبر اللامركزية غاية في حد ذاتها ، بل مجرد وسيلة لزيادة الفعالية والتجاوب من خلال تحسين توزيع الصلاحيات والمسؤوليات داخل الأمانة العامة . وقد تم الوصول الى المقترحات الواردة في التقرير في ضوء ما يسمى " معايير الرباط " التي شملت الاعتبارات المتصلة بالكفاءة ، وكثافة المعلومات ، والمتطلبات المتعددة القطاعات للامركزية . وأشار الى انه تمت مراعاة الحاجة الى زيادة التكاملية وتلافي الازدواج عند اقتراح الأنشطة المشتركة فضلا عن تحديد الأنشطة القابلة لاضفاء الطابع المركزي عليها باناطتها الى اللجان الاقليمية . وشدد على ان تعزيز اللجان الاقليمية هو سياسة متعمدة تتبعها الامانة العامة ، بما يتمشى مع احكام قراري الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ و ٣٧/٢١٤ . بالنسبة للآثار البرنامجية المالية والادارية المترتبة على الاقتراحات الواردة في التقرير التي كانت موضع اسئلة ثاقبة موجهة من أعضاء اللجنة ــ وأي تعديلات قد تكون ثمة حاجة اليها ، قال انه لا يمكن تحديد كل هذا على الوجه الأكمل الا في المرحلة التي تتم فيها ترجمة المبادئ التوجيهية الى مقترحات للميزانية البرنامجية . وأضاف ان استعراض مقترحات الميزانية البرنامجية لفترة السنتين المقبلة سيمكن اللجنة في دورتها القادمة من تقرير مدى الفائدة المرجوة من الممارسة المضطلع بها والمبادئ التوجيهية العامة التي تترتب عليها ، ومن تحديد التقدم الذي تحرزه الأمانة العامة في السعي وراء اللامركزية وزيادة فعالية اعمال الامانة العامة .

Digitized by UNOG Library

واو ـ برنامج عمل منظمة الامم المتحدة للتنميـة الصناعية

١ ـ مقدمـة

١١٤ـ نظرت اللجنة ، تحت الهند نفسه ، في جلستها ٤٤ المعقودة فـي ٢٣ ايار/مايو في بيان الامين العام المساعد لتخطيط البرامج والتنسيق بشأن برنامج عمل منظمة الامـم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) . وللاطلاع على استنتاجات اللجنة وتوصياتها ، انظر الفصل العاشر ، الفـرع باء ، الفقرات ٣٣٤-٣٣٦ .

١١٥ـ وأشار الامين العام المساعد الى ان مقترحات الامين العام بالنسبة للميزانيـة البرنامجية لليونيدو لفترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥ قد وافقت عليها الجمعية العامـة بناء على توصية لجنة البرنامج والتنسيق والمجلس الاقتصادى والاجتماعي . وقد رجـا المجلس ايضا من الامين العام ، في الفقرة ٢ من الجزء السادس من قراره ١٩٨٣/٤٩ ، ان يقدم تقريرا الى اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين عن المسائل التي اثيرت خلال دورتها الثالثة والعشرين بشأن مختلف عناصر البرنامج ، بغية تمكين اللجنة من استعراض القضايـا المتصلة بتفادى الازدواجية وتحقيق تنظيم ارشد لبرنامج عمل اليونيدو ، توقعا لتحويـل تلك المنظمة الى وكالة متخصصة . وبالاشارة الى توصيات اللجنة في دورتهـا **الثالثـة** والعشرين (٨) بأن تحذف عناصر البرنامج ٤-٤ و ٤-١٠ و ٤-١٢ في نظام المشـاورات اوضح الامين العام المساعد ان مجلس التنمية الصناعية قرر في دورته الثامنة عشرة ان الاعمال المتعلقة بصناعة الخشب والمنتجات الخشبية (عنصر البرنامج ٤-٤) ينبغي ان تستمـر ؛ وانه ينبغي متابعة الاعمال المتعلقة بالتمويل الصناعي (عنصر البرنامج ٤-١٠) فيما يتعلق بكل قطاع تقرر اجراء مشاورات بشأنه ؛ والتأكيد من جديد على المقرر الذى اتخذه فـي دورته السادسة عشرة بشأن جوانب التجارة والجوانب المتصلة بها في ترتيبات التعـاون الصناعي (عنصر البرنامج ٤-١٢) .

١١٦ـ وفيما يتعلق بالمسائل الاخرى التي اثارتها اللجنة اثناء الجزء الاول من دورتهـا الثالثة والعشرين ، قال الامين العام المساعد ان اجراء تقييم اكثر تحديدا لحالة التنسيق في اطار اليونيدو وبينها وغيرها من الوحدات التنظيمية يتعين ان ينتظر اجراء دراسـة متعمقة . لكن اى استعراض تمهيدى يتم في هذه الاثناء للوثائق والتقارير المبرمجة المقدمة الى مختلف الاجهزة الحكومية الدولية بشأن برنامج عمل اليونيدو لن ينطوى على ايـة ازدواجية . واما عن تنظيم برنامج العمل ، فرغم انه من الممكن تصور طرق بديلة لتنظيـم تنفيذه ، فليس هناك اى دليل على ان الابتعاد عن برنامج العمل الوارد في الميزانيـة

Digitized by UNOG Library

البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ والذى ايدته الجمعية العامة بناء على توصية اللجنة سيكون ارشد واكثر فعالية .

٢ - المناقشة

١١٧- أشارت اللجنة الى التوصيات التي جرت مناقشتها في الفقرة ١١٥ أعلاه والتوصية بدمج المشاورتين المتعلقتين بالسلع الانتاجية والمعدات والتكنولوجيا المتصلة بالطاقة (٩) وأيد هذه التوصيات المجلس الاقتصادى والاجتماعي في قراره ١٩٨٣/٤٩ ، الفرع السادس ، الفقرة ١٢ ، وكان مفهوما في هذا ان أعمال المتابعة المتعلقة بصناعة الخشب والمنتجات الخشبية ، والتمويل الصناعي ، وجوانب التجارة والجوانب المتصلة بها من ترتيبات التعاون الصناعي هي مما ستضطلع به منظمة اليونيدو عند الضرورة وفقا لبرنامج عملها ، رهنا بما يتخذه مجلس التنمية الصناعية من مقررات. كما ايدت الجمعية العامة تلك التوصيات بنفس الفهم الذى اعرب عنه المجلس . وبناء عليه ، اتخذ مجلس التنمية الصناعية ، في دورته الثامنة عشرة ، مقررات تتعلق ، في جملة امور ، بالمشاورات المذكورة (انظر ID/B/309) .

١١٨- وأشارت وفود اخرى الى ان المجلس الاقتصادى والاجتماعي رجا من الامين العام ، في الفقرة ٢ من الجزء السادس من القرار ١٩٨٣/٤٩ ، تقديم تقرير الى اللجنة في دورتها الحالية يتناول جميع القضايا التي اثيرت خلال المناقشة التي دارت في اللجنة في الجزء الاول من دورتها الثالثة والعشرين ولا سيما تلك التي تتصل بتفادى الازدواجية وبتحقيق تنظيم ارشد لبرنامج عمل اليونيدو وكذلك باجراء تحسين في نظام المشاورات ، مع اخذ وجهات نظر البلدان النامية في الاعتبار . واعربت هذه الوفود عن اسفها لان المعلومات المقدمة الى اللجنة يركز معظمها على نظام المشاورات .

١١٩- وأعربت تلك الوفود عن بعض الشكوك التي تتعلق بالبيان الذى قالت فيه الامانة العامة انه لا توجد اية ازدواجية في اعمال اليونيدو ، او أنه يبدو من الظاهر فقط وجود هذه الازدواجية ، وأشارت الى ان ممثل مكتب تخطيط البرامج والتنسيق قد اوضح ، في الدورة الثالثة والعشرين للجنة ان مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية ينطوى على مشاكل وان المكتب شرع في اجراء دراسة عما يحتمل من وجود ازدواجية في العمل بين اليونيدو ، ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) ، ومركز تسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية (١٠) .

١٢٠- وأوضح ممثل الامانة العامة ، ردا على ذلك ، انه من الممكن اجراء دراسة متعمقة عن احتمال وجود ازدواجية في برنامج عمل اليونيدو في الوقت المناسب . وأشار

Digitized by UNOG Library

ممثل اليوندو ، في جملة امور ، الى ان المقرر الذى يفيد بأنه ينبغي تركيز الجهود على بعض القطاعات ، لا ينطوى على استبعاد العمل المتعلق بالقطاعات الاخرى ، وان الامر يشمل وفقا لمقررات المجلس ١٦ قطاعا وليس ١٢ . وأشار الى ان الزيادة من ١٢ الى ١٦ قطاعا تمت دون زيادة في مستوى الموارد .

١٢١- واشار ممثل اليونيدو الى ان نظام المشاورات ، بالاضافة الى قيام مجلس التنمية الصناعية بتقييمه بصفة مستمرة ، كان موضوع تقرير تقييمي اعده مكتب تخطيط البرامج والتنسيق (E/AC.51/1980/2) ، وقدم الى اللجنة في دورتها العشرين . وينصب اهتمام الامانة العامة على انه يتعين مواصلة الحوار ، وانه مما يدعو للتشجيع ان نلاحظ ان المشاورات الثلاث والعشرين قد توصلت الى نتائجها وتوصياتها بتوافق الاراء .

Digitized by UNOG Library

زاى ــ عقد النقل والمواصلات في افريقيا : تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٨/١٥٠

١ ــ مقدمة

١٢٢- نظرت اللجنة ، تحت البند نفسه ، تقرير الامين العام المعنون "عقد النقل والمواصلات في افريقيا : تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٨/١٥٠" (A/39/223) ، وذلك في جلستيها ٢٢ و ٢٣ المعقودتين في ٨ أيار/مايو. وللاطلاع على استنتاجات اللجنة وتوصياتها ، انظر الفصل العاشر ، الفرع باء ، الفقرة ٣٣٧.

١٢٣ - واشار ممثل الامين العام ، لدى عرضه للتقرير ، الى ان الجمعية العامة قد اتخذت في دورتها الثامنة والثلاثين قرارا شاملا بشأن عقد النقل والمواصلات في افريقيا (القرار ٣٨/١٥٠ المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣) . ويرد في الجدول ١ من التقرير اثر برنامج العمل الشامل المسندة ولايته من قبل الجمعية العامة في ذلك القرار ، على عناصر البرنامج والناتج بصورتها الواردة في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥ ، ويرد مجمل للتقدم المحرز في ذلك القرار حتى هذا التاريخ في الفقرات ٨ الى ١٠ وحددت الاحتياجات من الموارد في الفرع ثالثا .

٢ ــ المناقشة

١٢٤ - اعربت وفود عديدة عن ارتياحها للتحليل البرنامجي الوارد في ذلك التقرير ، ولاحظت ان التقرير يعكس بدقة ما يترتب على قرار الجمعية العامة ٣٨/١٥٠ من اثار بالنسبة للبرامج . واعرب عن الاتفاق بشأن اهمية الانشطة المتوقعة للمرحلة الثانية من عقد النقل والمواصلات في افريقيا .

١٢٥ - ورأت وفود كثيرة ان ثمة قصورا خطيرا في التقرير يتمثل في عدم ايراد تحديد واضح لكيفية تنفيذ احكام قرار الجمعية العامة ٣٨/١٥٠ تنفيذا كاملا اذا لم تتوفر الموارد اللازمة الخارجة عن الميزانية . وقالت ان الجمعية العامة قد قررت ، كما لوحظ في التقرير ، توفير مبلغ مليون دولار من الميزانية العادية ، ويتعين على الامين العام ان يعمل على توفير مبلغ آخر مقداره ٣ر١ من ملايين الدولارات من الموارد الخارجة عن الميزانية . غير انه ،كما ورد في الفقرة ١٤ من التقرير ، لم ترد اية تبرعات حتى تاريخ اعداد التقرير ، تلبية للنداء الذى وجهه الامين العام الى جميع الدول الاعضاء. وبناء على ذلك ،طرح سؤال عما يمكن للامين العام اتخاذه من تدابير اخرى للحصول على التمويل اللازم او ما هي الترتيبات البديلة ،بما في ذلك امكانية طلب اعتمادات اضافية ، التي

Digitized by UNOG Library

يمكن النظر فيها من اجل التنفيذ الكامل للقرار . كما اشير الى ان ما يتخذه الامين العام من تدابير محدودة بموجب احكام القرار . واعربت بعض الوفود عن الرأى القائل بانه ينبغي ان تمول كافة الانشطة المطلوبة في القرار من الموارد الخارجة عن الميزانية . وكان من رأى بعض وفود اخرى انه اذا لم تتوفر الموارد اللازمة من خارج الميزانية ، فانه ينبغي تمويل الانشطة المطلوبة في القرار من الميزانية العادية للأمم المتحدة .

١٢٦ — وردا على الاسئلة التي طرحت فيما يتعلق بالتمويل ، ذكر ممثل الامين العام ان الجمعية العامة قد رجت من الامين العام في الفقرة ١٠ من القرار ٣٨/١٥٠ ، ان يعمل على توفير دعم اضافي من الموارد الخارجة عن الميزانية ، وانه وجه نداء الى الدول الاعضاء لم ترد حتى الآن اى ردود ايجابية استجابة له . واضاف انه بينما ستبذل محاولات اخرى للحصول على تبرعات ، فليس بوسع الامين العام ان يتجاوز احكام ذلك القرار . اما فيما يتعلق بالتمويل البديل ، فقد اضاف انه ليس هناك مصادر اخرى خارجة عن الميزانية يمكن تحديدها لغرض تنفيذ القرار وبالتالي فانه ينبغي ان يتأتى التمويل من الاستجابة لنداء الامين العام .

١٢٧ — وقال ممثل اللجنة الاقتصادية لافريقيا ان مؤتمر وزراء النقل والمواصلات والتخطيط الافريقيين قد علق اهمية كبيرة ، في دورته الاخيرة ، على التنفيذ الكامل لقرار الجمعية العامة ٣٨/١٥٠ . وأكد المؤتمر ، على وجه الخصوص ، على اهمية دراسات التوافق والتنسيق ، وكذلك دراسة الاحتياجات في مجالي التدريب والقوى العاملة . وأشار ايضا الى ان الجهود التي بذلتها البلدان الافريقية في المرحلة الاولى من العقد كانت مشجعة حيث نفذت انشطة تبلغ قيمتها ٧ بلايين دولار تقريبا ، ومع ذلك ، فقد كان هناك قلق بسبب ما يمكن ان تتعرض له الانشطة المتوخاة في قرار الجمعية العامة ٣٨/١٥٠ للمرحلة الثانية من العقد من خطر بسبب نقص الاموال . واضاف ان الامين التنفيذى للجنة الاقتصادية لافريقيا قد اتصل بالجهات المانحة الرئيسية ، فضلا عن المنظمات الدولية المختلفة ، بيد انها لم تتمكن من توفير مبالغ اضافية . ولذلك لا تشعر اللجنة الاقتصادية لافريقيا بتفاؤل كبير حيث ان الردود الواردة حتى الآن لم تكن مشجعة .

١٢٨ — واقترح عدد من الوفود ان ترجو اللجنة من الامين العام تقديم تقرير مستكمل الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين بشأن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٨/١٥٠ ، وكذلك بشأن مستوى الموارد المالية المتاحة . وذكر احد الوفود انه ينبغي وضع عقد النقل والمواصلات في افريقيا في اطار اوسع في التقرير المستكمل وذلك بتوفير المعلومات بشأن المساهمات الثنائية الرامية الى تحقيق أهداف العقد ، فضلا عن المعلومات المتعلقة بمساهمات المؤسسات الاخرى في منظومة الامم المتحدة . وأيد بعض الوفود هذا الرأى ، غير أن وفودا اخرى لاحظت أن هذا التوسيع لنطاق التقرير المستكمل سيتجاوز الولاية المسندة في القرار ٣٨/١٥٠ التي لا تتناول المساهمات المقدمة من مصادر ثنائية أو منظمات اخرى .

Digitized by UNOG Library

١٢٩ ــ ورأى بعض الوفود انه ينبغي للجان الرئيسية التابعة للجمعية العامة عندما توصي بانشطة ان تمتنع عن التوصية بمستويات تمويل تنفيذ هذه الانشطة . بيد ان وفودا اخرى رات ان تقديم توصيات للجان الرئيسية بشان كيفية تصريف اعمالها من شانه ان يفرض قيودا عليها ويعد تجاوزا لاختصاصات اللجنة .

حاء ــ عقد التنمية الصناعية لافريقيا : تنفيذ الجزء الثاني من قرار الجمعية العامة ١٩٢/٣٨

١ ــ مقدمة

١٣٠ ــ في الجلستين ١٣ و ١٤ المعقودتين في ١ و ٢ ايار/مايو ، نظرت اللجنة تحت البند نفسه ، في مذكرة من الامانة العامة بشان تنفيذ الفرع الثاني من قرار الجمعية العامة ١٩٢/٨٣ الصادر في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣ والمتعلق بعقد التنمية الصناعية لافريقيا (E/AC.51/1984/11 و Corr.1) . وللاطلاع على استنتاجات اللجنة وتوصياتها ، انظر : الفصل العاشر ، الفرع باء ، الفقرتان ٣٣٨ و ٣٣٩ .

١٣١ ــ واشار المراقب المالي عند تقديم التقرير الى ان الامانة العامة قد بدات في اجراء التنقيحات والمشاورات اللازمة ولكنه اشار الى ان مختلف امكانيات التوفير واعادة التوزيع لا يمكن النظر فيها الا بعد استعراض المذكرات المقدمة من الادارات والمكاتب من اجل التقرير الاول لاداء الميزانية الذى كان من المقرر تقديمه في ايلول/سبتمبر ١٩٨٤ . ولن يكون اعداد تقرير في المرحلة الحالية يركز على اعادة التوزيع وحدها امرا بالغ الصعوبة فحسب بل يخشى من ان يقلل سلفا من امكانية حدوث وفورات من الميزانية البرنامجية باكملها ، ومن المحتمل ان يعطل بلا داع تنفيذ الانشطة المبرمجة التي وافقت عليها الجمعية العامة . وفي هذا السياق ، لن يكون بوسع الامين العام ان يصدر تقريرا عن المسألة الا في اواخر العام ، اثناء الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة . واضاف المراقب المالي انه زار فيينا في نهاية اذار/مارس ١٩٨٤ وانه ناقش مختلف البدائل مع كبار المسؤولين المعنيين في منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) . وقال انه كان ينوى عقد اجتماع اخر مع هؤلاء المسؤولين في اواخر العام وانه على ثقة من ان الاقتراحات التي طلبتها الجمعية العامة ستقدم في الوقت المناسب الى دورتها التاسعة والثلاثين .

Digitized by UNOG Library

١٣٢ ـ كذلك ابلغ المراقب المالي اللجنة ان الدورة الثامنة عشرة لمجلس التنمية الصناعية ستفتتح في فيينا في ٢ ايار/مايو ١٩٨٤ وان عقد التنمية الصناعية لافريقيا سيكون على جدول اعمال تلك الدورة . ولذلك فهو يتوقع ان يكون لدى المجلس الذى اعتبر واحدة من " المؤسسات الملائمة " المشار اليها في الفقرة ٢ (ج) من مذكرة الامانة العامة (E/AC.51/1984/11 و Corr.1) ، ما يقوله في هذه المسالة .

٢ ـ المناقشة

١٣٣ ـ اشارت اللجنة اثناء مناقشة البند الى الطابع التمهيدى لمذكرة الامانة العامة ورات بعض الوفود انه كان من المفروض ان تكون المذكرة اكثر تحديدا وان تكون نهج اعادة التوزيع قيد الدراسة مبينة بوضوح . واشارت هذه الوفود الى ان الجدول ٣ من تقرير الامين العام عن اداء برنامج الامم المتحدة لفترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣ (E/39/173 و Corr.1 و Add.1) كان فيه بعض الابتعاد عن التزامات البرنامج وبعض التاجيلات وبعض الالغاءات . وكان راى هذه الوفود ، بالنظر الى مدى الابتعاد عن الالتزامات والاولوية المعطاة لعقد التنمية الصناعية لافريقيا ، انه ليس من المعقول ان تشير الامانة العامة الى عدم امكانية اتخاذ اى اجراء قبل الجزء الاخير من عام ١٩٨٤ .

١٣٤ ـ ولكن اشارت وفود عديدة اخرى الى انها تتفق مع الطابع التمهيدى المذكرة الامانة العامة . واوضحت هذه الوفود انه ليس من المعقول ان ينتظر من الامانة العامة ان تقدم اقتراحات عن الوفورات واعادة التوزيع في الوقت الحالي ، حيث ان المذكرة قد اعدت بعد شهور قليلة فحسب من تنفيذ الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٨٤-١٩٨٥ وبدء الخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٨٤-١٩٨٥ . وكان راى هذه الوفود انه تم التوصل الى اتفاق في الجمعية العامة على دراسة تمويل الانشطة ذات الصلة من الوفورات المتحققة من الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٨٤-١٩٨٥ او عن طريق اعادة التوزيع . وهي لذلك ملتزمة بالبحث عن الوفورات اللازمة او اى اعادة توزيع ممكنة ولكن في الوقت المناسب. وكان رأيها انه لا يمكن الخلوص الى نتائج نهائية في الوقت الحالي بسبب الطابع الدينامي لعملية الميزنة .

١٣٥ ـ وأثيرت اثناء المناقشة مسألة مراعاة ترتيبات كتابة التقارير للتغيرات الجارية اثناء فترة سنتي الميزانية . كما طلب شرح كيفية قيام مديرى البرامج بابلاغ الوحدات المركزية بحالات الابتعاد عن الالتزامات البرنامجية والاختلافات في الاحتياجات المقدرة ابتداء من الموارد . وقيل ان كتابة التقارير هذه ينبغي ان تجرى على اساس متواصل ،

Digitized by UNOG Library

مما يسر اتخاذ قرارات مبكرة بشان اعادة التوزيع تستجيب للاحتياجات البرنامجية المتغيرة . وقيل ايضا ان الاشارة باعادة توزيع الموارد هي من اختصاص الحكومات وحدها . وان اى قرار يتخذ في هذا الصدد ينبغي ان يصدر عن الهيئات الحكومية الدولية وحدها .

١٣٦ — وفيما يتعلق بمسألة ابلاغ الوحدات المركزية في المقر بتغييرات البرنامج وباعادة التوزيع ، اوضح المراقب المالي ان النظام الحالي ينص على الابلاغ اللاحق في نهاية فترة السنتين . لذلك لم تكن هناك اية شروط رسمية للابلاغ مفروضة على مديرى البرامج اثناء فترة السنتين . ولكنه اشار الى انه يجرى النظر في اقتراح باشتراط تقديم التقارير المتعلقة بتنفيذ البرامج الى وحدة المراقبة المركزية كل ستة اشهر . وردا على التعليق القائل بانه يمكن في الادارات الوطنية تلقي تنقيحات مقترحة لخطط الانفاق في الربع الاول من الفترة المالية ، اوضح المراقب المالي ان النظام الذى تستخدمه الامانة العامة ينص ايضا على اقتراح مثل هذه التغييرات . ولكن لما كانت الامم المتحدة لها ميزانية مدتها سنتان ، فان مثل هذه الاقتراحات تكون نادرة في الاشهر الثلاثة الاولى من المدة .

١٣٧ — وختم المراقب المالي شروحه بأن أكد للجنة انه على ثقة ، في المرحلة الحالية ، من انه سيكون بوسع الامانة العامة ان تقدم تقريرا شاملا الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين وفقا لمقرر اللجنة الخامسة .

Digitized by UNOG Library

طاء ـ موقع وحدة لنظم المعلومات داخل الأمانة العامة

١ ـ مقدمة

١٣٨ـ في الجلسة ٦ المعقودة في ٢٦ نيسان/ابريل، نظرت اللجنة، تحت البند نفسه، في تقرير الأمين العام عن اقامة وحدة نظم المعلومات في الأمانة العامة (E/AC.51/1984/9). وللاطلاع على استنتاجات اللجنة وتوصياتها، انظر: الفصل العاشر، الفرع باء، الفقرتان ٣٤٠ و ٣٤١.

١٣٩ـ وأشار الأمين العام المساعد لشؤون البرنامج والتنسيق بايجاز في بيانه الاستهلالي الى تاريخ الوحدة ومهامها ومشاريعها الحالية. وذكر أن التقرير قيد النظر أعدّ استجابة لتوصية لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الثالثة والعشرين، التي أيدتها الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين، باعطاء الوحدة قاعدة مؤسسية وبأن ينظر الأمين العام في ادماج الوحدة في مكتبة داغ همرشولد (١١).

١٤٠ـ وأشار الى أن اللجنة راعت في صياغة توصيتها نتائج تقييم لأداء الوحدة وفائدتها قامت به اللجنة الاستشارية لتنسيق نظم المعلومات. ودرس المقيّم مختلف البدائل وأوصى بتحبيذ انشاء الوحدة كوحدة ادارية قائمة بذاتها ومحددة المعالم ضمن مكتبة داغ همرشولد وتعريفها بوصفها برنامجا محددا في برنامج المكتبة وميزانيتها، له دعم معروف في الميزانية.

١٤١ـ وذكر أنه أجريت مناقشات بين ممثلي ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية وادارة شؤون المؤتمرات بشأن صيغ نقل الوحدة الى المكتبة. والى حين تطبيق هذه الترتيبات قررت الجمعية العامة في الفقرة ٢ من الفرع الرابع عشر من قرارها ٣٨/٢٣٤ أن تستمر في فترة السنتين ١٩٨٤ـ١٩٨٥ الترتيبات المالية، التي كانت تنطبق على الوحدة في ١٩٨٢ـ١٩٨٣، أي استيعاب تكاليف الوحدة من موارد في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٨٤ـ١٩٨٥ عن طريق المدخرات والوفورات. وذكر في الختام أن الأمين العام ينوى وضع اقتراحات تتعلق بالوحدة في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦ـ١٩٨٧.

٢ ـ المناقشة

١٤٢ـ اعترف بالاجماع بدور الوحدة وجدواها. ولاحظت الوفود مع الارتياح الزيادة السريعة في عدد المستفيدين والطلب على خدمات الوحدة، والأعمال المفيدة التي جرى

Digitized by UNOG Library

القيام بها مع اللجان الاقليمية لاستكمال ونشر مفردات مشتركة للفهرسة ولدمج قواعد بيانات الاعلام الانمائي الخاصة بها ونشرها .

١٤٣ــ وفيما يتعلق بترتيبات السماح للوحدة بالاستمرار في أعمالها لاحظت وفود كثيرة أن الترتيبات المؤسسية والمالية القائمة ليست مرضية بصورة تامة نظرا لأنه لم يكن هناك قرار حازم بشأن القاعدة المؤسسية للوحدة ولأنه كان من الضروري الاعتماد على وجود مدخرات ووفورات لتمويل الوحدة . وأكدت هذه الوفود حاجة الوحدة لأن يكون لها قاعدة مؤسسية وموارد كافية معروفة في الميزانية تخصص لأعمالها . كما ذكر أنه سيكون من الأمور الهامة أن تتمكن الوحدة من توسيع أنشطتها .

١٤٤ــ وأيدت هذه الوفود استمرار الوحدة بوصفها وحدة محددة المعالم وقائمة بذاتها وذكرت بعض الوفود أن ادماج الوحدة في مكتبة داغ همرشولد لا يزال مناسبا . وذكرت وفود أخرى أنه ينبغي ترك القرار النهائي للأمين العام انسجاما مع توصية لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الثالثة والعشرين .

Digitized by UNOG Library

الفصل الثالث

أداء البرنامج لفترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣

ألف - مقدمة وموجز النتائج

١ - مقدمة

١٤٥ - نظرت اللجنة، تحت البند ٥ المعنون "أداء البرنامج لفترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣"، في الفرعين الأول والثاني (المقدمة وموجز النتائج) من تقرير الأمين العام عن أداء برنامج الأمم المتحدة لفترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣ (A/39/173 و Corr.1 و Add.1)، وذلك في جلساتها ٨ و ٩ و ١٠ المعقودة في ٢٧ و ٢٨ نيسان/ابريل. وللاطلاع على استنتاجات اللجنة وتوصياتها، انظر الفصل العاشر، الفرع جيم، الفقرة ٣٤٢.

١٤٦ - وأشار الأمين العام المساعد لتخطيط البرامج والتنسيق، في بيانه الاستهلالي الى أن تقرير أداء البرنامج أعدّ وفقا لتعليمات من لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الثانية والعشرين، وذكر بنقاط الضعف التي أشارت اللجنة الى وجودها في تقرير فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١ (A/37/154 و Corr.1 و 2).

١٤٧ - وانتقل الأمين العام المساعد الى الجوانب الموضوعية للتقرير فذكر أن الجدول ١ يبين الفئات المختلفة لتحديد النواتج في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٨٢-١٩٨٣ بينما تتضمن الجداول ٢ و ٣ و ٤ معلومات عن تنفيذ البرامج من مناظير مختلفة. وفيما يتعلق بالانهاءات، أشارت الى الفرق بين النواتج الصادر بها ولا يمة والنواتج التقديرية. وقال ان وحدات المنظمة تنتج نواتج تتراوح ما بين النواتج التي أصدرت بها الهيئات الحكومية الدولية ولايات والتي تمول من الميزانية العادية، من جانب، والنواتج التي يرجع أمر تقديرها لمدير البرنامج والتي تمول من مصادر خارجة عن الميزانية، من الجانب الآخر، وتدعم الأنشطة ما بين ذلك من مصادر تمويل مختلطة.

١٤٨ - وفي الختام لاحظ الأمين العام المساعد أن تقرير أداء البرنامج لا يمكن أبدا أن يكون أفضل من الميزانية البرنامجية التي يقوم على أساسها. وقال ان زيادة تحديد النواتج والتوسع في تحديد الأولويات في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٨٤-١٩٨٥ لا بد وأن يظهر في نوعية تقرير أداء البرنامج التالي بعد زيادة تحسينه.

Digitized by UNOG Library

٢ــ المناقشـــة

١٤٩ــ وفي أثناء المناقشة أعرب كثير من الوفود عن ارتياحهم للنوعية العامة للتقرير وأشاروا الى أنه في حين أن التقرير لا يزال به عدد من المثالب ، فقد حدث بلا شك تحســـن بالمقارنة بتقرير فترة السنتين ١٩٨٠ــ١٩٨١ .

١٥٠ــ ودارت المناقشة حول ثلاثة مواضيع رئيسية : (أ) المسائل المنهجية ؛ (ب) والمسائل الموضوعية ؛ (ج) والمسائل المؤسسيـة .

(أ) المنهجيـة

١٥١ــ لاحظت وفود عديدة أنه في حين أن تقرير أداء البرنامج الحالي يشمل عددا مـن وحدات المنظمة أكبر مما شمله التقرير السابق ، فان شمول التقرير لا يزال ناقصا . واقترح أن تتناول التقارير في المستقبل جميع أنشطة المنظمة بما في ذلك الأنشطة التي لا يمكـن الابلاغ عنها الاّ بأثر رجعي ، لا الأنشطة المبرمجة فحسب ، بما فيها الخدمات المشتركة .

١٥٢ــ وأبدى عدد من الوفود قدرا كبيرا من عدم الارتياح للنظام الراهن لتحديـــد معدلات التنفيذ . ورئي ان نطاق الـ ٢٥ في المائة المستخدم في التقرير واسع بدرجـة أكبر من اللازم بحيث لا يترك الاّ مجالا ضئيلا نسبيا للتمييز بين الوحدات التي تكـــون درجات التنفيذ بالنسبة لها متباينة تباينا كبيرا . ومن بين اقتراحات التحسين في هـذا الصدد استخدام ١٠ نطاقات مقدار كل منها ١٠ في المائة أو الغاء نظام تحديد الدرجة بالحروف تماما ، وتبيان درجة التنفيذ لكل وحدة بنسبة مئوية محددة بدلا من ذلـك .

١٥٣ــ وأشارت بعض الوفود الى مطلب آخر يتمثل في عدم تحديد مصدر التمويل فـــي التقرير . فبما أن العجز في الموارد المتوقعة من خارج الميزانية قد اعتبر واحـدا مـن الأسباب الرئيسية للارجاءات والانهاءات في النواتج المقررة للبرنامج ، فان من المستصـوب في التقارير المقبلة أن تبين بوضوح العلاقة بين أداء البرنامج والتمويل الأساســي (أي الميزانية العادية) والتمويل غير الأساسي (أي الموارد الخارجة عن الميزانية) . واقـــترح أيضا أن يحدد مصدر التمويل في الميزانية البرنامجية نفسهـــا .

١٥٤ــ وأشارت وفود عديدة الى الطابع الكمي بدرجة كبيرة الذي تتسم به المعلومـــات المقدمة في التقرير ، والذي يجعل الحكم على أداء البرنامج من الناحية النوعية صعبـــا للغايـة .

١٥٥ــ وفيما يتعلق بالجوانب الكمية والنوعية للتقرير ، أجاب الأمين العام المساعـــد لتخطيط البرامج والتنسيق بأن الامانة العامة قد قامت بكل ما يمكنها لتقديم مؤشـــرات

Digitized by UNOG Library

دقيقة لأداء البرنامج من حيث الكمية . والخطوة التالية هي تحسين الجوانب النوعية . وأشير أيضا الى أنه بينما ينصب عرض التقرير على الجوانب الكمية بدرجة كبيرة ، فان الوحدات المركزية في الأمانة العامة يتوفر لديها قدر كبير من المعلومات النوعية في شكل مئات من الصفحات التي تقدمها الوحدات .

(ب) المسائل الموضوعية

١٥٦ - أعربت وفود كثيرة عن قلقها ازاء ارتفاع معدلات الخروج عن التزامات البرنامج واعتبرت بعض الوفود ذلك أمرا مقلقا بصفة خاصة في ضوء الجهد الكبير الذى بذل في الاعداد الدقيق للبرامج . ورئي ان متوسط معدل الخروج البالغ ٤٢ في المائة ، كما يبين الجدول ٣ من التقرير ، هو معدل مرتفع بدرجة مفرطة . وأشير الى ان المعدل في بعض الوحدات (مثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة) تجاوز ٨٠ في المائة . وأشار عدد من الوفود أيضا ، مع ذلك الى ان بعض فئات الخروج عن الالتزامات المبرمجة ، مثل اعادة الصياغة أو النواتج الاضافية الناتجة عن مقررات تشريعية ، لا تمثل بالضرورة مشاكل حتى وان كان ارتفاع متوسط معدل الخروج أمرا غير مستصوب .

١٥٧ - ودارت مناقشات كثيرة حول الأسباب المختلفة لارتفاع معدلات الخروج ، وأبدت بعض الوفود انتقادا شديدا للممارسة السائدة في بعض الوحدات والمتمثلة في احلال نواتج أضيفت بعد اعتماد الميزانية البرنامجية محل النواتج المبرمجة . وكان من رأى بعض الوفود أن هناك حاجة لتخطيط أكثر واقعية للموارد الخارجة عن الميزانية وأن أى قصور في هذه الموارد ليس مبررا كافيا لالتماس تمويل البرامج المتأثرة من الميزانية العادية . ومن جهة ثانية ، كان من رأى بعض وفود أخرى أن اوجه القصور في الموارد الخارجة عن الميزانية يعد سببا كافيا لقيام الأمين العام باستخدام موارد الميزانية العادية لتمويل تلك البرامج . وابدى عدد من الوفود قلقا شديدا بصفة خاصة بشأن اثر ارتفاع معدلات الشواغر على أداء البرنامج ولا سيما في حالة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا واللجنة الاقتصادية لافريقيا ، وأيضا - ولو بدرجة أقل - في حالة اللجان الاقليمية الأخرى . ولاحظت بعض الوفود أن التقرير لم يتناول العلاقة المحتملة بين المعدلات المرتفعة لتنفيذ البرامج وبين الزيادة المفرطة في عدد الموظفين أو البرمجة الناقصة .

١٥٨ - وأعرب عدد من الوفود عن عدم ارتياحه لضخامة عدد انهاءات النواتج المبرمجة ، وسألت عما اذا كانت الهيئات الحكومية الدولية المعنية توافق على هذه الانهاءات . ومع ذلك أشارت بعض الوفود أيضا الى أنه ينبغي التمييز بين النواتج ذات الولايات والنواتج التقديرية ففي حالة الأولى ، لا يكون أمام الأمانة العامة الا أن تلتزم بالولاية . وفي حالة الأخيرة ، لا ينبغي من الناحية الأخرى حرمان الأمانة العامة من المبادرة في انهاء النشاط اذا اقتضى الأمر ذلك .

Digitized by UNOG Library

١٥٩ــ أما عن العلاقة بين أداء البرنامج وتحديد الأولويات فقد أحاط عدد من الوفود علما مع عدم الارتياح بأن النواتج المحددة على أنها ذات أولوية عليا نفذ منها ٧٨ في المائة فقط . ورحبت تلك الوفود بالتالي بالتأكيد المعرب عنه في التقرير ومؤداه أن الهدف المزمع في فترة السنتين الحالية هو تنفيذ البرامج ذات الأولوية العليا بمعدل يقرب من ١٠٠ في المائة . وفي هذا السياق ، أبدت هذه الوفود أيضا شكوكها حول ممارسة تحويل الموارد من النواتج المبرمجة الى النواتج المضافة الى برنامج العمل المعتمد بمقتضى تشريعات لاحقة . وكما جاء في الفقرة ٥٠ من التقرير ، فان مديري البرامج يعاملون هذه الأنشطة الاضافية على أنها أنشطة تتسم بطابع الاستعجال ومن ثم بأولوية عالية . وأكدت بعض الوفود أن هذا التحويل لا يجوز أن يجرى الا بموجب سند تشريعي سليم . وكان من رأى اللجنة أن تنفيذ عناصر البرنامج التي يحدد لها الأمين العام أولوية عليا لا ينبغي أن يعتمد على التمويل من مصادر خارجة عن الميزانية وأن تكون عناصر البرنامج ذات الأولوية الدنيا عناصر تقديرية ، على أن يولى الاعتبار للأنشطة ذات الولاية المقررة حسب الأصول .

١٦٠ــ وفيما يتعلق بانهاءات النواتج واعادة توزيع الموارد ، أشار ممثلو الأمين العام الى أنه من الصعب جدا تفادي اعادة توزيع الموارد في الوقت الذي تضيف فيه المقررات الحكومية الدولية التزامات جديدة في اطار الموارد القائمة بعد أن يكون قد بذل جهد للتوفيق بين الموارد والالتزامات في الميزانية البرنامجية . ولكن عملية تحديد الأولويات يجب أن توفر مبادئ توجيهية لمديري البرامج . ومن المفروض أن تكون البيانات التي ستعد عن آثار البرامج وتقدم الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين وما بعدها ذات نفع هنا . وأثيرت في هذا السياق مسألتان اضافيتان . الأولى هي أن تحليل انهاء النواتج في فترة السنتين ١٩٨٢ــ١٩٨٣ كشف عن أن جميع النواتج تقريبا تدخل تحت فئة النواتج التقديرية لا النواتج الصادر بشأنها ولايات . والثانية هي أنه حتى عندما يبدو أن الناتج صدرت له ولاية (مثل تقرير يقدم الى هيئة حكومية دولية) في نص الميزانية البرنامجية ، فان ذلك النص غالبا ما يكون توقعا لولاية قد تتحقق بعد ذلك وقد لا تتحقق . فاذا لم تتحقق فان لفظة "انهاء" تكون مضللة بالطبع ، ولكنها لا تزال تستخدم كطريقة سهلة في السرد .

(ج) المسائل المؤسسية

١٦١ــ أكد عدد من الوفود أهمية تحسين مراقبة أداء البرنامج ، ولا سيما في ضوء ارتفاع معدل حالات الخروج عن الالتزامات المبرمجة في فترة السنتين الماضية . وأحاطت هذه الوفود علما بالنوايا المعقودة على تعزيز سير العمل في وحدة المراقبة المركزية والاجراءات التي ستتبع في هذا الصدد ، كما جاء في الفقرة ٥٢ من التقرير . وأكد أحد الوفود على أن مراقبة النواتج يجب أن تحدث أثناء التنفيذ لا في نهاية فترة السنتين فقط ، بينما أراد وفد آخر أن يرى الخطوات المتوخاة في الفقرة ٥٢ تنفذ حتى ولو في

Digitized by UNOG Library

وقت قبل "السنة التالية" المشار اليها في التقرير . وعلق عدد من الوفود أيضا أهمية على تحسين اجراء المراجعة الداخلية للحسابات ، خاصة عن طريق التحول من عمليات المراجعة المخصصة الراهنة لتقرير أداء البرنامج الى نظام للمراجعة يكون أكثر شمولا . ورحبت بعض الوفود بالتأكيد الذى قدمه ممثل الأمانة العامة بضرورة أن يتم تعزيز اختصاصات وحدة المراقبة المركزية بالتعاون مع وحدة المراجعة الداخلية للحسابات وبضرورة ألا يستلزم ذلك موارد اضافية . وطلبت بعض الوفود من الأمين العام أن يقدم تقريرا عن متطلبات التحسين الذى يلزم اجراؤه لتمكين وحدة المراجعة الداخلية للحسابات من الاضطلاع بمهامها الجديدة .

باء - أداء البرنامج لفترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣ حسب أبواب الميزانية

١ - مقدمة

١٦٢- تحت البند نفسه ، نظرت اللجنة ، في جلستها ٤٣ ، المعقودة في ٢٢ أيار/مايو ١٩٨٤ ، في الفرع الثالث المعنون " أداء البرنامج لفترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣ حسب أبواب الميزانية " من تقرير الأمين العام (A/39/173/Add.1) . للاطلاع على استنتاجات اللجنة وتوصياتها ، انظر الفصل العاشر ، الفرع جيم ، الفقرة ٣٤٣ .

٢ - المناقشة

١٦٣- طلبت بعض المعلومات عن الجدول الزمني الذى اتبعته الأمانة العامة في تنفيذ ما اتخذته الجمعية العامة من قرارات في عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣ تطلب فيها الى الأمين العام التماس آراء الدول الأعضاء . فاكدت الأمانة العامة للجنة أنها ستقدم اليها هذه المعلومات .

Digitized by UNOG Library

الفصل الرابع

التقييم

ألف - تقييم أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في مجال المصنوعات ويمولها برنامج الامم المتحدة الانمائي

١ - مقدمة

١٦٤ - نظرت اللجنة، في جلساتها ٤٢ و ٤٣ ومن ٤٥ الى ٤٩ المعقودة في الفترة من ٢٢ الى ٢٥ أيار/مايو، وفي اطار البند ٦ من جدول الأعمال المعنون " التقييم"، في التقرير الشامل المقدم من الامين العام بشان تقييم انشطة التعاون التقني التي تضطلع بها (اليونيدو) منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية في مجال المصنوعات ويمولها برنامج الامم المتحدة الانمائي (E/AC.51/1984/7 و Corr.1 و Add.1). وفيما يتعلق بهذا البند ايضا، كان معروضا على اللجنة عدد من الوثائق ذات الصلة، من بينها: النص الكامل لتقرير فريق التقييم، المؤرخ في ١ شباط/فبراير ١٩٨٣؛ وتقرير الامين العام بشأن التقييم وموجز تقرير فريق التقييم(E/AC.51/1983/5 و Add.1)؛ وتقرير اللجنة الدائمة لمجلس التنمية الصناعية عن دورتها الثامنة عشرة (ID/B/309)؛ ومذكرة من أمانة اليونيدو (ID/B/C.3/122)؛ وتقرير الاجتماع التنظيمي لمجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي المعقود في شباط/فبراير ١٩٨٤ (DP/1984/70) مع المحاضر الموجزة ذات الصلة؛ وتقرير مدير برنامج الامم المتحدة الانمائي بشأن تقييم النتائج والتوصيات الواردة في تقرير فريق التقييم (DP/1984/1) والوثيقة المتصلة به (DP/1984/68) (بالانكليزية فقط)، التي تم اعدادها لمجلس الادارة في دورته الحادية والثلاثين. للاطلاع على استنتاجات وتوصيات اللجنة انظر، الفقرات ٣٤٤-٣٥٦، في الفرع ' دال ' من الفصل العاشر.

١٦٥ - واستعاد الامين العام المساعد لتخطيط البرامج والتنسيق، لدى تقديمه التقرير، تاريخ الدراسة التقييمية بشأن المصنوعات.

١٦٦ - وبيّن الامين العام المساعد بصورة موجزة الغرض المزدوج للتقرير المعروض للبحث(E/AC.51/1984/7 و Corr.1 و Add.1)، وهو بحث النتائج والاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير فريق التقييم لعام ١٩٨٣، في ضوء التعليقات النقدية من جانب الهيئتين الحكوميتين الدوليتين التقنيتين، وهما مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي واللجنة الدائمة لمجلس التنمية الصناعية، وتقديم مقترحات تتعلق باستمرار مراقبة وتقييم التوصيات التي يقوم بتنفيذها بالفعل برنامج الامم المتحدة الانمائي

Digitized by UNOG Library

ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية، والتوصيات التي يعتبر تنفيذها مستقبلا أمرا ممكنا. وقال ان اللجنة قد ترغب في أن تعتبر أن الوقت قد حان لاتخاذ اجراء حاسم بشأن هذه الدراسة التقييمية بالذات، لتيسير وتعجيل أعمال اللجنة ذاتها ولاتاحة الفرصة للأمانة العامة لكي تولي اهتماما وثيقا للبرامج الاخرى المقرر تقييمها.

١٦٧ - وأدلى ممثلا برنامج الامم المتحدة الانمائي واليونيدو أيضا ببيانين استهلاليين لايضاح أو تفصيل نقاط معينة في الوثائق المعروضة على اللجنة.

١٦٨ - وقدّم ممثل برنامج الامم المتحدة الانمائي لمحة عامة موجزة عما رآه مجلس الادارة بشأن التوصيات الواردة في تقرير فريق التقييم واستجابة مدير برنامج الامم المتحدة الانمائي لها. وأكد ان هذه الاستجابة، على الرغم من بعض التحفظات المتعلقة بالمنهجية المستخدمة في الدراسة، كانت ايجابية بوجه عام. وفضلا عن ذلك فقد وجد برنامج الامم المتحدة الانمائي أن عددا من الاجراءات الموصى بها يشكل بالفعل جزءا من سياسته، ولذلك لم ترفض سوى اقتراحين من الاقتراحات الواردة في الدراسة.

١٦٩ - بيد أنه فيما يتعلق بالتقرير الشامل المعروض للبحث، ذكر الممثل أن المؤسسة التي يمثلها لا ترى أن ذلك التقرير يعكس بصورة تامة وفي جميع الحالات آراء واجراءات برنامج الامم المتحدة الانمائي، على النحو الموضح في الوثيقتين DP/1984/1 و DP/1984/68. وذكر أيضا أنه، وان كان هناك اثنان من الاقتراحات المتعلقة بمتابعة توصيات التقييم يتسمان بأنهما معقولان وملائمان، فان الاقتراحات الاخرى التي تطالب مجلس الادارة بمراقبة بعض نقاط التنفيذ كلا على حدة هي اقتراحات تتسم بالمغالاة وسوف تفرض على مجلس الادارة عبئا لا لزوم له.

١٧٠ - واختتم ممثل برنامج الامم المتحدة الانمائي ملاحظاته بأن أشار الى اعتراف المؤسسة التي يمثلها بفائدة الدراسة التقييمية، التي كانت بمثابة المبادرة التي أدت الى مزيد من التعاون بين برنامج الامم المتحدة الانمائي واليونيدو، أسفر عن اصدار وثيقة أكثر تحديدا للمشاريع، هي مذكرة استشارية برنامجية متعلقة ببرمجة واعداد مشاريع التعاون التقني في قطاع الصناعة التحويلية الفرعي.

١٧١ - وأبلغ ممثل اليونيدو اللجنة في البيان الذي أدلى به أن التوصيات الـ١٣ الموجهة بالذات الى اليونيدو هي وفقا لما أبلغه المدير التنفيذي لليونيدو الى مجلس التنمية الصناعية في دورته الثامنة عشرة، التوصيات الواردة في اطار التوصية ٥ الواردة في الفقرة ٢٦٧ من النص الكامل لتقرير فريق التقييم، وفي اطار التوصية الخامسة الواردة في التقرير الشامل المقدم من الأمين العام. وقال ان هناك خمسا من هذه التوصيات الـ ١٣، هي ٥ (أ) '١' و '٢'، و ٥ (ح)، و ٥ (ط)، و ٥ (ى) (التي يقابلها في التقرير الشامل ٨١ (ب) '٣'، و ٨٠ (ب) '١'، و ٨٠ (ب) '٢'، و ٨٠ (ب) '٣'، على الترتيب)، تتعلق بأنشطة بدئ فيها قبل

Digitized by UNOG Library

اجراء الدراسة التقييمية. وقال ان تلك التوصيات هي في واقع الأمر تأكيد لما تقوم به أمانة اليونيدو بالفعل في سياق ادارتها لأنشطة التعاون التقني. وفيما يتعلق بتلك التوصيات الخمس، ذكر ممثل اليونيدو ان الآليات الحالية، مثل الاستعراضات الدورية التي تجريها اللجنة الدائمة ومجلس التنمية الصناعية في دوراتهما السنوية، للتقدم المحرز في برنامج التقييم الخاص بأمانة اليونيدو، توفر بالفعل الوسائل المطلوبة لاستعراض اجراءات المتابعة.

١٧٢ - وقال ممثل اليونيدو ان التوصيات الثماني المتبقية هي توصيات جديدة. واضاف قائلا ان سبعا من تلك التوصيات، وهي ٥ (أ) '٣'، و ٥ (ب)، و ٥ (ج)، و ٥ (د)، و ٥ (هـ)، و ٥ (و)، و ٥ (ز) (التي تقابلها في التقرير الشامل ٨١ (ب) '٣'، و ٨٥ (ب) '٢'، و ٧٩ (ب) '٣'، و ٨٣ (ب) '١'، و ٨٣ (ب) '٢'، و ٧٩ (ب) '٤'، و ٧٩ (ب) '٥'، على الترتيب) تعتبر اما غير عملية أو غير جاهزة للتنفيذ. وذكر الممثل أيضا ان منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية تجد من الصعب عليها الى حد بعيد تفهم مزايا اجراء متابعة بشأن تلك التوصيات في تلك المرحلة، او حتى ادراك الحاجة اليها، وذلك لأسباب تتعلق اما بقرب تحويل اليونيدو الى وكالة متخصصة أو بالافتقار الى المبرر في اطار الولايات التشريعية والأولويات والموارد الحالية.

١٧٣ - وفيما يتعلق بالتوصية الأخيرة ٥ (ك) (المجملة في الفقرة ٨٧ من التقرير الشامل)، ابلغ ممثل اليونيدو اللجنة أن تلك التوصية ينظر اليها على أن لها آثارا على مستوى المنظومة تشمل نظام معلومات المشاريع الثلاثي، وأنها تتوقف من ثم على ما سيقرره برنامج الامم المتحدة الانمائي مستقبلا.

Digitized by UNOG Library

٢ ـ المناقشـــة

١٧٤ ـ ركّزت المناقشة التي جرت في اللجنة على (أ) التعليقات العامة المتصلة بالتقييم والممارسة المعروضة للبحث ؛ و (ب) المنهجية المستخدمة في الدراســـة التقييميـــة ؛ و (ج) الاستنتاجات والتوصيات الواردة في التقرير الشامل بشأن التقييم المشترك لبرنامـج اليونيدو في مجال المصنوعات .

التعليقات العامة

١٧٥ ـ أعرب أعضاء اللجنة عن ادراكهم أهميـة التقييم في منظومة الأمم المتحدة واعترفـوا بأهميته لأعمال اللجنة في مجال التخطيط والتنظيم وفي زيادة انجاز البرامج والمشاريـع . وأوضحت وفود كثيرة أن تقييم المساعدة التقنية تستوى قيمته بالنسبة للبلدان المانحة والبلدان المستفيدة على السواء ، من حيث المساعدة على ضمان الاستخدام الفعّال للموارد القليلـة المتاحة بحيث يمكن الحصول منها على أقصى فائدة ممكنة .

١٧٦ ـ وفيما يتعلق بالتقييم المعروض للبحث بشأن المصنوعات ، وافقت اللجنة بوجه عام على أن تلك الممارسة تمثل جهدا جديرا بالثناء من جانب المقيّمين لقيامهم باجراء تحليل جدى أدى الى استنتاجات استحقت الاعتبار الجدى وحظيت به من جانب الهيئات والمنظمات الحكومية الدولية المعنية رغم انها لم تكن دائما مقبولة في جميع الحالات لدى جميع الأطراف المعنية . على أنه كان ثمة رأى يقول بأن تجربة التقييم الحالي التي تمتد الى عدة سنوات تدل على وجوب ممارسة الحذر اللازم لضمان ألا يكون للموارد المخصصة للتقييم أثر سلبي على انجاز البرامج .

١٧٧ ـ وفي هذا الصدد ، وجدت اللجنة أن تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير يكـون بالضرورة على مراحل متدرجة ، وأنه لا بد من متابعتها بصورة مستمرة . بيد أنه يجـب ألا يغيب عن البال أن معدل التنفيذ قد يتأثر بالعوامل التالية :

(أ) نطاق الدراسة وأهدافها الرئيسية ؛

(ب) جوانب القوة والضعف في المنهجية المستخدمة ؛

(ج) الصعوبات المختلفة والحالة العامة التي يواجهها حاليا برنامج الأمـم المتحدة الانمائي واليونيدو ، وتشمل ، ضمن أمور أخرى ، انخفاض الموارد ؛

(د) آراء الحكومات ، وخاصة حكومات البلدان التي توجد فيها المشاريع الكبيرة الـ ٤١ الخاضعة للاستعراض الميداني ؛

(هـ) آراء الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة ؛

Digitized by UNOG Library

(و) ملاحظات هيئتي ادارة برنامج الأمم المتحدة واليونيدو وأمانتيهما .

١٧٨ — وفيما يتعلق بذلك الفرع من الدراسة التقييمية الذى يعالج موضوع النظام الثلاثي ، أكدت اللجنة أن أساس النظام الثلاثي ، الذى يستند الى توافق الآراء الذى تم في سنة ١٩٧٠ ، كما جاء في قرار الجمعية العامة ٢٦٨٨ (د — ٢٥) المؤرخ في ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٠ ، يجب ألا يكون موضعا للشك ، ولكن ينبغي النظر في السبل والوسائل التي قد تحسّن أداء ذلك النظام . وأكد البعض ، في هذا الصدد ، أنه يجب ألا يغيب عن البال أن النظام الثلاثي ، بطبيعته ، ليس مجرد صيغة تقنية أو آلية للتعاون والادارة الجيدة للمشاريع ينبغي تحسينها بصورة مستمرة فحسب ، بل هو أيضا ترتيب سياسي ينبغي فيه مراعاة سيادة الدول في جملة أمور من بينها التقدير العالمي للمشاريع ، فضلا عن التنوع الناشئ عن العوامل والحالات المختلفة المتصلة بتنفيذ البرامج .

١٧٩ — ولاحظ بعض أعضاء اللجنة أيضا أن رد فعل كل من برنامج الأمم المتحدة الانمائي واليونيدو ازاء التوصيات الواردة بالتقرير كان ايجابيا ، وان كان ذلك بدرجة مختلفة وكان رد فعلهما أيضا ايجابيا ازاء مختلف المقترحات الواردة في تقرير تقييم الموظفين ، وذلك طبقا لولايتهما ، وبعد مداولات مجلسي ادارتهما . ورأت وفود أخرى أن استجابة برنامج الأمم المتحدة الانمائي كانت أكثر ايجابية بكثير من استجابة اليونيدو وأعربوا عن أسفهم لأن اليونيدو أظهرت تمنعا عن قبول التوصيات واعتبروا أن الولايات التشريعية ، في نظرهم ، موجودة بالنسبة لمعظم الاجراءات المرتقبة بموجب التوصيات . بيد أن اللجنة أكدت أنه ينبغي تشجيع الاتجاه الايجابي المشار اليه أعلاه ، ورحبت بما أبداه كل من برنامج الأمم المتحدة الانمائي واليونيدو من تعاون وثيق في مذكرة البرنامج الاستشارية التي أعدت مؤخرا بشأن القطاع الفرعي للصناعات التحويلية .

١٨٠ — وأكدت اللجنة من جديد أهمية برنامج الأمم المتحدة الانمائي واليونيدو في ميدان التعاون المتعدد الأطراف من أجل التنمية في اطار منظومة الأمم المتحدة لصالح البلدان النامية وكررت التشديد على الحاجة الى أن تضمن هذه الأجهزة أن الأنشطة تسير بأقصى قدر من الفعالية والتأثير .

المنهجية

١٨١ — وفيما يتعلق بالمنهجية المتبعة في الدراسة ، لاحظت اللجنة أنها نظرت في المفهوم العام للدراسة ، أثناء دوراتها السابقة ، ووافقت عليه ، وأن الخطوط العريضة والاجراءات والمبادئ الرئيسية للدراسة لا تزال متفقة بصفة عامة مع هذا المفهوم .

Digitized by UNOG Library

١٨٢ - وثارت مسألة تتعلق بالطابع التمثيلي لعيّنة المشاريع المستعملة في الدراسة الميدانية الأخيرة ، لا سيما عيّنة المشاريع الـ ١٤ ، والمدى الذى يمكن أن تطبق فيه التعميمات . وبعد سماع شرح للتقنيات المستعملة في انتقاء العينة والعوامل التي تؤثر على اختيار المشاريع للدراسة الميدانية ، وافقت اللجنة بشكل عام على أنه وان كان بعض النتائج والتوصيات لا يتصل الاّ بالقطاع الصناعي ، فسوف يتضح بلا شك أن البعض الآخر ، وعلى سبيل المثال ، تلك النتائج والتوصيات التي تتعلق بدورة المشاريع ، وبعض تلك التي تتصل بعملية البرمجة القطرية ، ينطبق على القطاعات على أن البعض رأوا أن ضيق النطاق الذى انتقيت فيه العيّنات يجعل صحة التعميم ، حتى في القطاع الصناعي ، عرضة لتساؤلات خطيرة .

١٨٣ - ورأت اللجنة ، مع ذلك ، فيما يتعلق ببعض الجوانب والمسائل الجوهرية ، أن التحليل واسع للغاية بطبيعته وأن بعض النتائج والتوصيات عامة جدا وكان من الممكن دراستها بمزيد من التفصيل . وعلاوة على ذلك ، أشارت بعض الوفود الى النطاق المحدود الذى يتصف به التحليل الكمي للدراسة وذهب رأى الى أن الجوانب الكيفية للمشاريع تستحق نفس القدر من العناية . وكان من رأى وفود أخرى ، مع ذلك ، أنه تم الحفاظ فعلا على توازن مناسب بين الجوانب الكمية والجوانب الكيفية .

١٨٤ - وأشارت اللجنة مع الأسف الى أن حكومات البلدان التي أجريت فيها الدراسات الميدانية لم تتلق تقارير قطرية تفصيلية لابداء تعليقاتها كما كان مقصودا من الدراسة أصلا .

تعليقات تتصل بالتوصيات

١٨٥ - وفيما يتعلق بتوصيات الدراسة التقييمية ، اتفق بشكل عام على أن اللجنة لن تتناول جوهر أى توصيات بعينها في الدراسة التقييمية ، بل سينصب اهتمامها على الطرائق المقترحة في التقرير الشامل للأمين العام (E/AC.51/1984/7 و Corr.1 و Add.1) بالنسبة لمتابعة ومراقبة استجابة برنامج الأمم المتحدة الانمائي واليونيدو لهذه التوصيات .

١٨٦ - وساد الشعور ، مع ذلك ، بأن هناك حاجة في بعض الحالات الى ايضاحات تقنية فيما يتعلق بتصنيف بعض استجابات برنامج الأمم المتحدة الانمائي واليونيدو ، كما هي مبينة في الفقرات من ٧٩ الى ٨٥ من التقرير الشامل للأمين العام . وأحاطت اللجنة علما ، في هذا الصدد ، بالمعلومات الاضافية المقدمة في الوثيقة E/AC.51/1984/7/Add.1 وفي بيانات ممثلي المنظمات المعنية . أما مسألة ما اذا كان برنامج الأمم المتحدة الانمائي قد تطرّق الى جميع التوصيات الواردة في تقرير الموظفين ، كما يقول ممثله ، فلا تزال غير واضحة كما دلّت على ذلك آراء أخرى أبديت في هذا الصدد ، وقد أوضح ممثل اليونيدو أن منظمته

Digitized by UNOG Library

لم تقدم استجابة عملية لبعض التوصيات لسببين : أولا ، لأن هذه التوصيات متصلة بدورة المشاريع ، وهذا في نظر منظمته يقع في نطاق اختصاص الدول الأعضاء وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ؛ وثانيا ، لأن بعض التوصيات تتصل بتغييرات تنظيمية وشيكة الحدوث في اليونيدو وانه ينبغي ، في نظر منظمته تأجيلها .

١٨٧ ــ وشملت الفئة الأولى التوصيات الواردة في الفقرتين ٧٩ (ب) '٢' و ٨١ (ب) '١' و '٢' من تقرير الأمين العام الشامل . وأشير أيضا ، في هذا الصدد ، الى أن التوصية الواردة في الفقرة ٧٩ (ب) '١' تكون أكثر ملائمة اذا أدرجت الفقرة ٧٩ (أ) .

١٨٨ ــ وشملت الفئة الثانية التوصيات في الفقرتين ٧٩ (ب) من '٣' الى '٥' و ٨١ (ب) '٣' ؛ ويتصل هذا الجانب بتعزيز القدرات من خلال اعادة التوزيع المقترحة في الفقرة ٢٦٧ (أ) '٣' من تقرير الموظفين و ٨٣ (أ) من '١' الى '٣' .

١٨٩ ــ وكان معروضا على اللجنة أيضا شرح مماثل قدمه ممثل برنامج الأمم المتحدة الانمائي يتعلق بالتشكك في قبول التوصية الواردة في الفقرة ٨٤ (أ) '١' . وحيث أن برنامج الأمم المتحدة الانمائي قد قبل في الواقع هذه التوصية ، فقد يكون أكثر ملاءمة أن ترد تحت الفقرة ٨٢ المتصلة بتلك التوصيات التي تحتاج الى اهتمام مجالس الادارة والدول الأعضاء .

باء ــ تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "ادارة الأمم المتحدة للتعاون التقني لاغراض التنمية"

المناقشة

١٩٠ ــ نظرت اللجنة ، اثناء جلساتها ٣٨ و ٤٠ و ٤١ المعقودة في ١٨ و ٢١ أيار/مايو ، تحت البند نفسه في تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "ادارة الأمم المتحدة للتعاون التقني لاغراض التنمية" (انظر A/38/172) وفي تعليقات الأمين العام عليه (A/38/172/Add.1) . للاطلاع على استنتاجات وتوصيات اللجنة ، (انظر الفصل العاشر الفرع دال ، الفقرات ٣٥٧ ــ ٣٥٩) .

Digitized by UNOG Library

١٩١- وبالرغم من ان تقرير وحدة التفتيش المشتركة كان متاحا منذ فترة ما ، وان عددا من المسائل المثارة فيه قد تم تناولها بالفعل ، رأت اللجنة ان التقرير يظل هاما لاحتوائه على وصف دقيق للمشاكل التي ما زالت تواجه ادارة التعاون التقني لاغراض التنمية . وكمثال للمسائل التي عولجت بالفعل ، احاطت اللجنة علما باعادة التنظيم الاخيرة التي اعيد بها تنظيم الادارة وفقا للخطوط الفنية ، بحيث ادمجت وظائف الدعم مع اعمال الاخصائيين الفنيين .

١٩٢- وكان من رأى بعض الوفود ان المشكلة الحقيقية التي تواجه الادارة هي الافتقار الى الموارد . اذ بالرغم من اهمية اعمال الادارة لجميع الدول ، وخصوصا للبلدان النامية ، لم يتوفر التمويل الكافي لعملياتها . وحثت تلك الوفود الأمين العام على دراسة الحالة بهدف التعويض من الميزانية العادية عن عدم توفر الموارد من خارج الميزانية .

١٩٣- ولاحظ بعض الوفود ان المصاعب الحالية التي تعانيها الادارة تنبع من مهمتها وتكوينها وطرق اجراءاتها وتركيبتها الادارية . وقد كان لصعوبة التنبؤ بالموارد الخارجة عن الميزانية اثر سلبي على فاعلية العمليات التي تضطلع بها الادارة ، ولعل الادارة لم تكن لها القدرة الكافية على التنافس مع الوكالات المنفذة الاخرى .

١٩٤- وردا على الأسئلة التي اثارتها الوفود ، اجاب الأمين العام المساعد لادارة التعاون التقني لاغراض التنمية بان اصدار اختصاصات لادارة التعاون التقني لاغراض التنمية ليس ممكنا بعد بسبب تطور الحالة فيما يتعلق بتنفيذ ما يتصل بالموضوع من مسائل بشأن قرار الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ . وأما بخصوص علاقات الادارة مع الكيانات الاخرى ، لا سيما مكتب تنفيذ المشاريع ببرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، فهناك حاجة التي التمييز بين دور ووظائف المنظمات المالية والمنظمات التقنية لتجنب الازدواج . الا انه فيما يتعلق بادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية تختلف ، بلا ريب ، أنشطة البحث التي تقوم بها ادارة التعاون التقني لاغراض التنمية من حيث انها تتصل مباشرة بالنهج المستخدمة في انشطة التعاون التقني . وقد جرت عملية تنسيق وترشيد لهيكل وتنظيم الادارة في تموز/يوليه ١٩٨٣ وفقا للخطوط الموصى بها في تقرير وحدة التفتيش المشتركة ، وبلغت الادارة الان نقطة الكتلة الحرجة الدنيا لتنفيذ مسؤولياتها ، وهي تحتاج الى فترة توطيد . وتستخدم الادارة قدر الامكان ، تعزيزا لتمثيلها الميداني ، كبار المستشارين التقنيين ، ولكن لا توجد موارد متاحة لايفاد موظفين الى الخارج . وقد انشئت وحدة تقييم صغيرة تتألف من وظيفة واحدة من الفئة الفنية ، وتسير قدما تدابير شتى لتعزيز ادوات التقييم الموجودة وانشاء ادوات اخرى ، وذلك بالتعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي . ويتمثل الاتجاه الرئيسي في تقييم المدخلات التقنية الخاصة بالادارة من حيث اسهامها في فعالية المشاريع . وقد حققت الادارة لا مركزية جميع الأنشطة التي تسندها الجمعية في قرارها ٣٢/١٩٧ الى

Digitized by UNOG Library

اللجان الاقليمية . وهذه الانشطة تمثل جميع المشاريع الاقليمية ودون الاقليمية وتستتبع في الوقت نفسه نقلا مقابلا للموارد الى اللجان الاقليمية . ولذا فان اللجان الاقليمية تحصل الان على جميع ايرادات النفقات العامة الناتجة عن تنفيذ هذه المشاريع .

١٩٥ - وقدم ايضا ممثلو الادارة التفاصيل التالية :

(أ) فيما يتعلق بالتمثيل الميداني ، ذكران الادارة تستكشف ايضا امكانية استخدام موظفين مبتدئين من الفئة الفنية تموّل مصروفاتهم بالتبرعات .

(ب) فيما يتعلق بالمسائل الادارية ، ذكران المسائل المالية تتصل بجدول مرتبات الخبراء ومطالباتهم (انظر A/35/172 ، الفقرة ٩٠ ، التوصية ٦) ؛ وان عبارة "العمل المناسب" تشير الى المفاوضات الخاصة بالادارة على مستوى رفيع ، وهي المفاوضات التي ارجئت الى ان تزيد موارد ادارة التعاون التقني لاغراض التنمية الخارجة عن الميزانية ؛ وان المعايير التي استخدمتها وحدة التفتيش المشتركة لتحديد مبلغ الـ ١٠٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة لا تعرفها الادارة ولكن الحدود الحالية ، بالمقارنة ، تبلغ ٢٥٠٠ دولار للمشتريات المحلية و ٥٠٠٠ دولار للمشتريات الدولية ؛

(ج) فيما يتعلق بالحالة المالية المستكملة للادارة ، ذكران الادارة تكبدت عجزا يقدر بمبلغ ٢٫٦ مليون دولار في حسابها الخاص بالدعم البرنامجي اثناء عامي ١٩٨٢ - ١٩٨٣ نتيجة لانخفاض الموارد الخارجة عن الميزانية لأنشطة التعاون التقني .

١٩٦ - وأعربت اللجنة عن ارتياحها للخطوات التي اتخذتها الادارة فيما يتعلق بمسألة التقييم وسلّمت بالحاجة الى ايجاد توازن مناسب بين الطلبات الواردة من الدول الاعضاء لزيادة تنفيذ البرامج والحاجة الى تقييم مركزي .

١٩٧ - وابدى بعض الوفود اعتراضهم على انشاء وحدة تقييم منفصلة في الادارة .

١٩٨ - وبينما سلمّت وفود عديدة بالادوار المتميزة التي تقوم بها الادارة من ناحية ومكتب تنفيذ المشاريع ببرنامج الأمم المتحدة الانمائي من ناحية اخرى ، فانها اكدت ايضا على اهمية تجنب حدوث تداخل بين انشطتهما .

Digitized by UNOG Library

جيم - تقرير عن برنامج وأنشطة لجنة الاعلام المشتركة للأمم المتحدة

١ - مقدمة

١٩٩ - نظرت اللجنة ، في جلستيها ٤١ و ٤٢ المعقودتين في ٢١ و ٢٢ ايار/مايو ، تحت البند نفسه ، في تقرير الأمين العام بشأن برنامج وأنشطة لجنة الاعلام المشتركة للأمم المتحدة (A/AC.198/77) ، كما نظرت في مذكرة الأمين العام بشأن التقرير (E/AC.51/1984/12) . للاطلاع على استنتاجات وتوصيات اللجنة انظر الفصل العاشر ، الفرع دال ، الفقرات ٣٦٠ - ٣٦٢ .

٢٠٠ - أشار ممثل ادارة شؤون الاعلام ، في بيانه التمهيدي ، الى أن التقرير المعروض على اللجنة تقرير موحد للنظر فيه من جانب كل من لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة الاعلام . وذكر أن التقرير لا يمثل تقييما لكل الأنشطة المختلفة للجنة الاعلام المشتركة للأمم المتحدة ولم يحاول أن يغطي جميع الأنشطة ؛ وقال ان النهج المتّبع في التقرير نهج أكثر اتساما بالطابع التحليلي وأكثر انسجاما مع صياغات البرمجة من التقرير الذي قدم الى اللجنة في السنة الماضية ، ويركز على ابراز أشد المواضيع أهمية . ونتيجة لذلك فان مسألة منبر التنمية ، التي تتعرض لاجراء تغييرات كبيرة في سياستها واتجاهها ، تمت تغطيتها تغطية واسعة في التقرير (A/AC.198/77 ، الفرع ثانيا ، الفقرات من ١٩ الى ٢٣) . كذلك فان خطة عمل لجنة الاعلام المشتركة للأمم المتحدة للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٥ (الفرع ثالثا) تتميّز هي الأخرى بأنها انتقائية ، لا تغطي سوى أهم مجالات الأنشطة التي تضطلع بها لجنة الاعلام المشتركة للأمم المتحدة .

٢ - المناقشة

٢٠١ - أعربت الوفود عن تأييد عام لأنشطة لجنة الاعلام المشتركة للأمم المتحدة ورحبت بجهودها في تجميع الموارد عن طريق تنفيذ مشاريع مشتركة . وأثارت بعض الوفود ، في الوقت الذي أيدت فيه برامج لجنة الاعلام المشتركة للأمم المتحدة ، مسألة فعالية تلك البرامج وحثت لجنة الاعلام المشتركة للأمم المتحدة على القيام بدراسات لتقييم أثر تلك البرامج ، بما في ذلك تقييم جدوى منبر التنمية بالنسبة للمستعملين النهائيين .

٢٠٢ - وعلقت عدة وفود على الاقتراحات المتعلقة باعطاء اتجاهات جديدة لمنبر التنمية . وأعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي تحديد رسم اسمي يدفعه الجمهور مقابل منبر التنمية للمساعدة في تغطية جزء من النفقات . ورأت وفود أخرى انه ينبغي الاستمرار في توزيع ذلك المنشور مجانا على القراء الأفراد بغرض أن يكون توزيعه على أوسع نطاق ممكن .

Digitized by UNOG Library

كذلك أدلي بتعليقات بشأن مسألة استعراض القوائم الحالية للارسال البريدى لمنبر التنمية، وأوضح ممثل ادارة شؤون الاعلام أن هذا الاستعراض سيجرى في عام ١٩٨٤ بسبب التغييرات المذكورة المتعلقة بالسياسة وخاصة ما يتعلق منها بوضع معايير جديدة للقراء .

٢٠٣ - لاقت خطة عمل لجنة الاعلام المشتركة للأمم المتحدة للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٥ تأييدا عاما ، بيد أن عدة وفود علّقت على بعض المشاريع التي تشكل أجزاء من تلك الخطة . وفيما يتعلق بمشاريع التثقيف الانمائية الموجهة بصفة أساسية الى الجمهور في البلدان الصناعية، أشارت بعض الوفود الى الحاجة الى اضفاء مزيد من الطابع العالمي على النهج المتبع. وفيما يتعلق بالمشروع المعنون " جدول أعمال كوكب صغير ، المرحلة الثالثة " (المشروع " كاف " في خطة العمل) ، طرح سؤال يتعلق بأصل ولاية المشروع ، وكانت الاجابة عليه أن تلك الولاية مشتقة من مسؤوليات الادارة فيما يتعلق بالحملة العالمية لنزع السلاح . وكان هناك رأى آخر مفاده وجوب أن يكون هذا المشروع مجهودا رئيسيا للجنة الاعلام المشتركة للأمم المتحدة يتضمن اجراء مقابلات مع الزعماء السياسيين . وأعرب كذلك عن رأى مفاده أن المشروع يجب أن يؤكد على الصلة بين نزع السلاح وتنمية البلدان النامية .وبالنسبة للأنشطة التنفيذية للتنمية أعرب عن رأى مفاده أنه لا ينبغي للجنة الاعلام المشتركة للأمم المتحدة أن تعالج مسألة اتجاه وتدفقات المعونة الثنائية . وكرر أحد الوفود رأيه القائل بأن الأنشطة التي تنفذ بموجب المقرر ١٩٨٢/٢٧ الذى اتخذته لجنة التنسيق الادارية، بما في ذلك الحملة الاعلامية على نطاق المنظومة التي تضطلع بها لجنة الاعلام المشتركة للأمم المتحدة ويجب الا تستخدم لممارسة الضغط على الحكومات .

٢٠٤ - وحبّذت عدة وفود ادراج مشكلة الفصل العنصرى ضمن المواضيع التي تتناولها لجنة الاعلام المشتركة للأمم المتحدة . واقترح أيضا وضع مشروع خاص يساهم في ايجاد نظام عالمي جديد للاعلام والاتصالات .

دال - جدول زمني أولي للاستعراض الحكومي الدولي للدراسات التقييمية المتعمقة التي تجرى مرة كل ثلاث سنوات والمقررة للفترة من ١٩٨٦ الى ١٩٩٢ ،بما فيها مقترحات للربط بين مواضيع الدراسات التقييمية المتعمقة ومواضيع التحليلات البرنامجية على نطاق المنظومة

١ - مقدمة

٢٠٥ - نظرت اللجنة ، في جلستها ٧ المعقودة في ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٨٤ ، تحت البند نفسه ، في مذكرة من الأمين العام بشأن الجدول الزمني الأولي للاستعراض الحكومي

Digitized by UNOG Library

الدولي للدراسات التقييمية المتعمقة التي تجرى مرة كل ثلاث سنوات والمقررة للفترة من ١٩٨٦ الى ١٩٩٢ ، بما فيها مقترحات للربط بين مواضيع الدراسات التقييمية المتعمقة ومواضيع التحليلات البرنامجية على نطاق المنظومة (E/AC.51/1984/2) . للاطلاع على استنتاجات وتوصيات اللجنة ، انظر الفصل العاشر ، الفرع دال ، الفقرات ٣٦٣ - ٣٦٥ .

٢٠٦ - وأشار ممثل الأمين العام ، في تقديمه للمذكرة ، أن اللجنة قد نظرت ، في دورتها الثالثة والعشرين ، في تقرير الأمين العام المعنون " تعزيز قدرة الوحدات والأنظمة التقييمية للأمم المتحدة وجدول زمني لاستعراض البرامج التقييمية طلبته الجمعية العامة في قراريها ٣٦ / ٢٢٨ باء و ٣٧ / ٢٣٤ الفرع ' ثانيا ' (A/38/133 و Corr.1)، وتوصلت الى جدول زمني واختارت مواضيع للسنوات ١٩٨٤ - ١٩٩٢ (١٢) .

٢٠٧ - وعرض ممثل الأمين العام الجانب الثاني الذى بحثته المذكرة التي استجابت لطلب اللجنة الذى فحواه انه ينبغي للأمين العام أن يدرس جدوى الربط بين مواضيع الدراسات التقييمية المتعمقة ومواضيع التحليلات البرنامجية على نطاق المنظومة (١٣) . ولوحظ أنه قد سبق للجنة أن ناقشت مسألة هذا الربط في اطار البند ٧ من جدول الأعمال . وكرر ممثل الأمين العام تأكيد موافقة الأمانة العامة على الآراء التي سبق وأن أعربت عنها اللجنة عندما لاحظت عدة وفود أنه نظرا للاختلافات الموجودة في الاطارين الزمنيين للممارستين وتغطيتيهما فان من شأن مواعيدهما المحددة بصرامة أن تعوق الانتاج وأن تحول دون استخدام نتائج احداهما في اعداد الأخرى .

٢ - المناقشة

٢٠٨ - أعربت اللجنة عن تقديرها لنوعية وشكل الوثيقة المعروضة عليها والتي رأت اللجنة أنها توفر أساسا مفيدا لمزيد من النظر في هذا الموضوع . وأكدت عدة وفود أن هناك حدودا لاستخدام الاستعراضات التقييمية المتعمقة التي يضطلع بها وفقا لجدول زمني بوصفها الأداة الوحيدة لدراسة جميع البرامج خلال فترة الخطة المتوسطة الأجل كما نصت على ذلك المادة ٦ - ٢ من نظام التخطيط البرنامجي والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم . وفي هذا الصدد ، لاحظ ممثل الأمين العام في رده على الأسئلة التي وجهتها اللجنة أن الاستعراضات التي تجرى مرة كل ثلاث سنوات لتنفيذ توصيات اللجنة بشأن التقييمات السابقة لن تتمثل في المستقبل في مجرد وصف للأنشطة تحيله المنظمات المعنية ، بل ستكون تقييمات أكثر تحليلا تجريها الأمانة العامة لمدى تنفيذ توصيات اللجنة . وهكذا ستتناول اللجنة ثلاثة برامج أو أكثر في كل دورة ؛ مثلا في عام ١٩٨٥ ستنظر اللجنة في تقييم متعمق لمكافحة المخدرات وفي الاستعراضات التي تجرى مرة كل ثلاث سنوات لتنفيذ توصياتها على أساس دراسات مركز الأمم المتحدة المعني

Digitized by UNOG Library

بالشركات عبر الوطنية ١٩٧٦ - ١٩٧٨ : المصنوعات ١٩٧٦ - ١٩٧٩ ؛ والموارد المعدنية ١٩٧٦ - ١٩٧٩ .

٢٠٩ - وبوجه عام أعربت الوفود عن تأييدها وقبولها لمعايير ومبادئ اختيار المواضيع، بصيغتها الواردة في الفقرات ٣ و ٥ و ٦ من مذكرة الأمين العام (E/AC.51/1984/2) ، بيد أن أحد الوفود قد ذكر أنه ينبغي استعراض موضوع في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في كل سنة وليس كل سنتين كما ذكر في الفقرة ٦ من المذكرة .

٢١٠ - وفي حين سلمت عدة وفود بأن التخطيط المسبق الطويل الأجل ضروري لأعمال اللجنة فانها قد حذّرت بأنه ينبغي الاحتفاظ بقدر من المرونة في هذا الصدد لمواجهة الظروف غير المتوقعة في المستقبل . وأكدت أنه اذا اقتضت الضرورة في أي وقت خلال الفترة التي يشملها الجدول الزمني يمكن للجنة أن تغير المواضيع أو ترتيب النظر فيها لكي تستجيب لأية حالة معينة تستدعي الاهتمام .

٢١١ - وفيما يتعلق بالربط بين الدراسات التقييمية المتعمقة والتحليلات البرنامجية على نطاق المنظومة أكدت اللجنة النتيجة التي سبق وأن توصلت اليها وفحواها أن العلاقة يجب أن تكون علاقة تكامل ودعم متبادل ، وأنه على الرغم من أن التحليلات والتقييمات البرنامجية على نطاق المنظومة والمتعلقة بموضوع واحد قد لا تكون مواعيدها في نفس السنة فان النتائج ذات الصلة التي سبق أن توصلت اليها احدى العمليتين يجب أن تستخدم في اعداد العملية الأخرى ، وستدرج ، عند الاقتضاء ، في الوثائق التي ستقدم الى اللجنة . وفي هذا الصدد ، أعربت اللجنة عن عدم موافقتها على العبارة الأولى الواردة في الفقرة ١٥ من مذكرة الأمين العام .

Digitized by UNOG Library

هاء - نظام توزيع الوثائق

١ - مقدمة

٢١٢- نظرت اللجنة، في جلستها ٧ المعقودة في ٢٦ نيسان/ابريل، في تقرير الامين العام عن نظام توزيع الوثائق (E/AC.51/1984/6)، الذى أعد استجابة لطلب اللجنة في دورتها الثانية والعشرين(١٤).

٢١٣- وأشار ممثل ادارة الشؤون المالية، في بيانه الاستهلالي، الى أهمية أن تكفل سياسات واجراءات التوزيع توفير وسيلة يمكن بها الوصول الى المستعملين المستهدفين وأهمية دراسة أفضل التدابير للوصول اليهم. ويرى الامين العام، أن الاجهزة الحالية لاستعراض البرامج وتقييم البرامج ورصد الاداء - في الامانة العامة وعلى الصعيد الحكومي الدولي على السواء - توفر أكثر الوسائل فعالية للتحسين في هذا المجال.

٢ - المناقشة

٢١٤- لاحظت اللجنة أن تقرير الامين العام يورد عددا من التفاصيل المحددة بشأن عملية توزيع المطبوعات وانه يمكن اجراء تحسينات لجعل هذه العملية أكثر فعالية.

٢١٥- وفيما يتعلق بالاتجاه الذى اتخذته الدراسة، أعربت عدة وفود عن الرأى القائل بأن التقرير يركز على قنوات التوزيع وليس على طرق توزيع الوثائق التي تيسر وصولها الى المستعملين المستهدفين. وأشارت ايضا الى انه توجد جوانب ضعف في النظام من حيث تعريف وتعيين المستعملين المستهدفين.

٢١٦- وتم توجيه سؤال بشأن ما اذا كان نظام التوزيع الحالي يتسم بالاهمية ولا يلزم سوى تحسينه من أجل كفالة وصول الوثائق الى المستعملين المستهدفين أو ما اذا كانت هناك حاجة الى هياكل اساسية جديدة تستلزم موارد اضافية. كما وجهت أسئلة أخرى بشأن الدعاية للمطبوعات الخاصة بالمبيع، واستخدام مراكز الاعلام لأغراض التوزيع، وخصوصا للتغذية العكسية فيما يتعلق بالمستعملين المستهدفين، والحاجة الى تحديث قوائم المستعملين المستهدفين، والعلاقة القائمة بين الوحدات المركزية، ومديرى البرامج المسؤولين عن المطبوعات وتقسيم المسؤوليات بين هذه الوحدات وهؤلاء المسؤولين.

٢١٧- واحيطت اللجنة علما بأنه على الرغم من بعض نواحي القصور التي أشار اليها العديد من الوفود، فان النظام يحقق الغرض منه بصورة فعالة تماما، ومع ذلك ستتخذ بعض التدابير لادخال تحسينات وفقا للأسس التي نوقشت، دون أن يتطلب ذلك موارد اضافية.

Digitized by UNOG Library

الفصل الخامس

التحليل البرنامجي على نطاق المنظومة

ألف - التحليل البرنامجي على نطاق المنظومة للأنشطة التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة في مجال المستوطنات البشرية

١- مقدمة

٢١٨- وفي اطار البند ٧ المعنون " التحليل البرنامجي على نطاق المنظومة "، نظرت اللجنة في تقرير الامين العام (E/AC.51/1984/5 و Corr.1-2) الذى يتضمن التحليل البرنامجي على نطاق المنظومة للأنشطة التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة في مجال المستوطنات البشرية وذلك في جلساتها ٣٣ و ٣٤ و ٣٦ و ٣٧ المعقودة في ١٥ و ١٧ ايار/مايو . وقدم الامين العام المساعد لتخطيط البرامج وتنسيقها التقرير، وأشار الى انه يسعى الى تلبية جميع معايير التحليلات البرنامجية على نطاق المنظومة التي بينتها اللجنة، بما في ذلك بصفة خاصة طلبها أن تشمل التحليلات تقييما نقديا للمشاكل الصادفة في الميدان . ولاحظ ان هناك ابتكارين يتسمان بأهمية خاصة بالنسبة لهذا التحليل هما : اجراء استعراض مبدئي لهيكل الانشطة فيما يتصل بالاحتياجات الوطنية لهيئة حكومية دولية مختصة، هي في هذه الحالة لجنة المستوطنات البشرية في دورتها السادسة في عام ١٩٨٣، واستخدام المعلومات بشأن الانشطة على مدى ثلاث من فترات السنتين . وارتأى أن التحليل البرنامجي على نطاق المنظومة يوفر الاساس كي تقدم للجنة البرنامج والتنسيق توصيات واسعة النطاق في مجال من المجالات الرئيسية التي تعنى بها المنظومة .

٢ - المناقشة

٢١٩- وارتأت لجنة البرنامج والتنسيق بصفة عامة فيما يتصل بالتحليل البرنامجي على نطاق المنظومة انه برغم مشاكل التعريف، يشكل التقرير جهدا رئيسيا رفيع المستوى يؤدى الى اتخاذ توصيات ذات صلة ومفيدة وهامة وجديرة بالاعتبار الجدى . ونتيجة لذلك ينبغي استخدامه كنموذج مفيد للتحليلات المقبلة التي تقدمها اللجنة .

٢٢٠- وأبدت اللجنة عدة تعليقات عامة من ناحية جوهر الموضوع . أولا ، لاحظت أن أوضاع المستوطنات البشرية، على النحو الوارد في المسائل المطروحة في التحليل

Digitized by UNOG Library

البرنامجي على نطاق المنظومة، مازالت بالنسبة للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا من بينها، تمثل مسألة تثير قلقا شديدا وتتطلب ايلاء اهتمام جاد لها . وحددت فئات معينة على انها بحاجة الى اهتمام خاص، مثل المسنين والمعوقين والشباب . ورأى البعض، في هذا الصدد أن حالة المرأة يجب أن تحظى باهتمام خاص أيضا، ويؤكد هذا أهمية أن تضطلع منظومة الامم المتحدة بأنشطة فعالة في مجال المستوطنات البشرية ومسيس الحاجة الى الاضطلاع بهذه الانشطة للمساعدة في تعزيز وتكميل الاجراءات الوطنية . ثانيا، لاحظت لجنة البرنامج والتنسيق أن لجنة المستوطنات البشرية لم تتمكن، رغم أنه تمت استشارتها على أساس تقرير أولي، من استعراض النسخة النهائية للتحليل البرنامجي على نطاق المنظومة، وبناء على ذلك لم تكن تعليقاتها الموضوعية على النتائج والتوصيات متاحة للجنة البرنامج والتنسيق . ثالثا، لاحظت لجنة البرنامج والتنسيق انه في حين أدرجت في التحليل معظم الانشطة ذات الصلة التي تضطلع بها المنظومة، لم تدرج فيه أنشطة مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين . ولاحظت أيضا أن التحليل لم يورد المعلومات الكاملة عن أنشطة المستوطنات الريفية التي يضطلع بها البنك الدولي . رابعا، لاحظت لجنة البرنامج والتنسيق انه يبدو أن القواعد الاساسية، التي وافق عليها الموئل : مؤتمر الامم المتحدة للمستوطنات البشرية المعقود في فانكوفر، بكندا في عام ١٩٧٦، لم تؤد الى احداث تغييرات أساسية في التوجيه الفعلي للانشطة التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة ويبدو انها لم تحصل على استجابة دينمية منها .

٢٢١- وعلى وجه التحديد، خلصت اللجنة الى أن التحليل يكشف النقاب عن عدم وجود تعريف تنفيذي عملي وفعال يمكن استخدامه لزيادة فعالية البرمجة والتنسيق . وارتئي ان التعريف المرحلي المستخدم في التقرير وان كان معقولا الا انه مازال يفتقر الى الدقة الكافية المستصوبة . وقد أدت عدم دقة التعريف المستخدم الى القاء ظلال من الشك على النتائج والتوصيات لدى بعض الاعضاء .

٢٢٢- وفيما يتعلق بمسألة التنسيق، سلمت لجنة البرنامج والتنسيق بعدم كفاية تنسيق الانشطة التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة على الصعيدين العالمي والقطري على السواء . ولوحظ من التحليل ان مركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية، رغم أنه يشترك في الجهاز الفرعي التابع للجنة التنسيق الادارية، ليس عضوا في لجنة التنسيق الادارية، بوضعه الذاتي ولم يتمكن من ان يدعم دور التنسيق المركزي الذي تضطلع به لجنة المستوطنات البشرية دعما ملائما . وارتئي أن لجنة المستوطنات البشرية لم تتمكن من اداء دورها بما يكفي . وبالاضافة الى ذلك، فان

Digitized by UNOG Library

تشغيل آليات تنسيق الانشطة التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة على الصعيد القطرى ، بما في ذلك بصفة خاصة تبادل المعلومات الملائمة بشأن المشاريع التنفيذية الجارية والمخططة ، لم يصبح منهجيا بعد . ونظرا للموارد المخفضة نسبيا المتاحة للميدان والحاجة الى تحقيق أشد النتائج فعالية في اطار هذه الحدود ، يجب أن تؤدى آليات التنسيق وظيفتها بفعالية . وأعرب عن رأى مفاده أنه لا يجوز أن يكون العامل المحرك الرئيسي من اجل التنسيق هو الافتراض بانه لن تتوفر موارد اضافية .

٢٢٣- وفيما يتعلق بالاولويات ، لاحظت اللجنة استمرار وجود مشاكل خطيرة في ميدان المستوطنات البشرية . وتم التسليم بان مؤتمر فانكوفر قد وضع مبادئ عمل عامة ملائمة . بيد انه لم تتغير منذ ذلك الحين انماط الاولويات الفعلية للانشطة . ولاحظت اللجنة أن الاولويات الوطنية ، على النحو الذى تبينه أنماط طلبات التعاون التقني والمساعدة التنفيذية الاخرى ، تختلف عن أولويات البرامج التي صيغت واعتمدت على الصعيد العالمي . وبناء على ذلك ، من المستصوب ايجاد طريقة لربط الاولويات العالمية بالاحتياجات الوطنية كي تعزز هذه الاجراءات بعضها بعضا ويمكن أن تؤدى الانشطة المعرفة على الصعيد الحكومي الدولي الى دعم ودفع الانشطة المضطلع بها على الصعيد القطرى . ولاحظت لجنة البرنامج والتنسيق في ختام التقرير ان الموارد بقيمتها الحقيقية للبرامج العادية قد ركدت منذ عام ١٩٧٦ وبدأت تسجل انخفاضا لأوثق الانشطة اتصالا بالمستوطنات البشرية (E/AC.51/1984/5 ، الفقرة ١٠١) . وارتأت أن هذا يشكل الاساس لضرورة توجيه الموارد المتاحة الى البرامج الموضوعية ذات الاولوية العالية من أجل زيادة فعالية استخدام الموارد فضلا عن تقليل التكاليف الادارية وتكاليف الدعم الى ادني ما يمكن .

Digitized by UNOG Library

باء - ولايات منظومة الأمم المتحدة والمشاكل التي تتصدى لها المنظومة ، في مجال التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية

١ - مقدمة

٢٢٤ - قامت اللجنة ، في جلستيها ١١ و ١٢ المعقودتين في ٣٠ نيسان/ابريل و ١ أيار/مايو ، بالنظر ، تحت البند نفسه ، في تقرير الأمين العام المعنون " تحليل الولايات التشريعية لمنظومة الأمم المتحدة والمشاكل التي تتصدى لها المنظومة ، في مجال التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية " (E/1984/46 - A/39/154 و Corr.1) ، للاطلاع على استنتاجات وتوصيات اللجنة ، انظر الفصل العاشر ، الفرع هاء ، الفقرات ٣٧٠ - ٣٧٤ .

٢٢٥ - وقد أشار الأمين العام المساعد لتخطيط البرامج والتنسيق ، في تقديمه للتقرير ، الى أن لجنة البرنامج والتنسيق قررت في دورتها الثالثة والعشرين أن موضوع التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية يتسم بالتعقيد والحساسية الى درجة تجعله جديرا باستعراض مبكر من ناحية المفهوم والنهج لضمان جعل التقرير الخاص بالتحليل البرنامجي للموضوع على نطاق المنظومة ، الذي ستنظر فيه اللجنة في دورتها الخامسة والعشرين ، مفيدا الى أقصى درجة ممكنة . وأكد الأمين العام المساعد أن التقرير لا يشتمل على تحليل من هذا النوع على الرغم من أن التحليل الوارد فيه يتشابه في بعض الجوانب مع تحليلات البرامج على نطاق المنظومة . ومن بين التوصيات الواردة في التقرير استرعى الأمين العام المساعد الانتباه الى أهمية التوصيات الواردة في الفقرة ٩٨ التي اقترح فيها الأمين العام استخدام معيارين لتحديد الأنشطة التي ستدرج في تحليل البرامج على نطاق المنظومة . فبدون معايير واضحة للاختيار يمكن استخدامها عمليا ، سيكون من الصعب للغاية تزويد اللجنة بتحليل متسق ومفيد لكي تضع استنتاجاتها وتوصياتها على أساسه .

٢ - المناقشة

٢٢٦ - أكدت وفود كثيرة أن مجال التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية جزء لا يتجزأ من التعاون الاقتصادي الدولي وأنه يجب عدم النظر الى هذا التعاون على أنه بديل لأشكال التعاون الأخرى . وقد لوحظ أن خطة عمل بوينس أيرس لتعزيز وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية (١) لم تعط على ما يبدو حقها من الأهمية في تقرير الأمين العام فيما يتعلق ببرامج العمل للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية التي اعتمدتها مجموعة السبعة والسبعين وحركة بلدان عدم الأنحياز . وفي هذا الصدد ، لاحظت اللجنة أنه

Digitized by UNOG Library

فيما يتصل بوضع الهيكل الموضوعي المقترح لتحليل البرامج على نطاق المنظومة ، جاءت خطة عمل بوينس أيرس مختلفة عن برامج العمل للتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية من حيث أن توصياتها قد تركزت على وسائل العمل لا على المجالات الموضوعية ، وقد يكون هذا قد أدى الى قلة التركيز عليها في التقرير . الا أن اللجنة قد اعترفت بأن الخطة لا تزال أشمل ولاية عامة لمنظومة الأمم المتحدة في هذا المجال وحصلت على تأكيد بأن الخطة ستستخدم كمعيار رئيسي لتحليل الأنشطة في تحليل البرامج على نطاق المنظومة .

٢٢٧ - ورأت اللجنة أن تقرير الأمين العام يمثل ادراكا شاملا وبالغ الفائدة للخلفية التاريخية والتشريعية لأعمال منظومة الأمم المتحدة في مجال دعم التعاون الاقتصادى والتقني فيما بين البلدان النامية . ولوحظ أن المواد التي جمعت لاعداد التقرير يمكن أيضا أن تفيد اللجنة فيما يتصل بمهمتها في تقييم استمرار صلاحية المقررات التشريعية التي اتخذت منذ أكثر من خمس سنوات . وفيما يتعلق بالمعيار المستخدم لادراج القرارات والمقررات في تحليل الولايات ، لاحظت اللجنة أن هذا المعيار يقصر الادراج على القرارات والمقررات التي تشتمل على توصيات لواحدة أو أكثر من أمانات المنظومة بدعم التعاون فيما بين البلدان النامية .

٢٢٨ - واعترفت اللجنة بأن الغرض الرئيسي للتقرير غرض محدود هو توفير أساس مفاهيمي متين لاعداد تحليل البرامج على نطاق المنظومة ، الا أن عددا من الوفود أثار تساؤلات استنادا الى دراستها للوثيقة . ولوحظ أنه لا توجد ولاية شاملة تغطي أعمال المنظومة في مجال التعاون الاقتصادى والتقني فيما بين البلدان النامية أو علاقتها بتوجيه السياسة المنبثق عن مجموعات البلدان النامية . كما أثارت بعض الوفود مشكلة تفسير مبدأ العمومية ، ولاحظت أن هذا المبدأ ، وان كان لم يعالج في تقرير الأمين العام ، فسوف يعالج في تقرير تقدمه لجنة التنسيق الادارية الى السلسلة التاسعة عشرة من الاجتماعات المشتركة للجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الادارية . ونظرا لما يعلق من أهمية على مجال التعاون الاقتصادى والتقني فيما بين البلدان النامية ، أعرب عن رأى مفاده أنه ينبغي أن يكون هذا المجال موضع تقييم متعمق في مرحلة مبكرة ، وأشير الى أن ذلك قد يستلزم اجراء تعديل في الجدول الحالي لتلك التقييمات . وكان ثمة اقتراح أيضا بأنه قد يكون من المفيد أن تتصل الأمانة العامة بالمساعدين الأساسيين لرئيس مجموعة السبعة والسبعين أثناء اعداد تحليل البرامج على نطاق المنظومة .

٢٢٩ - وأثيرت أسئلة محددة فيما يتعلق بكفاية الولايات التي يعمل بموجبها كل من برنامج الامم المتحدة الانمائي ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ، وكذلك فيما يتصل بنظم المعلومات المدعمة للتعاون الاقتصادى والتقني فيما بين البلدان النامية ودور اللجنة الاستشارية لتنسيق نظم المعلومات في تنسيق تلك النظم ، والتقدم المحرز في تنفيذ نظام الاحالة الى مصادر المعلومات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي والمشاكل التي قد تواجه

Digitized by UNOG Library

في التنسيق بين برنامج الأمم المتحدة الانمائي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية . وردا على تلك الأسئلة ، أكد الأمين العام المساعد لتخطيط البرامج والتنسيق أن اللجنة الاستشارية لتنسيق نظم المعلومات لم تنشأ الا منذ فترة قصيرة ، الا أن الجوانب المختلفة لأعمالها ، مثل الفريق المعني بالاتصالات بين قواعد البيانات ، تنطوي على نفع كبير للبلدان النامية في تعزيز التعاون الاقتصادي والتقني فيما بينها . ورأى ممثل الأونكتاد الهيئات الحكومية الدولية في منظومة الأمم المتحدة هي أقدر جهة على البت في مسألة كفاية الولايات ، وأنه من الواضح أن العلاقة بين برنامج الأمم المتحدة الانمائي والأونكتاد هي علاقة بين وكالة ممولة ووكالة منفذة ، على التوالي . وأعرب ممثل برنامج الامم المتحدة الانمائي عن رأيه بأنه لا توجد مشاكل خطيرة في التنسيق بين برنامج الامم المتحدة الانمائي والأونكتاد ، وأن القضايا موضع الاهتمام تستعرض بصورة مشتركة وبصفة منتظمة من خلال آلية لجنة التنسيق الادارية . وأعلن كذلك أن حوالي ٣٠٠٠ من الاستبيانات المستكملة قد أعيدت لادراجها في نظام الاحالة الى مصادر المعلومات التابع لبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، وأنه يجرى تنظيم حلقات دراسية لتشجيع الاستفادة من النظام على نطاق اوسع .

٢٣٠ - وبالاضافة الى النقاط المثارة في التقرير ، أكدت اللجنة أن تحليل البرامج على نطاق المنظومة ينبغي أن يركز أيضا على العلاقة بين الولايات والأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في هذا المجال ، وأن يبرز في ذلك الصدد ، أية ثغرات أو عقبات حالت دون تنفيذ هذه الولايات تنفيذا شاملا . وفي حين أنه كان هناك تسليم بالاختلاف من حيث الوظيفة بين تحليل البرامج على نطاق المنظومة والتقييمات المتعمقة ، شددت اللجنة على أنه ينبغي لتحليل البرامج على نطاق المنظومة أن يتبع نهجا يكون أكثر من مجرد نهج وصفي وكمي وأن يزود اللجنة بما سوف يلزمها من تحليل وتقييم ناقد لكي توجه اهتمام الهيئات الحكومية الدولية المختصة الى القضايا ذات الأهمية . وفي حين أنه قد لوحظ أن موضع التركيز في أن تقرير الأمين العام كان هو دور منظومة الأمم المتحدة في تشجيع ودعم التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية . فان بعض الوفود قد رأى أنه ينبغي أيضا بحث دور وانجازات البلدان المتقدمة النمو ، فضلا عن انجازات البلدان النامية . بيد أنه كان من رأى وفود أخرى أن هذا سوف يكون خارجا عن النطاق السليم لأى تحليل للبرامج على نطاق المنظومة . ولاحظت اللجنة أن التقرير لا يتضمن معلومات بشأن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، وذلك لعدم وجود ولايات محددة لهذه المؤسسات في هذا المجال . بيد أن اللجنة قد تلقت تأكيدا بأن أية أنشطة ذات صلة تضطلع بها تلك المؤسسات ستكون مشمولة في تحليل البرامج على نطاق المنظومة . وأكد أيضا على ضرورة التوسع في شراء السلع والخدمات من البلدان النامية لبرامج منظومة الأمم المتحدة . وكان من رأى بعض الوفود ، في هذا الصدد ، أنه في التحليل البرنامجي على نطاق المنظومة ، يجب أن يؤخذ في الاعتبار أثر الأنشطة ذات الصلة التي يضطلع بها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، ولا سيما شروط صندوق النقد الدولي ، على البلدان النامية .

Digitized by UNOG Library

٢٣١ ـ ورأت اللجنة أنه ينبغي صقل المعايير المقترحة في الفقرة ٩٨ من التقرير ، وأنه ينبغي عدم تفسيرها تفسيرا أوسع من اللازم . وعلى وجه الخصوص ، كانت صيغة المعيار الأول ، الذى ورد فيه ذكر المساعدة على اقامة الصلات عن طريق بعض الوسائل مثل تعزيز القدرات الوطنية أو تشجيع التعاون تبعث على القلق .

٢٣٢ ـ وأعرب أيضا عن القلق فيما يتعلق بمسألة أن يتضمن تحليل البرامج على نطاق المنظومة الأنشطة التي تتصل بصورة جزئية فقط بالتعاون الاقتصادى والتقني فيما بين البلدان النامية ؛ فقد رؤى أن هذا سوف يؤدى الى اظهار أنشطة منظومة الأمم المتحدة بحجم مبالغ فيه . بيد أن اللجنة قد لاحظت أن الاقتصار على ادراج الأنشطة التي ترتبط ارتباط تكامل بالتعاون الاقتصادى والتقني فيما بين البلدان النامية سيؤدى الى استبعاد كثير من الأنشطة ذات الصلة والأهمية . ومن ثم فقد اقترح ادراج الأنشطة التي تتضمن بوضوح عنصرا ذا صلة بالموضوع ، ولكن مع ايضاح اتصالها الجزئي به عن طريق تطبيق نسبة مئوية مقدرة على البيانات المالية . وهذا سوف يتيح عرضا يبين في آن واحد توزيع الأنشطة من حيث اتصالها التام أو الجزئي بالموضوع ، وتقديرات واقعية لمجموع الموارد المالية المستخدمة عن طريق منظومة الامم المتحدة في دعم التعاون الاقتصادى والتقني فيما بين البلدان النامية .

٢٣٣ ـ وأحاطت اللجنة علما بمختلف الآراء المعرب عنها فيما يتعلق بالعلاقة بين التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية . ولاحظت أيضا أنه في حين أن تلك العلاقة سوف تخضع للبحث في تحليل البرامج على نطاق المنظومة ، فانها لن تكون المحور الأساسي لذلك التحليل . وفي هذا الصدد ، ذكرت عدة وفود أنه يمكن فهم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على أنه أحد أبعاد التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية . وطرحت مسألة ما اذا كانت توجد مشكلة في تعريف الاختصاصات النسبية لكل من برنامج الأمم المتحدة الانمائي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، في هذا المجال . ورؤى أنه ينبغي بحث هذه المسألة في اطار تحليل البرامج على نطاق المنظومة .

٢٣٤ ـ وقدم عدد من الاقتراحات بشأن نوع التوصيات التي قد تنبثق عن تحليل البرامج على نطاق المنظومة . وكان أحد هذه الاقتراحات يتعلق بترتيبات تتخذ للتعاون بين أمانات منظومة الامم المتحدة والمساعدين الأساسيين لرئيسي مجموعة السبعة والسبعين . وكان هناك اقتراح آخر يتعلق بامكانية تعيين مركز تنسيق في اطار منظومة الأمم المتحدة للتعاون الاقتصادى والتقني فيما بين البلدان النامية . وجاء في الختام ما رؤى من أنه قد يمكن الخروج باستنتاجات بشأن سبل تعزيز وتحسين الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة لعمليات تدفق المعلومات الى البلدان النامية وفيما بينها بغية تعزيز التعاون الاقتصادى والتقني فيما بينها .

Digitized by UNOG Library

جيم ـ مجالات التحليلات البرنامجية على نطاق المنظومة في المستقبل

١ ـ مقدمة

٢٣٥ـ ناقشت اللجنة ، تحت البند نفسه ، في جلستها ٣ المعقودة في ٢٤ نيسان/ابريل ، مجالات التحليلات البرنامجية على نطاق المنظومة في المستقبل . وكان معروضا على اللجنة تقرير الامين العام (E/AC.51/1984/3) للاطلاع على استنتاجات وتوصيات اللجنة ، انظر الفصل العاشر ، الفرع هاء ، الفقرات ٣٧٥ـ٣٧٧ .

٢٣٦ـ وقد لاحظ الامين العام المساعد لتخطيط البرامج والتنسيق ، في تقديمه للتقرير انه قد تم اعداده لمساعدة اللجنة في اختيار موضوع لدورتها في عام ١٩٨٦ ، وفقا لتوصية اللجنة في دورتها العشرين بأنه تلزم مهلة سنتين لقيام الامانة باعداد تحليلات برنامجية على نطاق المنظومة (٦) . وفيما يتعلق بجدوى جدولة عمليات التحليل والتقييم البرنامجية على نطاق المنظومة بشأن نفس الموضوع وفي نفس السنة ، اشار الامين العام المساعد الى انه في حين ان ولاية لجنة البرنامج والتنسيق بالنسبة للتحليلات البرنامجية على نطاق المنظومة تغطي المنظومة بأسرها ، فان ولايتها بالنسبة للتقييم تغطي منظمة الامم المتحدة فقط ، وذكر ان التحليل البرنامجي النموذجي على نطاق المنظومة يعين المجال البرنامجي المعني ويحدد المنظمات التي لها أنشطة فيه ؛ ويحلل ما ينتظر من منظومة الامم المتحدة من حيث الولايات والمشاكل المطروقة ؛ ويحلل الانشطة الجارية لتحديد الثغرات والتداخلات والتضاربات في التغطية ؛ ويصف ويقيم حالة التنسيق بين منظمات المنظومة ؛ وفي النهاية يقترح نتائج وتوصيات كيما تنظر فيها لجنة البرنامج والتنسيق . ولاحظ ان المنهجية قد بلغت مستوى مقبولا ، وان كان يوجد قلق لان التحليلات لم تستخدم بفعالية لتوليد انواع التوصيات التي من شأنها ان تمكن اللجنة من تعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تنسيق البرامج .

٢ ـ المناقشة

٢٣٧ـ تركزت مناقشة اللجنة على قضايا ثلاث : الوسائل التي قد تمكن اللجنة من تحقيق استخدام افضل للتحليلات البرنامجية على نطاق المنظومة في وضع توصيات بشأن التنسيق ؛ ومسألة صلتها بالتقييم واستعراض الخطط ؛ واختيار موضوع لعام ١٩٨٦ .

Digitized by UNOG Library

٢٣٨- وكان هناك اتفاق عام على ان المنهجية المطبقة في التحليلات البرنامجية على نطاق المنظومة قد تم تطويرها ، بناء على التوصيات السابقة للجنة ، الى حد يمكن اللجنة الان من تركيز اهتمامها على التوصيات المقرر تقديمها استنادا الى التحليل . وذكر ان التقارير ربما لم تف في الماضي بشروط اللجنة على اكمل وجه . ولوحظ ايضا ان ثمة توصيات كثيرة قد تم توجيهها الى امانات مؤسسات منظومة الامم المتحدة ، وان تقديم التوصيات الى الهيئات الحكومية الدولية المعنية قد يشكل نهجا اكثر فعالية في المستقبل ويمكن ان تكون هذه التوصيات محددة وعملية جدا ، وذلك حسب الموضوع . ولاحظت بعض الوفود في هذا الصدد ان التحليلات ينبغي ان تركز ايضا على تحديد الثغرات في تغطية الانشطة والمواضيع التي تستحق اولوية اعلى ، وان التوصيات على اساس اى المنظمات ينبغي لها ان تسد الثغرات ستكون لها اهمية خاصة . ولوحظ ، مع ذلك انه يجب على اللجنة ، عند تقديمها هذه التوصيات ، ان تسلك سبيل الاختيار وان تضع في اعتبارها انه لا ينبغي لها ان تتخذ بنفسها قرارات موضوعية رئيسية بل عليها ان توصي الهيئات الحكومية الدولية المتخصصة المعنية والمجلس الاقتصادى والاجتماعي بالحاجة الى اتخاذ مثل هذه القرارات. ولاحظت بعض الوفود انه سيتعين على اللجنة ايضا ، في حالة نجاح تلك العملية ، ان تدرج متابعة توصياتها في جدول اعمالها .

٢٣٩- وفيما يتعلق بربط التحليلات والتقييمات البرنامجية على نطاق المنظومة ، قال ممثل الامانة العامة ان العمليتين تتضمنان اختصاصين مختلفين اساسا من جانب اللجنة. وفي هذا الصدد ، لاحظت وفود عديدة ، مع ذلك ، ان التقييمات والتحليلات البرنامجية على نطاق المنظومة المتعلقة بنفس الموضوع ينبغي جدولتها بحيث تكون متقاربة زمنيا بشكل يكفي لان تعزز كل منها الاخرى . وأشارت بعض الوفود الى ان الافراط في التشدد في اختيار الموضوعات مقدما قد لا يتيح للجنة الاستجابة للاحتياجات المتغيرة . واقترح ان تطلع اللجنة على الوثائق السابقة ذات الصلة ، عندما تنظر في تحليل او تقييم برنامجي على نطاق المنظومة فيما يتعلق بموضوع معين . وينبغي عدم الاكتفاء بأن تراعى في اعداد دراسة ما التحليلات والتقييمات البرنامجية الموضوعة سابقا على نطاق المنظومة بل ادراجها في الوثائق المعروضة على اللجنة ، اذا كان ذلك مستصوبا . وبالنسبة لاستعراضات الخطط ، لوحظ ان مدى السنوات الست للخطة المتوسطة الاجل يقلل من عدد المواضيع التي يمكن دراستها بشكل عملي بغية التأثير على الخطة . وأشارت اللجنة الى مقررها القاضي بربط مواضيع التحليلات البرنامجية على نطاق المنظومة بمناقشات الاجتماعات المشتركة بين لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الادارية .

٢٤٠- وفيما يتعلق باختيار موضوع لعام ١٩٨٦ ، كان هناك تأييد عام لموضوع البحث وتحليل السياسة في المجال الاقتصادى والاجتماعي . ولاحظ عدد من الوفود ايضا

Digitized by UNOG Library

ان ثمة اسباب قوية تدعو للنظر في موضوع النقل ، ولاسيما من حيث اهميته بالنسبة للتجارة وفي ضوء عقد النقل والاتصالات في افريقيا . وجرى النظر ايضا في مواضيع السكان وتجهيز البيانات الالكترونية وشبكات المعلومات باعتبارها مواضيع محتملة . وبينما ايدت اللجنة موضوع البحث وتحليل السياسة في المجال الاقتصادى والاجتماعي ، اثارت مسألة تتعلق بالمنهجية التي ينطوى عليها اختيار هذا الموضوع .

٢٤١- واستجابة لذلك ، لاحظ ممثل الامانة العامة انه ينبغي اتباع السبل المنهجية الحالية مع ادخال تعديلات من ناحيتين : الاولى ، انه يجب وضع معيار لتقييم تغطية الانشطة على اساسه ، ويتعين ايجاد تحديد واضح للمواضيع المحددة البحث وتحليل السياسة والتي سيشملها التحليل . واقترح ان تلك المواضيع يجب ان تحظى باهتمام حكومي دولي واسع وان تكون مستمدة من تحليل للتقارير الرئيسية للسياسة في المجال الاقتصادى والاجتماعي مثل الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث واعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي ونتائج المؤتمرات الدولية الرئيسية. وذكر ان من الضرورى تحديد تلك الفئات بدقة من اجل تعيين مجال الدراسة واتاحة فحص الاستعراضات والتحليلات القطاعية المختلفة من حيث علاقتها مع المسائل الاعم في مجال السياسة الاقتصادية والاجتماعية . والثانية ، انه سيكون من الضرورى تعديل وحدة التحليل الرئيسية ، والتي تمثلت في الدراسات السابقة في النشاط كما تنعكس في وثائق التخطيط البرنامجي . واشير الى انه ينبغي للدراسة ان تركز بصفة اساسية بدلا من ذلك على نواتج تلك الانشطة البرنامجية ، اى دراسات السياسة الرئيسية التي قامت بها المنظومة مثل " دراسة الحالة الاقتصادية في العالم"، و " تقرير عن الحالة الاجتماعية في العالم" و " تقرير التنمية في العالم " و " تقرير العمل في العالم " و " حالة الاغذية والزراعة " والتقارير المماثلة . وقيل ان تلك التقارير يمكن دراستها لتحديد مدى تناولها للمشاكل المماثلة ، واستخدامها لنفس مصادر البيانات ووصولها الى نتائج مماثلة ، وما اذا كان اعدادها قد تضمن التنسيق مع المنظمات المعنية الاخرى .

٢٤٢- ووافقت اللجنة ، كما حدث فيما سبق من تحليلات برنامجية على نطاق المنظومة على تقديم تقرير اولي الى اللجنة في دورتها الخامسة والعشرين في عام ١٩٨٥ يحدد النهج المفاهيمي الذى تعتزم الامانة استخدامه في اعداد الدراسة . ولاحظت انه ينبغي رسم الدراسة بدقة وذلك لكفالة سهولة الالمام بنطاقها وتحقيقها هدفا عمليا .

Digitized by UNOG Library

دال ـ متابعة تحليل البرامج على نطاق المنظومة في مجال الأنشطة التي تضطلع بهـــا منظومة الأمم المتحدة في ميـــــدان الشؤون البحريـــة

١ ـ مقدمـــة

٢٤٣ ـ في الجلسة الثالثة المعقودة في ٢٤ نيسان/ابريل نظرت اللجنة ، تحت البند نفسه في مسألة متابعة تحليل البرامج على نطاق المنظومة في مجال الأنشطة التي تضطلع بهـــا منظومة الأمم المتحدة في ميدان الشؤون البحرية ، والتي كانت قد نظرت فيها في دورتهـــا الثالثة والعشرين (E/AC.51/1983/2 and Corr.1 and 2 and Add.1) وكان معروضا علـــى اللجنة مذكرة من الأمين العام باحالة تقرير من اعداد الأمينين العامين لمنظمة الملاحـــة البحرية الدولية ولمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (اونكتاد) (E/AC.51/1984/4) . وقدم التقرير استجابة لطلب من اللجنة الى المنظمة والاونكتاد ان تزيد التعاون بينهمـــا في ميدان النقل البحرى ، وان تقدما تقارير الى لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الرابعة والعشرين (١٧) للاطلاع على استنتاجات وتوصيات اللجنة ، انظر الفصل العاشر ، الفـــرع هاء ، الفقرة ٣٧٨ .

٢٤٤ ـ قدم التقرير ممثل عن مكتب تخطيط البرامج والتنسيق اشار الى ان هذه هي المـــرة الاولى التي يؤدى فيها نظر اللجنة في تحليل للبرامج على نطاق المنظومة الى تحديـــد للمسؤوليات في مجال برنامجي محدد .

٢ ـ المناقشـــة

٢٤٥ ـ رأت اللجنة ان الجهود التي بذلتها منظمة الملاحة البحرية الدولية والاونكتـــاد لتنسيق جهودهما مثلت تقدما في الاتجاه السليم ويتعين تشجيعها .

٢٤٦ ـ ولاحظت بعض الوفود انه يبدو ان هناك فجوة لا تزال تحدث في مجال الامتيازات والرهون البحرية والموضوعات المتصلة بها . وقد ادرج الاونكتاد انشطة في هذا المجـــال في برنامج اعمال فريقه العامل المعني بتشريع الملاحة الدولية ولكنها كانت مدرجة من قبـــل في برنامج اعمال اللجنة القانونية لمنظمة الملاحة البحرية الدولية .

٢٤٧ ـ وأضافت بعض الوفود ان آليات التعاون التي رشحتها المؤسستان لم تؤد بعد الـى تعريف لمجالات المسؤولية وان امكانية التداخل في الأنشطة لا تزال قائمة في حالة نشـــو

Digitized by UNOG Library

موقف يمكن ان يضم المؤسستين . بيد ان وفودا اخرى لاحظت صعوبة القيام بتفريق واضح بين الجوانب التقنية والاقتصادية للأنشطة وأضافت انه بالنظر الى ان المشاورات بين المؤسستين لم تتم بعد ، فانه من السابق لاوانه وضع توصيات ملموسة بشأن الازدواجية والتداخل .

٢٤٨ - حثت اللجنة على ان يكون الترتيب بين الاونكتاد والمنظمة ، المبين في الفقرة ٩ من التقرير ، مرنا ليلبي حاجات البلدان النامية وان لا يؤدي الى ازدواجية ممكنة ذات صبغة مؤسسية . واذا اريد لهذا الترتيب ان يشمل ايضا اللجان الاقليمية على النحو المقترح في التقرير فان اللجنة ستكون في حاجة الى توضيح عن كيفية ادماج اعمال هذه اللجان .

٢٤٩ - وذكر ان الانشطة التي تنفذها منظمة الملاحة البحرية الدولية والاونكتاد صدرت ولا يتها عن مجلس ادارة كل من المؤسستين . واقترح في هذا الصدد بان زيادة وعي كل من مجلس الادارة بمضمون برامج اعمال المؤسسة الاخرى يمكن ان يساعد على حل مشاكل التداخل ، الذي قد يحدث في النهاية .

Digitized by UNOG Library

الفصل السادس

التدابير الرامية الى تحسين الدعم المقدم من الأمانة العامة الى لجنة البرنامج والتنسيق

ألف - مقدمة

٢٥٠- في اطار البند ٤ المعنون "التدابير الرامية الى تحسين الدعم المقدم من الامانة العامة الى لجنة البرنامج والتنسيق"، قامت اللجنة، في جلستيها ٣٣ و ٣٥ المعقودتين في ١٥ و ١٦ أيار/مايو، بالنظر في بيان من وكيل الأمين العام لشؤون الادارة والتنظيم ردا على طلب اللجنة تقديم خدمات من الامانة العامة. للاطلاع على استنتاجات وتوصيات اللجنة، انظر الفصل العاشر، الفرع واو، الفقرتان ٣٧٩ و ٣٨٠.

٢٥١- وأشار وكيل الأمين العام الى الخلفية التاريخية للموضوع والى بيانه الذى ادلى به الى اللجنة الخامسة في ٣١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٣، عندما اكد ان صالح المنظمة لا يتمثل في اجراء تغييرات تدريجية، بل في اجراء جميع التغييرات المترابطة اللازمة، الناتجة عن اجراء تحر شامل، عن اساليب عمل المنظمة. وقال انه قد اكد للجنة الخامسة في ذلك الوقت انه سيتم زيادة المساعدة المقدمة الى لجنة البرنامج والتنسيق عملا بطلبها.

٢٥٢- وفيما يتعلق بالحالة الراهنة، قال وكيل الأمين العام ان التحرى المشار اليه اعلاه لا يزال رهن التنفيذ، وانه ليس بعد في وضع يسمح له بتقديم تقرير عنه. وقال ان احد اجزاء الاستعراض يتعلق بتحقيق التكامل بين مهام التخطيط والبرمجة والميزنة والرصد والتقييم؛ وهذه قضية طلبت الدول الاعضاء ان تستشار فيها، ويمكن ان تجرى او تبدأ المشاورات بشأنها في شهر حزيران/يونيه. وقال انه يرى ان مسألة تقديم خدمات الامانة العامة الى اللجنة لا يمكن النظر فيها، بمفردها، بقدر كبير من التفصيل، ولكن ينبغي النظر اليها في الاطار الاوسع نطاقا الذى اوجزه. غير انه لاحظ ان هناك اعتبارين يمكن طرحهما في هذه المرحلة، وهما ازدياد أهمية دور اللجنة ومهامها، وان دورة التخطيط والبرمجة والميزنة والرصد والتقييم تشمل فترة اثني عشر شهرا سنويا، وانها لا تقتصر على فترة تمتد ستة اسابيع تصادف انعقاد الدورة السنوية للجنة. لذلك، فان هناك حاجة الى انشاء جهة تنسيق واضحة المعالم في اطار الامانة العامة، تكفل القيام بالمتابعة اللازمة لمقررات اللجنة، وتكون بمثابة جهة اتصال يمكن ان تصدر منها ردود منسقة، باسم الامانة العامة، على ما قد يطرح من اسئلة.

٢٥٣- وأكد وكيل الأمين العام للجنة ان الأمين العام يتفهم هذه الحاجة تماما، وانه سيكفل الاهتمام بها. وأعرب عن ثقته في ان حلا مرضيا للمسألة سوف يطرح قريبا على الدول الاعضاء في اطار ما اعربت عنه اللجنة، وكذلك الأمين العام نفسه، من رغبة في تحقيق مزيد من الترشيد لمهام التنظيم.

Digitized by UNOG Library

باء - المناقشة

٢٥٤ - رحبت اللجنة بالتأكيدات التي ادلى بها وكيل الأمين العام فيما يتعلق باعتزام الأمين العام متابعة التوصيات الواردة في قرار الجمعية العامة ٣٨/٢٢٧ ، الف ، الفرع 'ثانيا' ، الفقرة ٥ . بيد انه قيل انه على الرغم من ان هناك علاقة بين المسائل المتعلقة بتحسين الخدمات التي تقدمها الامانة العامة الى لجنة البرنامج والتنسيق ، والمسائل المتعلقة باعادة تشكيل الامانة العامة ، فانه كان ينبغي لوكيل الأمين العام ان يفصل بينها ، حيث ان المسائل الاولى قد ادت الى حدوث جوانب نقص محددة في الخدمات المباشرة المقدمة الى اللجنة .

٢٥٥ - الا ان اللجنة اقرّت، في هذا الصدد ، بان الخدمات التي تقدمها الامانة العامة الى لجنة البرنامج والتنسيق قد تحسنت بشكل عام .

٢٥٦ - وأعربت اللجنة عن املها في تلقّي مزيد من المعلومات بشأن جهة التنسيق المقترحة التي سوف تكفل القيام باجراءات المتابعة اللازمة بشأن ما يطلبه اعضاء اللجنة من معلومات . وقيل انه كان بالامكان اجمال نوايا الأمين العام بمزيد من التحديد ، ولا سيما فيما يتعلق بالتدابير الرامية الى تنظيم اعمال اللجنة ، والى وضع جدول زمني لها ، والى تعزيز وترشيد الهيكل القائم لامانة اللجنة او الى انشاء وحدة جديدة للخدمات ، بحيث يمكن للجنة ان تنظر فيها .

٢٥٧ - وبالنسبة لمسألة تحقيق التكامل بين مهام التخطيط والبرمجة والميزنة والرصد والتقييم ، قيل ان الأمين العام كان بامكانه ان يعرض على اللجنة المبادئ التوجيهية والخطوط العريضة للاقتراحات الممكنة التي كان من شأنها ان تمكّن الدول الاعضاء من الاستعداد للمشاورات . كما قيل ان مثل هذا التكامل يجب ان يراعى فيه التمييز اللازم بين مهمة البرمجة ومهمة الميزنة والآثار التي ستترتب على اعادة تنظيم الوحدات الادارية للأمانة العامة . وأثناء اعادة التنظيم ، ينبغي وضع مهام التخطيط على قدم المساواة مع مهمة الميزنة . وأعرب عن رأى مفاده ان مثل هذا التكامل يجب ان تراعى فيه سوابق مهمة البرمجة الى جانب سوابق مهمة الميزنة ويجب ان يوضع ذلك في الاعتبار عند اعادة تنظيم الوحدات الادارية للامانة العامة .

Digitized by UNOG Library

الفصل السابع

تقارير لجنة التنسيق الادارية

ألف ـ التقرير السنوى الاستعراضي للجنة التنسيق الادارية عن الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٤

١ ـ مقدمة

٢٥٨ - في اطار البند ٩ المنعون " تقارير لجنة التنسيق الادارية"، نظرت اللجنة في جلستيها ٥٠ و ٥١ المعقودتين في ٢٩ أيار/مايو ،في التقرير السنوى العام للجنة التنسيق الادارية عن الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٤ (E/1984/66) . للاطلاع على استنتاجات وتوصيات اللجنة ، انظر الفصل العاشر ، الفرع زاى ، الفقرات ٣٨١ - ٣٨٤ .

٢٥٩ - وأشار الأمين العام المساعد لخدمات الأمانة العامة للمسائل الاقتصادية والاجتماعية ،في بيانه الاستهلالي ،الى أنه عملا بالتوصيات التي اعتمدتها لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الثالثة والعشرين ، يقدم التقرير المعروض على اللجنة معلومات أكثر تفصيلا عن الاجراءات اللازم اتخاذها من جانب مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، ويتناول طبيعة المشاكل الموجودة في ادارة الأنشطة البرنامجية ، ويقترح بعض الحلول لهذه المشاكل ، وبالاضافة الى ذلك فان التقرير يضم قائمة بالتقارير التي أصدرتها لجنة التنسيق الادارية .

٢٦٠ - وأشار الى أن لجنة التنسيق الادارية قد عمدت ، في مداولاتها المتعلقة بالتنمية والتعاون الاقتصادى الدولي ، على النحو الموصوف في الفرع الأول من التقرير، الى تركيز مناقشاتها في دورتها العادية الأولى لعام ١٩٨٤ على ورقة عن " العمالة والتنمية " أعدها المدير العام لمنظمة التنمية الصناعية .

٢٦١ - ويتناول الفرع الثاني من التقرير استعراض وتقييم تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ، وهي عملية تعلق عليها لجنة التنسيق الادارية اكبر الأهمية . أما الفرع الثالث من التقرير فكرس لاستعراض المسائل البرنامجية التي تعالجها اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (المسائل البرنامجية) ، وطبقا لتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق ، فانه يقدم قدرا من التفصيل أكبر مما قدمه في السابق . وفي عام ١٩٨٣ أجرى للمرة الأولى دراسات استعراضية لمختلف القطاعات في الخطط المتوسطة الأجل للمنظمات في ميدان السكان والأغذية والزراعة، وأعد تحليل للبرامج على نطاق المنظومة في ميدان الشؤون البحرية .

Digitized by UNOG Library

٢٦٢ - ويعالج الفرع الرابع من التقرير المسائل التي تدخل تحت مسؤولية اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (الأنشطة التنفيذية) ، وفي هذا الصدد لا يزال لدى لجنة التنسيق الادارية قلق شديد ، على الرغم من حدوث بعض التحسن في العام السابق ، ازاء الصورة العامة فيما يتعلق بالموارد المتاحة للأنشطة التنفيذية وانعدام التيقن وعدم كفاية مستوى الموارد المتاحة ، من حيث القيمة الحقيقية ، عن طريق القنوات المتعددة الأطراف والقنوات الثنائية لمساعدة الجهود الانمائية في البلدان النامية .

٢٦٣ - ويعالج الفرع الخامس من التقرير مسائل الادارة والسياسات المؤسسية التي تقوم اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية باستعراضها بصورة مستمرة ، وأبرزت في التقرير مسألتان على وجه التعيين هما تنسيق الاجراءات المتعلقة بالادارة والمالية والموظفين والتخطيط والمشتريات ، وترشيد أعمال لجنة التنسيق الادارية . وفيما يتعلق بهذه المسألة الأخيرة ، تدرك لجنة التنسيق الادارية ضرورة جعل أجهزتها الفرعية مبسطة وتقليل عدد الاجتماعات والتقارير الى الحد المسموح به بناء على طلب الهيئات الحكومية الدولية .

٢ - المناقشة

٢٦٤ - اتفقت اللجنة على أن التقرير السنوى العام للفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٤ أفضل من التقارير السابقة . فقد أعد التقرير وفقا للتوصيات التي اعتمدتها لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الثالثة والعشرين ، واحتوى على معلومات مفصّلة ومفيدة عن أعمال لجنة التنسيق الادارية .

٢٦٥ - وأكدت اللجنة مرة أخرى انه ينبغي للجنة التنسيق الادارية أن تركز في تقاريرها على الاجراءات المطلوبة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بدلا من تركيزها على الاجراءات المطلوبة من الدول الأعضاء .

٢٦٦ - وأكدت اللجنة من جديد أهمية أنشطة لجنة التنسيق الادارية وأهمية الدور الذى يقوم به أعضاؤها في الجهود الجارى بذلها لاعطاء دفعة قوية للتعاون والتنسيق المتعدد الأطراف في منظومة الأمم المتحدة . وفي هذا الصدد رحبت اللجنة بكون لجنة التنسيق الادارية أولت اهتماما مستمرا لأنشطة عديدة في مختلف المجالات وبأنها أولت أيضا اهتماما خاصا لتدابير المتابعة في هذه المجالات .

٢٦٧ - ووضعت اللجنة تعليقات محددة على عدد من المسائل .

Digitized by UNOG Library

(أ) التنمية والتعاون الاقتصادى الدولي

٢٦٨ - وافقت اللجنة على أن ورقة المناقشة المعنونة " العمالة والتنمية : المشاكل والمناظير " التي أعدها المدير العام لمنظمة التنمية الصناعية كانت بمثابة تركيز مهم للغاية لمناقشات لجنة التنسيق الادارية المتعلقة بالتنمية والتعاون الاقتصادى في دورته العادية الأولى لعام ١٩٨٤ .

٢٦٩ - واعترضت عدة وفود على صيغة الفقرتين ٧ و ٨ اذ أنها تعني ضمنا ، على ما يبدو ، أن لجنة التنسيق الادارية تملي على الدول الأعضاء نوع السياسة التي ينبغي لها أن تضعها . وذكر انه ينبغي أن يكون أمر البت في تدابير التسوية متروكا للدول الأعضاء .

(ب) المسائل البرنامجية

التقدم المحرز في التخطيط المشترك من جانب مؤسسات منظومة الأمم المتحدة

٢٧٠ - لاحظت اللجنة أن التقدم المحرز في التخطيط المشترك منذ اتخاذ قرار الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ كان بطيئا ولكنه مرض مع ذلك . ولاحظت مع التقدير انجازات مثل تحليل البرامج على نطاق المنظومة في مجال المستوطنات البشرية اذ انه سيكون أساسا للتخطيط المشترك وسيوفر العناصر اللازمة لمواصلة التنسيق من جانب مؤسسات منظومة الأمم المتحدة عندما تقوم باعداد خطتها المتوسطة الأجل المقترحة التالية أو ميزانيتها البرنامجية المقترحة التالية . وثمة مثالان آخران للمجالات التي نجح فيها التخطيط المشترك ألا وهو مجال التغذية الذى قامت برصده اللجنة الفرعية المعنية بالتغذية والتابعة للجنة التنسيق الادارية ومجال التنمية الريفية الذى عالجته فرقة العمل المعنية بالتنمية الريفية والتابعة للجنة التنسيق الادارية .

٢٧١ - ولاحظت اللجنة كذلك أن عملية المشاورات المسبقة بشأن برامج العمل والخطط ولا سيما المشاورات التي حدثت قبل الانتهاء من المقترحات البرنامجية ، تشكل أداة للتخطيط المشترك وتوفر الفرصة للجنة البرنامج والتنسيق للاحاطة علما بالتعليقات المقدمة على الأنشطة المقترحة للأمم المتحدة من جانب المؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة .

٢٧٢ - وفيما يتعلق بقاعدة البيانات الالكترونية التي استحدثتها الأمم المتحدة ، أشار الأمين العام المساعد لتخطيط البرامج والتنسيق الى أنها تحتوى على معلومات عن جميع الأنشطة الواردة في الميزانيات البرنامجية لمؤسسات المنظومة على مستوى البرنامج الفرعي ، وانها تمكن من الاسترجاع والطبع السريعين للمعلومات التي تستخدم بشكل غير رسمي داخل الأمانة العامة فضلا عن المعلومات التي تتاح لمؤسسات منظومة

Digitized by UNOG Library

الأمم المتحدة . وتشكل المعلومات التي تسترجع بهذه الطريقة الأساس الحقائقي الاولي لتحليلات البرامج على نطاق المنظومة وتمكن من التبادل المنهجي للمعلومات اللازمة للمشاورات المسبقة ومن ثم تسهل التخطيط المشترك . ويجرى الآن العمل ايضا على تعديل تصنيفات البيانات المستخدمة في قاعدة البيانات لتوسيع نطاق ادوات التكشيف مثل " الموسوعة الشاملة " .

الاستعراض العام لاهداف وخطط مؤسسات منظومة الأمم المتحدة

٢٧٣ - وافقت اللجنة على أن الاستعراض العام لأهداف وخطط مؤسسات منظومة الأمم المتحدة هو وثيقة مهمة وانها تتضمن معلومات مفيدة ومن ثم ينبغي أن تقوم الأمانة العامة باكمالها ونشرها . وفي هذا الصدد ، نافشت اللجنة امكانية اصدار هذا المنشور في مناسبة الاحتفال بالذكرى الأربعين لانشاء الامم المتحدة .

التعاون الاقتصادى والتقني فيما بين البلدان النامية

٢٧٤ - احاطت اللجنة علما بالبيان الذى اعتمدته لجنة التنسيق الادارية في دورتها العادية الأولى المعقودة في نيسان/ابريل ١٩٨٤ . وأشير الى أن المجلس الاقتصادى والاجتماعي احاط علما في قراره ١٩٨٣/٥٠ بموافقة لجنة التنسيق الادارية في الاجتماع الثامن عشر في سلسلة الاجتماعات المشتركة بين لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الادارية ، على الاضطلاع باستعراض للعمل في مجال التعاون الاقتصادى والتقني فيما بين البلدان النامية ، بغية تحسين تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة ، وتقديم تقرير في هذا الشأن الى لجنة البرنامج والتنسيق بعد الاجتماع التاسع عشر في سلسلة الاجتماعات المشتركة .

٢٧٥ - وبعد ذلك قررت لجنة التنسيق الادارية اعداد بيان عن السياسة وناقشته في دورتها في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٣ واعتمدته في دورتها العادية الأولى في نيسان/ابريل ١٩٨٤ . وسينظر في هذا البيان في الاجتماع التاسع عشر في سلسلة الاجتماعات المشتركة بين لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الادارية الذى سيعقد في ٢ و ٣ تموز/يوليه ١٩٨٤ .

الشؤون البحرية

٢٧٦ - واحاطت اللجنة علما مع التقدير بالتقدم المحرز في اعمال متابعة تحليل برامج الانشطة على نطاق منظومة الأمم المتحدة في مجال الشؤون البحرية ، وبصفة خاصة من حيث متابعة اتفاقية الأمم المتحدة الثالثة لقانون البحار ومساعدة البلدان النامية في ميادين علم البحار والتكنولوجيا البحرية والهياكل الأساسية للخدمات المتعلقة بالمحيطات .

Digitized by UNOG Library

أنشطة منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة بنزع السلاح

٢٧٧ - أبلغت اللجنة أن جهات التنسيق التي عينت في منظومة الأمم المتحدة اجتمعت في ١٠ نيسان/ابريل ١٩٨٤ لبدء الأعمال التحضيرية ، في جملة أمور ، لتناول المسألة في لجنة التنسيق الادارية نفسها ، عملا بقرار الجمعية العامة ١٨٨/٣٨ ياء .

(ج) المسائل التنفيذية

٢٧٨ - فيما يتعلق بتبسيط وتوحيد اجراءات المعونة ، رحبت اللجنة بالخطوات التي تتبعها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لتبسيط وتوحيد اجراءات المعونة داخل منظومة الأمم المتحدة وأعربت عن أملها في مواصلة احراز التقدم في هذا الاتجاه .

٢٧٩ - وتناول عدد من الوفود مسألة الصلات التي تربط بين التعاون التقني والأنشطة الاستثمارية . وطلبت بعض الوفود ، مع أنها رحبت بالخطوات الموصوفة في التقرير مزيدا من التفاصيل بشأن التدابير المحددة الملموسة التي تتخذها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة حاليا . وأشار اعضاء آخرون الى مواقفهم التي اعلنوها بشأن هذه المسألة في محافل أخرى .

٢٨٠ - واستجابة لبعض الاستفسارات قام ممثل مكتب المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي بشرح خلفية الجهود الراهنة الرامية الى تشجيع التكامل بين التعاون التقني والأنشطة الاستثمارية ، أي ضرورة تمكين البلدان النامية من الاستفادة بصورة كاملة بقدراتها واستيعاب الاستثمارات سواء تلك التي تمول من مصادر عامة أو مصادر محلية خاصة أو التي تمول من مصادر خارجية . وأشار الى أن عنصر المساعدة التقنية في عمليات الاقراض التي تقوم بها مصارف التنمية المتعددة الأطراف يتزايد بحيث أصبح يبشر بامكانيات لزيادة التعاون فيما بين المصارف والجهات المقترضة منها ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ؛ وقد شجعت الجمعية العامة في قرارها ١٧١/٣٨ على هذه العملية .

٢٨١ - وهناك تدابير يجرى اتخاذها لتحسين تصميم مشاريع ما قبل الاستثمار عن طريق ادخال عنصر تعدد التخصصات وكذلك عن طريق توفير المعلومات ذات الصلة للحكومات المعنية لتمكينها من اتخاذ قرارات سليمة فيما يتعلق بالاستثمار ويجرى اقامة الاتصالات بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات التمويل المحتملة . ويجرى تنظيم دورات تدريبية للموظفين المشتغلين بالأنشطة السابقة للاستثمار وأخيرا ، ذكر ممثل مكتب المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي أن منظومة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ستستضيف اجتماعا مشتركا بين الوكالات يعنى بتشجيع الاستثمار

Digitized by UNOG Library

وذلك في أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ ، وان البنك الدولي قد عقد في أيار/مايو ١٩٨٤ حلقة دراسية لتشجيع مزيد من التعاون بين البنك الدولي والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة .

(د) مسائل الادارة والسياسات المؤسسية

ترشيد أعمال لجنة التنسيق الادارية

٢٨٢ - أعربت اللجنة عن ارتياحها لتخفيض عدد اجتماعات الهيئات الفرعية للجنة التنسيق الادارية فضلا عن تخفيض حجم الوثائق ؛ الا أنها رأت أنه من الممكن بل ومن المستصوب زيادة تحسين الحالة .

٢٨٣ - وأبلغت اللجنة بأن مكتب خدمات الأمانة العامة للمسائل الاقتصادية والاجتماعية قد أصدر تعميما اداريا عن عقد اجتماعات الهيئات الفرعية للجنة التنسيق الادارية ؛ وانه لا يمكن عقد أى اجتماع مشترك بين الوكالات دون سند تشريعي مناسب وعلاوة على ذلك لا بدّ أن تقدم الادارة الفنية تبريرات لأسباب عدم امكان تناول الموضوع بالمراسلة أو بطريقة الوكالة الرائدة . وتدرك لجنة التنسيق الادارية تماما مشكلة تكاثر الاجتماعات وتعمل على حلها .

٢٨٤ - وسلمت اللجنة بأن انشاء هيئات فرعية اضافية يكون في بعض الحالات نتيجة لقرارات تتخذها هيئات حكومية دولية ، ومثال ذلك ، الفريق المشترك بين الوكالات المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة الذى أنشئ عملا بقرار الجمعية العامة ٣٧/٢٥٠ . واقترح أحد الوفود تحويل فرقة العمل المعنية بالمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتابعة للجنة التنسيق الادارية الى هيئة دائمة ؛ ورأت اللجنة انه لا ينبغي اتخاذ أى قرار في هذا الصدد الى أن تعرف نتيجة المؤتمر .

٢٨٥ - وردا على أحد الاستفسارات أبلغت اللجنة بأن الهيئات الفرعية للجنة التنسيق الادارية تنشئ في بعض الحالات أفرقة فرعية ذات عضوية محدودة تحقيقا لمقتضيات الاقتصاد والفعالية ؛ فقد وفر مثلا اجتماع اللجنة الدائمة للجنة الاستشارية لتنسيق نظم المعلومات الفرصة لحل كثير من المشاكل ولم يتطلب الا سفر عدد صغير من الأشخاص فأمكن بذلك تجنب سفر جميع أعضاء اللجنة الاستشارية لتنسيق نظم المعلومات . وأمكن بذلك تحقيق أقصى قدر من التمثيل الوظيفي بأقل قدر من التكلفة .

٣ - تحفظ

٢٨٦ - أكد أحد الوفود موقفه وهو أن الأنشطة المنفذة بموجب مقرر لجنة البرنامج والتنسيق ١٩٨٢/٢٧ ، بما في ذلك الحملة الاعلامية على نطاق المنظومة التي تقوم بها لجنة الاعلام المشتركة للامم المتحدة ، يجب ألا تستخدم لممارسة الضغط على الحكومات .

Digitized by UNOG Library

باء - تقرير لجنة التنسيق الادارية عن التقدم الذى احرزته فرقة العمل المعنيـــة بالتنمية الريفية ، التابعة لها

١ - مقدمـــة

٢٨٧- في الجلسة ٤٩ المعقودة في ٢٢ أيار/مايو ، نظرت اللجنة ، تحت البند نفسه ، في تقرير لجنة التنسيق الادارية الخاص باستعراض وتقييم أعمال فرقة العمل المعنية بالتنمية الريفية والتابعة للجنة التنسيق الادارية ، منذ عام ١٩٨١ (E/1984/50) . للاطلاع علـى استنتاجات وتوصيات اللجنة ، انظر الفصل العاشر ، الفرع زاى ، الفقرة ٣٨٢ .

٢٨٨- أشار الامين العام المساعد لتخطيط وتنسيق البرنامج ، في بيانه الاستهلالـي ، الى ان اللجنة كانت قد نظرت أول الأمر في أعمال فرقة العمل المعنية بالتنمية الريفية فـي سياق التخطيط المشترك . وان لجنة التنسيق الادارية انشأت فرقة العمل في الأصـــل عام ١٩٧٦ كعملية تجريبية رئيسية تشمل التخطيـط المشـترك في الأنشـطة التنفيذيـــة والانشطة البرنامجية على السواء . وأضاف ان لجنة البرنامج والتنسيق قامت ، خلال النصف الثاني من السبعينات ، باستعراض التقدم المحرز على أساس سنوى عن طريق التقريـــر السنوى الاستعراضي للجنة التنسيق الادارية . ومضى قائلا انه في أعقاب المؤتمر العالمـي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية ، نظرت اللجنة في تحليل للبرامج على نطاق المنظومـة في مجال التنمية الريفية ، وقد كان في هذا السياق أن قامت فرقة العمل التابعة للجنـة التنسيق الادارية باعادة تقييم أعمالها ووضع برنامج عمل جديد لها . وأضاف ان اللجنـة قبلت برنامج العمل هذا ، مشيرة الى ان برنامج العمل المتعلق بالمؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية قد حـدد عددا من المهـام للعمل المشترك بين الوكـالات وان برنامج العمل المقترح لفرقة العمل نفسه قد صمم بحيث يعطي نواتج محددة ذات فائـدة مباشرة للحكومات ضمن فترة زمنية محدودة (١٨) . وطلبـت اللجنة كذلك اعداد تقييـم للتقدم المحرز ، من حيث النتائج الملموسة التي حققتها فرقة العمل ، وتقديمـه الـى دورتها الرابعة والعشرين .

٢٨٩- ولاحظ الأمين العام المساعد انه ، بالاضافة الى المجالات الثلاثة ذات الأولوية ، التي حددت من قبل كمجالات للتعاون بين الوكالات ، وهي (أ) العمل المشترك عـلى الصعيدين القطرى والاقليمي ، و (ب) رصد المشاركة الشعبية في التنمية الريفيـــة ، و (ج) رصد وتقييم التنمية الريفية ، اقترحت فرقة العمل استكشاف مجال اضافي ، هـــو الهيكل الأساسي الادارى والمؤسسي للتنمية الريفية ، بوصفه مجالا ممكنا للنشـــاط فـي المستقبل . وأضاف ان المهام المطلوبة لانشاء مثل هذا الهيكل الأساسي مبينة في الفقرة

Digitized by UNOG Library

١١٤ من الفرع "ثامنا" (واو) من تقرير فرقة العمل . واسترعى انتباه اللجنة الى الفقرة ١١٥ من التقرير ، وهي الفقرة التي تصف اجراءات التشغيل المقترحة لتنفيذ برنامج العمل المقبل المقترح لفرقة العمل . وختاما ، رأى ان اللجنة قد ترغب في ان تستعرض مرة اخرى منجزات فرقة العمل واتجاه أعمالها في موعد اقصاه ١٩٨٨ .

٢ ـ المناقشة

٢٩٠ـ اعربت اللجنة عن ارتياحها لتقرير لجنة التنسيق الادارية وأشادت بنوعية وفائدة المعلومات التي جاءت في ذلك التقرير . ولاحظت اللجنة ان التقرير ينبغي على تقييم دقيق لأعمالها هي من جانب فرقة العمل وانه يعطي صورة موضوعية لواقع الحال . ووافقت اللجنة على انه مازال ثمة الكثير مما يجب عمله في هذا المجال ؛ ولكنها اقرت بأن فرقة العمل تعمل في الاتجاه الصحيح ، وان منجزاتها الماضية جديرة بالثناء .

٢٩١ـ وأكدت اللجنة ان التنمية الريفية مجال ذو أهمية قصوى . وخصوصا للبلدان النامية حيث تعيش غالبية السكان في المناطق الريفية ؛ وقالت ان على مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ان تواصل وتعزز انشطتها في هذا المجال .

٢٩٢ـ شدّد بعض الوفود على الحاجة الى تقوية التنسيق بين الوكالات المعنية فيما يتعلق بالمشاريع الميدانية . وأشار البعض الى انه ينبغي لفرقة العمل أن تواصل اهتمامها بالمجالات التي ركز عليها المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية .

٢٩٣ـ أشار بعض الوفود موضوع توفر الموارد في منظومة الأمم المتحدة لأنشطة التنمية الريفية وأعربوا عن قلقهم للانخفاض في نسبة مجموع الاقراض من البنك الدولي والمؤسسة الانمائية الدولية لمشاريع التنمية الزراعية والريفية .

٢٩٤ـ لاحظت اللجنة ان برنامج العمل المقبل المقترح لفرقة العمل واف وشامل على ان تنفيذه يجب ان يتم بطريقة مرنة .

Digitized by UNOG Library

الفصل الثامن

تقارير وحدة التفتيش المشتركة

المناقشة

٢٩٥- في الجلسة ١٣ ، المعقودة في ١ أيار/مايو ، اجرت اللجنة مناقشة موجزة ، بشأن البند المعنون " تقارير وحدة التفتيش المشتركة " ، اعرب في اثنائها عدة وفود عن الرأى القائل بأن تقارير وحدة التفتيش المشتركة لا تنال دراسة كافية من قبل اللجنة وانه من المستصوب ان تنظر اللجنة في التقارير قبل تقديمها الى الجمعية العامة أو الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي أو الهيئات الحكومية الدولية الاخرى . للاطلاع على استنتاجات وتوصيات اللجنة ، انظر الفصل العاشر ، الفرع حاء ، الفقرتان ٣٨٧ و ٣٨٨ .

Digitized by UNOG Library

الفصل التاسع

جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والعشرين للجنة

٢٩٦- عملا بالفقرة ٢ (هـ) من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٧٩/٤١ المؤرخ في ١٠ أيار/مايو ١٩٧٩، وبالفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة ٣٤/٥٠ المؤرخ في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩، ستقدم اللجنة الى المجلس والى الجمعية العامة للاستعراض جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة والعشرين مشفوعا بالوثائق المطلوبة.

٢٩٧- الدورة الخامسة والعشرون للجنة، التي ستعقد في ١٩٨٥، ستستمر أربعة أسابيع، وفقا للصلاحيات المقررة. وستكون الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ هي البند الرئيسي للمناقشة في تلك الدورة.

٢٩٨- في الجلسة ٥٧ المعقودة في ١ حزيران/يونيه، نظرت اللجنة في جدول الأعمال المؤقت والوثائق لدورتها الخامسة والعشرين استنادا الى مشروع له اعدته الأمانة العامة (E/AC.51/1984/L.1). وفي الجلسة نفسها، قررت اللجنة ان تؤجل الى اجتماعها التنظيمي في عام ١٩٨٥ مسألة تحديد الدورة التي ينظر اثناءها في تقرير لجنة التنسيق الادارية المعنون "استعراض الاعمال في ميدان التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية". للاطلاع على توصيات اللجنة، انظر الفصل العاشر، الفرع طاء، الفقرة ٣٨٩.

Digitized by UNOG Library

الفصل العاشر

الاستنتاجات والتوصيات

ألف - تنظيم الدورة

٢٩٩ - في الجلسة الثانية المعقودة في ٢٤ نيسان/ابريل ، قررت اللجنة أن يشغل من الآن فصاعدا منصب الرئيس ومناصب اعضاء المكتب الآخرين بالتناوب سنويا بين المجموعات الاقليمية . وفي الجلسة ٥٧ المعقودة في ١ حزيران/يونيه ، رجت اللجنة من رئيسها عقد مشاورات غير رسمية مع اعضاء المكتب لوضع اسلوب ملائم للتناوب لتنظر فيه اللجنة في دورتها التنظيمية المقبلة .

٣٠٠ - وفي الجلسة ٥ ، المعقودة في ٢٥ نيسان/ابريل ، وجه الرئيس أنظار اللجنة الى رسالة مؤرخة في ٥ نيسان/ابريل ١٩٨٤ (E/AC.51/1984/L.3) وموجهة اليه من رئيس لجنة المؤتمرات فيما يتعلق بقرار الجمعية العامة ٣٢/٣٨ هاء بشأن مراقبة الوثائق والحد منها . وقررت اللجنة ان تطلب الى الأمين العام دراسة جميع المنشورات المتكررة للأمم المتحدة في ضوء المعايير التي وضعتها الجمعية العامة في القرار ٣٢/٣٨ هاء ، وتقديم تقرير بشأنها الى لجنة البرنامج والتنسيق التي ستنظر في ذلك التقرير في سياق استعراض الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ .

باء - التنقيحات المقترحة للخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩

١ - التنقيحات المقترح ادخالها على الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ لادماج الآثار البرنامجية للقرارات والمقررات التي اتخذتها الأجهزة الحكومية الدولية أو المؤتمرات الدولية (١٩)

(أ) النتائج

٣٠١ - خلصت اللجنة استنادا الى استعراضها التفصيلي للتنقيحات المقترحة من الأمين العام على الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ (٢٠) ، الى عدة نتائج عامة .

Digitized by UNOG Library

٣٠٢ ــ ووافقت اللجنة على ان التنقيحات المقترحة تمثل بشكل جيد وشامل جميع الولايات الجديدة التي لها آثار برنامجية على ميزانيات فترات السنتين التالية . والبرامج الرئيسية الـ ١٥ التي اقترح الأمين العام بشأنها تنقيحات هي برامج مناسبة، الا أن هناك برنامجين رئيسيين آخرين رأت اللجنة أن الأمر يقتضي اجراء بعض التعديلات فيهما ومن ثم اقترحت بعض التغييرات . وعند النظر في المقترحات وافقت اللجنة بوجه عام على تفسير الولايات التشريعية الجديدة ، ولو ان هذه التفسيرات كانت في بعض الحالات متوسعة أكثر من اللازم ولم تستند بعض المقترحات القاضية باضافة أو حذف بعض الأنشطة الى ولاية تشريعية صريحة . ومن الناحية الأخرى ، لم تفسر في بعض الحالات الولايات التشريعية تفسير متسعا بما فيه الكفاية . واتفق عامة على أن التنقيحات المقترحة على الخطة المتوسطة الأجل لا ينبغي ان تكون مجرد تجميع لولايات تشريعية جديدة. وأشير الى ان بعض التنقيحات المقترحة لم تأت نتيجة لاعتماد ولايات جديدة بل كانت بالأحرى نتيجة لعدم وجود الموارد الخارجة عن الميزانية التي كانت متوقعة أو الى ارتفاع معدل الشواغر في بعض اللجان الاقليمية ارتفاعا غير متناسب .

٣٠٣ ــ وانتقلت اللجنة الى الاعتبارات المنهجية ، وكان من رأيها انه لا تزال توجد فجوات في تطبيق الاجراءات التي حددتها الجمعية العامة في القرار ٣٤/٢٢٤ . وعلى الرغم من أن اللجنة تدرك المشاكل التي ينطوى عليها الأمر فيما يتعلق بالاشتراك الآني المنسق للهيئات الحكومية الدولية القطاعية والاقليمية في استعراض مقترحات الخطة ، فانها حثت الأمانة العامة على بذل كل جهدها لتنفيذ الأحكام ذات الصلة الواردة في قرار الجمعية العامة ٣٤/٢٢٤ في هذا الصدد تنفيذا تاما . ورأت اللجنة ان الصلة بين الخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية بحاجة الى تفسير دقيق . ولاحظت أن بعض التنقيحات البرنامجية الواردة في التنقيحات المقترحة على الخطة المتوسطة الأجل ظهرت من مقررات برنامجية كانت قد اعتمدت في اطار الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٨٤ ــ ١٩٨٥ . وتدرك اللجنة ان القيود الزمنية قد تقتضي اتباع هذا الاجراء في بعض الأوقات ولكنها أكدت من جديد ان الخطة المتوسطة الأجل يجب ان تظل الاطار الأساسي لميزانيات فترات السنتين في المستقبل .

٣٠٤ ــ وكانت هذه أول دراسة استعراضية تقوم بها اللجنة للتنقيحات المقترحة على الخطة المتوسطة الأجل منذ اعتماد خطة تقوم على المنهجية الجديدة . وليس من الممكن بعد صياغة توصيات رسمية باجراء تغييرات في المنهجية . ومع ذلك ، وبغية الاسهام في تحسين تنقيح الخطة في المستقبل ، اقترحت اللجنة ما يلي : (أ) بذل

Digitized by UNOG Library

مزيد من الجهد ، في التنقيحات المتعلقة بفقرات محددة ، لتعيين الولايات التشريعية الجديدة التي تستند اليها التنقيحات المقترحة ؛ (ب) وبذل جهود أكثر تنظيما من أجل التطبيق الكامل للمنهجية التي اقرتها الجمعية العامة في القرار ٣٤/٢٢٤ ، وبصفة خاصة فيما يتعلق باشتراك الهيئات الحكومية الدولية القطاعية والاقليمية . وأقرت اللجنة الشكل الذى تقدم به التنقيحات ، التزام الأمين العام بتفيسير الولايات التشريعية وترجمتها الى مقترحات برنامجية .

(ب) التوصيات

الفصل ١ ــ انشطة الشؤون السياسية وشؤون مجلس الأمن

٣٠٥ ــ أوصت اللجنة الجمعية العامة بأن تعتمد التنقيحات المقترحة (٢٠) على الفصل ١ من الخطة المتوسطة الأجل مع التعديلات التالية :

(أ) الفقرة الفرعية ١ ــ ١٢ '٢' ــ تصاغ العبارة " أن تقوم به المنظمة من عمل " بحيث تصبح " أن يتخذه الأمين العام من تدابير " ؛

(ب) الفقرة الفرعية ١ ــ ١٤ '٣' ــ تحذف عبارة " وبشأن المنطقة المتجمدة القطبية الجنوبية " الواردة بعد عبارة " انشاء خدمات مرجعية بشأن منطقة البحر المتوسط " ؛

(ج) الفقرة ١ ــ ١٥ ــ يشار الى قرار الجمعية العامة ٣٨/٨٠ المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ ؛

(د) الفقرة الفرعية ١ ــ ٢٣ '١٦' ــ تضاف في نهاية الفقرة الفرعية عبارة " انتهاكا لقرارات الأمم المتحدة " .

الفصل ٢ ــ الشؤون السياسية الخاصة والبعثات الخاصة

الفقرة الفرعية ٢ ــ ٤ '١' ــ يشار الى قرار الجمعية العامة ٣٨/٥٨ جيم المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ .

الفصل ٣ ــ العدل والقانون الدوليان

٣٠٦ ــ أوصت اللجنة الجمعية العامة بأن تعتمد التنقيحات المقترحة (٢٠) على الفصل ٣ من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤ ــ ١٩٨٩ مع التعديل الاضافي التالي على الخطة المتوسطة الأجل (٢١) :

Digitized by UNOG Library

الفقرة ٣-٢٣ تورد اشارة الى قرار الجمعية العامة ٣٨/١٤٠ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ .

الفصل ٤ - الشؤون السياسية والوصاية وانهاء الاستعمار

٣٠٧ - أوصت اللجنة الجمعية العامة بأن تعتمد التنقيحات المقترحة (٢٠) على الفصل ٤ من الخطة المتوسطة الأجل مع التعديلات التالية :

(أ) الفقرة ٤ - ٦٣ - يستعاض عن النص المنقح المقترح للفقرة ٤ - ٦٣ بالنص التالي :

" (ب) الأهداف

" ٤ - ٦٣ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى : '١' مساعدة الأمين العام في انجاز ولايات المساعي الحميدة والمساعدة المستمدة من القرارات المذكورة أعلاه ، فضلا عن أي قضايا أخرى قد يرى الأمين العام احالتها الى الادارة؛ '٢' والقيام ، بالتعاون مع سائر الادارات والمكاتب ، بمساعدة الأمين العام في أداء مسؤولياته بموجب الميثاق والمهام الأخرى الموكولة اليه بالاضافة الى القضايا الأخرى التي قد يرغب الأمين العام في اسنادها للادارة ." ؛

(ب) الفقرة ٤ - ٦٤ - تحذف بعد كلمة " المحددة " عبارة " وكذلك التحذير المبكر من مناطق النزاع المحتملة " ؛

(ج) الفقرة الفرعية ٤ - ٦٥ '١' - تحذف بعد عبارة " القيام بمسؤولياته" كلمة " السياسية " ؛

(د) الفقرة الفرعية ٤ - ٦٥ '٤' - يدرج بعد عبارة " الأمين العام " النص التالي " بما في ذلك جمع وتجهيز المعلومات ذات الصلة بالتعاون مع سائر الادارات والمكاتب المعنية " ؛

(هـ) الفقرة الفرعية ٤ - ٦٥ '٥' - تحذف هذه الفقرة الفرعية .

الفصل ٩ - الاعلام

٣٠٨ - أوصت اللجنة الجمعية العامة بأن تعتمد التعديل التالي للخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ (٢) :

Digitized by UNOG Library

الفقرة ٩ ــ ٢٥ ــ يضاف في نهاية الفقرة العبارة التالية " والذكرى السنوية الأربعين لانشاء الأمم المتحدة " .

الفصل ١٠ ــ قضايا التنمية وسياساتها

٣٠٩ ــ أوصت اللجنة الجمعية العامة بأن تعتمد التنقيحات المقترحة (٢٠) على الفصل ١٠ من الخطة المتوسطة الأجل ، مع التعديلات التالية :

(أ) الفقرة الفرعية ١٠ ــ ٤٨ ' ٢ ' ــ يستعاض عن عبارة " بغية الاقلال من المفارقات المحتملة في نظام الضرائب الوطني ومقاومة التهرب من الضرائب وتجنبها على الصعيد الدولي " ؛ بعبارة " لمكافحة تجنب الضرائب والتهرب منها على الصعيد الدولي والاقلال على قدر الامكان من المفارقات الموجودة في نظم الضرائب " ؛

(ب) الفقرة ١٠ ــ ٤٩ ــ يستعاض عن النص الوارد بعد عبارة " لاتفاقية الأمم المتحدة النموذجية المتعلقة بالازدواج الضريبي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية " بالنص التالي : " سيمكن البلدان النامية من اجتذاب مبالغ أكبر من الموارد الأجنبية لتكميل مواردها المالية المحلية . " ؛

(ج) الفقرة ١٠ ــ ٥٣ ــ يجب ايراد اشارة الى قرار الجمعية العامة ٣٨/١٩٦ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٣ ؛

(د) الفقرة الفرعية ١٠ ــ ٨٢ ' ١ ' ــ تضاف في نهاية الفقرة عبارة " وفقا لتوصيات الجمعية العامة واللجنة الاقتصادية لافريقيا " ؛

(هـ) الفقرة الفرعية ١٠ ــ ٨٢ ' ٣ ' ــ يستعاض عن عبارة " درجة التنفيذ التي تنالها خطة " بالعبارة التالية : " درجة تنفيذ المقررات التشريعية المتعلقة بخطة " ؛

(و) الفقرة ١٠ ــ ٨٤ ــ في نهاية الفقرة تضاف عبارة " وسيستفاد الى الحد الممكن بالمعلومات المتاحة في المنظمات القطاعية ذات الصلة " .

Digitized by UNOG Library

الفصل ١٢ــ البيئـــة

٣١٠ــ أوصت اللجنة الجمعية العامة بأن تعتمد التنقيحات المقترحة (٢٠) على الفصل ١٢ من الخطة المتوسطة الأجل، مع التعديل التالي :

الفقرة الفرعية ١٢ــ٢٠ (هـ) ــ تضاف في نهاية الفقرة الفرعية العبارة التالية: بالاضافة الى تنمية مصائد الاسماك الداخلية والزراعة المائية " ؛

٣١١ــ كذلك أوصت اللجنة بالتعديلين التاليين للخطة المتوسطة الأجل (٢١) :

(أ) الفقرة ١٢ــ٦١ ــ تضاف اشارة الى قرار اللجنة الاقتصادية لأوروبـــا ميم (د ــ ٣٩) ؛

(ب) الفقرة ١٢ــ٦٤ ــ تضاف العبارة التالية في نهاية الفقرة : " وضـــع استراتيجية طويلة الأجل لحماية البيئة والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية حتى عـــام ٢٠٠٠ " .

الفصـل ١٤ــ المستوطنات البشريـة

٣١٢ــ أوصت اللجنة الجمعية العامة بأن تعتمد التنقيحات المقترحة (٢٠) على الفصل ١٤ من الخطة المتوسطة الأجل، مع التعديل التالي :

الفقرة ١٤ــ٩٨ــ تحذف الجملة الاخيرة من الفقرة التي نصها كالتالي : " وسيوضع اساس نظري ومنهجي لتخطيط سياسات واستراتيجيات بديلة للمنظمات الحكومية والخاصة، في هذا الميدان " .

الفصـل ١٦ ــ التجارة الدولية وتمويل التنمية

٣١٣ــ أوصت اللجنة الجمعية العامة بأن تعتمد التنقيحات المقترحة (٢٠) على الفصـل ١٦ من الخطة المتوسطة الأجل، مع التعديلات التالية :

(أ) الفقرة ١٦ــ١٤ــ في الجملة الثانية، وبعد عبارة " والادارة المستمـــرة والمؤكدة بشكل متزايد والفعالة للمديونية الخارجية "، تضاف العبارة التالية : " عند الاقتضاء بما ينطوى على الالتزام بتنفيذ قرار مجلس التجارة والتنمية ٢٢٢ (د ــ ٢١) على النحو المرتأى في الفقرة ٤ من قرار الاونكتاد ١٦١ (د ــ ٦)" . ؛

(ب) الفقرة ١٦ــ٢٢ــ في الجملة الاولى، وبعد عبارة " النواحي التالية " يضاف ما يلي : " (أ) اجراء مشاورات مستمرة مع رئيس نادى باريس ومع المنظمات المتعددة الأطراف

Digitized by UNOG Library

والحكومات المتصلة بالموضوع لتوسيع أساس استعراض تنفيذ قرار مجلس التجارة والتنمية ٢٢٢ (د-٢١) على النحو الوارد في الفقرة ٦ من قرار الاونكتاد ١٦١ (د-٦) ؛ " ويعاد ترقيم الفقرات الفرعية من (ب) الى (د) تبعا لذلك ؛

(ج) الفقرة الفرعية ١٦-٢٧ ' ١ ' يستعاض عن هذه الفقرة الفرعية بالنص التالي :

" للعمل ، من أجل السلع الاساسية غير المشمولة باتفاقات سلعية دولية ، على اجراء حوار بشأن المشاكل المتصلة بها والسياسات الممكنة لمعالجتها في اطار أهداف البرنامج المتكامل للسلع الاساسية ؛ وللقيام ، في مجال السلع الاساسية ذات الاهمية التصديرية الخاصة لدى البلدان النامية غير المشمولة بالاتفاقات أو الترتيبات السلعية الدولية ، بدراسة لجدوى اتفاقات أو ترتيبات مؤقتة ، حسب الاقتضاء ، يمكن ان تطبقها البلدان المنتجة والمستهلكة المعنية بالأمر تطبيقا مؤقتا بهدف تخفيف حدة الانهيارات المفاجئة في الأسعار " . ٤

(د) الفقرة ١٦-٢٨ بعد عبارة " البحث والتطوير " يصبح النص كما يلي : " وتنمية تجهيز السلع الاساسية ومشاكل تتصل بغرض الوصول الى الأسواق والحاجة الى تفادي اضطراب الاسواق الدولية للسلع الاساسية نتيجة للتخلص من الاحتياطيات والمخزونات غير التجارية الموجودة لدى الحكومات او تقليل هذه الاضطرابات الى ادنى حد " . ؛

(هـ) الفقرة ١٦-٢٩ يستعاض عن التنقيح المقترح بما يلي :

" سيجرى بحث جدوى الاتفاقات أو الترتيبات المؤقتة ، المتعلقة بالسلع الاساسية ذات الاهمية الخاصة لدى البلدان النامية غير المشمولة باتفاقات او ترتيبات سلعية دولية ، والتي يمكن للبلدان المنتجة والمستهلكة المعنية بالأمر تطبيقها على اساس مؤقت بهدف تخفيف حدة الانهيارات المفاجئة في الاسعار ؛ وستجرى دراسة مشكلة اضطراب الاسواق الدولية للسلع الاساسية نتيجة للتخلص من الاحتياطيات والمخزونات غير التجارية الموجودة لدى الحكومات " . ؛

(و) الفقرة ١٦-٣٤ في الجملة الثانية ، تكون بدايتها على النحو التالي : " وفي هذا الصدد ، سيدعى الى الانعقاد فريق خبراء مخصص ، سيكون من جملة أشكال الدعم المقدمة اليه قيام الامانة باعداد تقارير تحلل الحاجة الى " ؛

(ز) الفقرة الفرعية ١٦-٤٠ ' ١ ' ، السطور من الرابع الى السادس - تعدل عبارة الغاء العراقيل التجارية غير المبررة في التشريعات والانظمة والاجراءات التجارية القائمة فيما يتعلق بالرسوم المفروضة لمنع اغراق الاسواق بالسلع والرسوم التعويضية " لتصبح

Digitized by UNOG Library

" استعراض التشريعات والانظمة والاجراءات التجارية القائمة فيما يتعلق بالرسوم المفروضة لمنع اغراق الاسواق بالسلع والرسوم التعويضية ضمانا لعدم وجود معوقات غير مبررة تقف في وجه تجارة البلدان الاخرى، لا سيما تجارة البلدان النامية . " ؛

(ح) الفقرة الفرعية ١٦-٤ ' ١ ' السطر ١٤- يستعاض عن النص التالي لعبارة " وتقسيم العمل دوليا بصورة فعّالة " بالنص التالي :

" وتقديم مقترحات لتعزيز وتحسين نظام التجارة بغية اعطائه طابعا اكثر عالمية وحركية، فضلا عن جعله اكثر استجابة لحاجات البلدان النامية وداعما للنمو والتنمية الاقتصاديين المعجلين، لا سيما في البلدان النامية ؛ ولزيادة التفهم لدور الخدمات في عملية التنمية ؛ واستعراض التنمية في التجارة الدولية لا سيما ما ينشأ منها نتيجة لاجراء المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف وبوجه خاص اثرها على تجارة البلدان النامية " . ؛

(ط) الفقرة ١٦-٤١- يستعاض عن الجملة الثانية بما يلي :

" وبالاضافة الى ذلك، تترك البيئة الاقتصادية العالمية آثارا في سير النظام التجاري وقدرته على تلبية احتياجات النمو والتنمية الاقتصاديين المعجلين، لا سيما التنمية والنمو الاقتصاديين للبلدان النامية . وتمثل الخدمات ظاهرة متعاظمة على الصعيد العالمي تحتاج الى المزيد من الدراسة والتفهم " . ؛

(ى) الفقرة ١٦-٤٢- تضاف الجملة التالية بعد الجملة الرابعة مباشرة :

" وسيجرى تركيز اهتمام خاص على التدابير المؤثرة في هذه التجارة والتطورات الحادثة في النظام التجاري الدولي والناشئة عن جملة أمور من بينها تنفيذ الاتفاقات التي يتم التوصل اليها في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف " . ؛

(ك) الفقرة الفرعية ١٦-٥٠ ' ٢ '- يستعاض في نهاية الفقرة الفرعية عن عبارة " ومؤسساتها التجارية الحكومية " بعبارة " ومن التعاون فيما بين المؤسسات التجارية الحكومية " ؛

(ل) الفقرة الفرعية ١٦-٦٢ ' ١ ' - يستعاض عن عبارة " وتشجيع وضع " الواردة في بداية النص بعبارة " ومواصلة الاعمال المتعلقة بوضع " ؛

(م) الفقرة ١٦-٧٤ - يحذف التنقيح المقترح ؛

Digitized by UNOG Library

(ن) الفقرة الفرعية ١٦-٧٨ '٢'- في الجزء الاخير من الجملة، يستعاض عن عبارة " الاسرع والفعّال " بعبارة " التام العاجل " ؛

(س) في سياق المناقشة التي اجرتها اللجنة بشأن البرنامج الفرعي ١ من البرنامج ٦ الوارد في الفصل ١٦، استرعت اللجنة انتباه الامانة العامة الى الحاجة الى التنسيق مع برنامج الامم المتحدة الانمائي والبنك الدولي في تنفيذ الاستراتيجية على النحو المتوخى في اطار ذلك البرنامج الفرعي ؛

(ع) الفقرة الفرعية ١٦-٨٤ '١'- في نهاية الفقرة الفرعية تضاف عبارة " في البلدان النامية غير الساحلية ؛ " ؛

(ف) الفقرة ١٦-٨٥ - يستعاض عن الجملة الاولى بما يلي :

" سيتم القيام، على اساس تجريبي، بتقييم امكانات اعادة تشكيل اقتصادات البلدان النامية غير الساحلية من خلال النهوض بصناعات بدائل الواردات التي تنتج بضائع ذات حجم كبير وقيمة منخفضة وتطوير منتجات مرتفعة القيمة وصغيرة الحجم بقصد التصدير " . ؛

(ص) الفقرة ١٦-١٦٧ - يشار الى قرار اللجنة ٤٦٤ (د-٢٠) .

٣١٤- كذلك أوصت اللجنة الجمعية العامة بالتعديل التالي للخطة المتوسطة الأجل (٢١) :

الفقرة ١٦-٧٤ - في نهاية الجملة الثانية يضاف النص التالي :

"،بما في ذلك التعاون الصناعي، والتخصص في الانتاج والترتيبات التعويضية، واقامة قدرات انتاجية جديدة في البلدان النامية، والتعاونيات الهادفة الى تدعيم القاعدة الصناعية ؛ والتعاون الاقتصادي والتقني في ميدان الزراعة (المجمعات الصناعية - الزراعية) ؛ والاتجاهات الاخيرة في التعاون الاقتصادي الطويل الاجل بين الشرق والغرب وأشكاله القائمة ؛ وتحليل لتطور مختلف اشكال التعاون الاقتصادي في التقارير السنوية المتعلقة بالاتجاهات والسياسات . " .

الفصل ١٧- الموارد الطبيعية

٣١٥- أوصت اللجنة الجمعية العامة بأن تعتمد التنقيحات المقترحة (٢٠) على الفصل ١٧ من الخطة المتوسطة الاجل، مع التعديل التالي :

البرنامج ٦- الموارد الطبيعية في غربي آسيا (اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا)

يحذف التنقيح المدخل على البرنامج الفرعي ٢ (الموارد المائية) .

Digitized by UNOG Library

الفصل ٢٠ ــ العلم والتكنولوجيا

٣١٦ ــ أوصت اللجنة الجمعية العامة بأن تعتمد التنقيحات المقترحة(٢٠) للفصل ٢٠ من الخطة المتوسطة الأجل ، مع التعديلين التاليين :

(أ) الفقرة الفرعية ٢٠ ــ ٤٥ ' ١ ' ــ تحذف العبارة الأخيرة ونصها : " وانتخاب أعضاء المجلس التنفيذي وفقا للمعايير التي حددتها الجمعية العامة " ؛

(ب) يعدل عنوان البرنامج الفرعي ٣ التابع للبرنامج ٧ ، وهو " رصد نواحي التقدم الرئيسية في ميدان العلم والتكنولوجيا " ، الى : " الاستيعاب والتطبيق والرصد " .

الفصل ٢١ ــ التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية

٣١٧ ــ أوصت اللجنة الجمعية العامة بأن تعتمد التنقيحات المقترحة(٢٠) للفصل ٢١ من الخطة المتوسطة الأجل ، مع التعديلات التالية :

(أ) الفقرة الفرعية ٢١ ــ ٢٠ ' ١ ' ــ يستعاض عن هذه الفقرة الفرعية بما يلي :

" ' ١ ' الأهداف الحكومية الدولية : صياغة سياسات واستراتيجيات للادماج الاجتماعي عن طريق مشاركة السكان بأسرهم ، مع التأكيد بصورة خاصة على المرأة وفئات محددة أخرى " ؛

(ب) الفقرة ٢١ ــ ١٢ ــ في نهاية الجملة الأولى ، تعدل عبارة " وبصفة خاصة التعاونيات ، بزيادة المشاركة الشعبية في عملية التنمية " لتصبح " وبصفة خاصة عن طريق المنظمات ومن بينها التعاونيات ، لتحقيق المشاركة الفعالة للسكان في التنمية " ؛

(ج) الفقرة الفرعية ٢١ ــ ٣٦ ' ١ ' ــ يستعاض عن لفظة " وضع " بعبارة " المساعدة في تعزيز " .

٣١٨ ــ كذلك أوصت اللجنة بالتعديلين التاليين للخطة المتوسطة الأجل (٢١) :

(أ) الفقرة ٢١ ــ ٩ ــ يستعاض عن الاشارة الى " قرار الجمعية العامة ١٩/٣٦ " بالاشارة الى " قرار الجمعية العامة ٢٥/٣٨ " ؛

(ب) الفقرة ٢١ ــ ٣٤ ــ في نهاية الجملة الثانية ، تضاف العبارة التالية : " وتوطيد السلم العالمي " .

Digitized by UNOG Library

الفصل ٢٢ ــ الاحصاءات

٣١٩ ــ أوصت اللجنة الجمعية العامة بأن تعتمد التنقيحات المقترحة (٢٠) للفصل ٢٢ من الخطة المتوسطة الأجل ، مع التعديل التالي للخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤ ــ ١٩٨٩ (٢١) :

الفقرة ٢٢ ــ ٢٧ ــ تعدل الجملة الأولى لتصبح : " سيستمر العمل بشأن اعداد منهجية لحولية لاحصاءات تجارة التوزيع ، بهدف البدء في نشرها " .

٣٢٠ ــ استصوبت اللجنة الاقتراح الداعي الى نشر " تقرير احصاءات السكان والأحوال المدنية " ، المشار اليه في الفقرة ٢٢ ــ ٤٣ من الخطة المتوسطة الأجل (٢١) على أساس سنوي بحيث يستكمل كل ثلاثة شهور فيما يتعلق حصرا بالجداول التي تتضمن بيانات جديدة . ورجت اللجنة من الأمانة العامة ان تدرس أساليب بديلة لنشر هذا التقرير بهدف اختيار اسلوب يلبي احتياجات المستعملين بطريقة تحقق القدر الأكبر من السرعة والوفر .

الفصل ٢٤ ــ النقل والمواصلات والسياحة

٣٢١ ــ أوصت اللجنة الجمعية العامة بأن تعتمد التنقيحات المقترحة (٢٠) للفصل ٢٤ من الخطة المتوسطة الأجل ، مع التعديل التالي :

الفقرة ٢٤ ــ ٣٣ ــ في نهاية الجملة الأولى من الفقرة ، يضاف ما يلي : " وفقا للترتيبات المعقودة بين أمانتي الاونكتاد والمنظمة الدولية للملاحة البحرية ، تلافيا لازدواج الأعمال المحتمل بينهما " .

٣٢٢ ــ كذلك أوصت اللجنة بالتعديل التالي للخطة المتوسطة الأجل (٢١) :

الفقرة ٢٤ ــ ٤٠ ــ في نهاية الفقرة ، تضاف العبارة التالية :

" وسيضطلع بأعمال هذا البرنامج وفقا للترتيبات المعقودة بين أمانتي الأونكتاد والمنظمة الدولية للملاحة البحرية ، تلافيا لازدواج الأعمل المحتمل بينهما " .

الفصل ٢٥ ــ الشؤون البحرية

٣٢٣ ــ أوصت اللجنة الجمعية العامة بأن تعتمد التنقيحات المقترحة (٢٠) للفصل ٢٥ من الخطة المتوسطة الأجل ، مع التعديلين التاليين :

Digitized by UNOG Library

(أ) الفقرة ١٣ — في بداية الجملة الأخيرة ، يستعاض عن عبارة " ولا بد من توقع " بعبارة " ويتوقع " ؛

(ب) الفقرة ٢٥ — ٦٦ — يستعاض عن الجملة الأخيرة بالنص التالي : " ونظرا لأن الكثير من الخصائص والموارد الجيولوجية المعروفة موزع عبر الحدود الوطنية ، فانه من الضروري لأنشطة الاستكشاف والتحقيقات والبحوث الرامية الى الحصول على هذه المعلومات ان تتجاوز الحدود الوطنية " .

٢ — اعداد وثائق الميزانية البرنامجية المقترحة (٢٢)

٣٢٤ — أعربت اللجنة عن ارتياحها لجهود الأمين العام لتحسين عملية اعداد الميزانية ولضمان تقديم وثائق الميزانية في حينها . بيد أن الحاجة تدعو الى أن تنتهي هذه الجهود بتحسينات كبيرة في عرض مقترحات الميزانية لفترة السنتين ١٩٨٦—١٩٨٧ . وترى لجنة البرنامج والتنسيق ان من المفيد ارفاق تواريخ التقديم مع كل ملزمة ، ودعت الأمانة العامة الى ابقاء هذا الاقتراح نصب عينيها .

٣٢٥ — ورأت اللجنة ، مع تعليقها المواتي على عزم الأمانة العامة على تقديم تعليمات الميزانية البرنامجية على شكل كتيب (انظر E/AC.51/1984/10 ، الفقرة ٤) ، ان محتوى الكتيب يجب أن يعكس الأفكار والمبادئ واجراءات الميزانية التي أقرتها الجمعية العامة والهيئات الحكومية الدولية الأخرى .

٣٢٦ — وطلبت اللجنة من الأمين العام ضمان اتباع الترتيبات المذكورة في تقريره عن اعداد وثائق الميزانية البرنامجية المقترحة ، وايلاء اهتمام خاص الى المادة ٤ — ٧ من القواعد التي تنظم تخطيط البرامج ، والجوانب البرنامجية للميزانية ، ومراقبة التنفيذ ، وأساليب التقييم .

٣ — تشغيل النظام الجديد لتحديد الأولويات (٢٣)

٣٢٧ — شاركت اللجنة الأمين العام رأيه ، الوارد في الفقرة ٣٠ من الوثيقة A/C.5/39/1 و Corr.1 ، والقائل بأن الوقت لم يزل جد مبكر للخلوص الى أى نتائج واضحة فيما يتعلق بأثر تحديد الأولويات على تنفيذ برنامج العمل ، وأنه في حين لا توجد في الوقت الحالي

Digitized by UNOG Library

تغييرات مقترحة في النظام الحالي لتحديد الأولويات سيبقى تشغيله قيد الاستعراض. ولا يزال من المطلوب أن تقوم بعض الأجهزة الحكومية الدولية ودوائر الأمانة العامة بتنفيذ النظام الحالي لتحديد الأولويات تنفيذا كاملا ، وليس هناك حتى الآن أى نظام لتقديم مقترحات الأمانة العامة بشأن الأولويات الى الأجهزة الحكومية الدولية . وطلبت اللجنة لذلك الى الأمانة العامة أن تضاعف جهودها لكي تؤمن مستقبلا ، بروح من الواقعية والاستشراف العملي ، تنفيذ أحكام قرارات الجمعية العامة ذات الصلة ، بما في ذلك القرارات ٢٢٨/٣٦ و ٢٣٤/٣٧ ، و ٢٢٧/٣٨ ، تنفيذا أكثر انتظاما .

Digitized by UNOG Library

٤ - تحليل برامج مختلف أبواب الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥ (٢٤)

٣٢٨- احاطت اللجنة علما بتقرير الامين العام (E/AC.51/1984/CRP.1 و Corr.1-2) وخلصت الى انه يحتوى على تحليل مفيد يمكن من فهم الطريقة التي يتم بها تناول نشاط ما في الميزانية ، فضلا عن تحديد بعض الثغرات وأوجه القصور والتداخل . وخلصت اللجنة ايضا الى ان تحليلات برامج مختلف ابواب الميزانية يمكن ان تكمل على نحو مفيد تحليلات البرامج على نطاق المنظومة. ومع ذلك فقد لاحظت اللجنة ايضا ان بعض جوانب المنهجية المستخدمة تتطلب توضيحا . وعلى وجه الخصوص ، فان النتيجة النهائية للتحليل ليست منهجية بما فيه الكفاية ، والاساس الذى ستختار عليه البرامج لهذا النوع من التحليل ليس واضحا .

٣٢٩- وبالنظر الى ما تقدم أوصت اللجنة بأن يقدم اليها الامين العام وعلى اساس مخصص تحليلات ذات طبيعة شاملة لمختلف ابواب الميزانية لبعض البرامج التي تختارها اللجنة أو التى يرى الامين العام انها تمثل مشاكل أو صعوبات محددة يمكن دراستها على نحو مفيد عن طريق الاضطلاع بهذه التحليلات.

٥- مواصلة تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٧/٢١٤ (٢٥)

٣٣٠- لاحظت اللجنة ان التقرير المقدم اليها يشمل مسائل متنوعة للغاية ويحدد نوايا الامين العام فيما يتعلق بالتدابير التي يمكن اتخاذها لمواصلة تعزيز تنفيذ القرار ٣٧/٢١٤ نظرا لصلته بأحكام القرار ٣٢/١٩٧ . وفي الوقت نفسه ، اعترى التقرير عدد من أوجه الاختلال والنقص والتقصير ، ولهذا يعتبر تقريرا أوليا . وقد أدلي بالملاحظات المحددة التالية :

(أ) يبدو ان الوجهة العامة للتقرير لا تستجيب كلية للاتجاه العام الذى يتميز به القرار ٣٢/١٩٧ ، لا سيما الاحكام المتصلة بوسائل تعزيز دور اللجان الاقليمية ، وفي السياق نفسه ، رأت اللجنة انه لم تول عناية كافية الى تحليل الانشطة التي سيضفى عليها الطابع اللامركزى وانه قد وضع تشديد اكبر على الانشطة التي سيضطلع بها بصورة مشتركة بين اللجان الاقليمية والكيانات العالمية ؛

(ب) لم يحلل التقرير عديدا من المسائل الاساسية بعمق كاف ، يتيح للجنة تكوين رأيها وهى تدرك الوقائع ادراكا تاما . وفى هذا الصدد ، لاحظت اللجنة مايلى :

Digitized by UNOG Library

'١' لم تقدم مقترحات محددة تتعلق بعناصر البرنامج التي سيضفي عليها الطابع اللامركزي وتناط باللجان الاقليمية ؛

'٢' لم تحلل تحليلا كافيا الطريقة المستهدفة للتوفيق بين الحاجة الى اضفاء الطابع اللامركزي والحاجة الى تلافي تقسيم الانشطة الى فئة مستقلة والتدابير المقترحة لتلافي انتشار آليات التنسيق وانتشار ازدواج الانشطة؛

'٣' لم تستطلع استطلاعا كافيا القضايا المتصلة بالقدرات التقنية التي تخص كلا من اللجان الاقليمية والكيانات العالمية وتركيز البيانات والمعلومات ذات الصلة؛

'٤' كان ينبغي توضيح الاثار المالية والادارية والاثار المتصلة بالموظفين التي تترتب على الاقتراحات بغية تحديد تأثيرها الشامل وتعيين التدابير الادارية التي قد تلزم لدعم اضفاء الطابع اللامركزي على الانشطة وإكماله .

٣٣١- وعلى اساس هذه الاعتبارات ، خلصت اللجنة الى انه لن يكون من الملائم في هذه المرحلة اتخاذ مقررات نهائية بشأن هذه المسألة وانه ينبغي اجراء تحليل اضافي لوضع اللامركزية في اطار ومنظور احكام الفرع الرابع من مرفق القرار ١٩٧/٣٢ . وفي ذلك السياق كررت اللجنة رأيها القائل بان اللامركزية مازالت احدى الوسائل التي يحول عليها اذا اريد للجان الاقليمية ان تصبح مراكز لمبادرات التنمية ، شريطة ان تستعمل هذه الفكرة كأداة ادارية فعالة.

٣٣٢- وأوصت اللجنة بان يستكمل الامين العام تقريره عن هذا الموضوع بعد اجراء تحليل اكثر عمقا للقضايا المحددة اعلاه ، بقصد زيادة توضيح وتهذيب المعايير والمبادئ التوجيهية المستخدمة وهذا هو الاساس الذي ينبغي له ان يستند اليه ، بعد المشاورات الاعتيادية مع اللجان الاقليمية وسائر الادارات المعنية ، عندما يحدد في التقرير الانشطة المحددة التي يجب ان تقوم اللجنة بالنظر في اضفاء الطابع اللامركزي عليها في اثناء نظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ .

٣٣٣- كما أوصت اللجنة بان يعطي الامين العام هذه المسألة الاولوية التي تستحقها وان تكون التحليلات الاضافية ذات وجهة عملية وان تؤدى في اقرب وقت ممكن الى مقترحات كاملة ومحددة لكفالة استعمال الموارد بكيفية اقتصادية وفعالة للغاية.

Digitized by UNOG Library

٦ــ برنامج عمل منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (٢٦)

٣٣٤ــ رغم أن اللجنة تعتبر أن المعلومات الواردة في بيان الأمانة العامة مفيدة للغاية ، فانها تأسف لعدم تزويدها بالتقرير المطلوب عن برنامج عمل اليونيدو في قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٩٨٣/٤٩ . وقد رجت اللجنة من الأمانة العامة أن تقدم اليها تقريرا في دورتها الخامسة والعشرين ، طبقا للفقرة ٢ من الجزء السادس من قرار المجلس ١٩٨٣/٤٩ .

٣٣٥ــ ووافقت اللجنة على أنه ينبغي للجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية أن تنظر في الجوانب المالية للمسائل التي نوقشت .

٣٣٦ــ وأحاطت اللجنة علما بالقرار الذى اتخذه مجلس التنمية الصناعية في دورته الثامنة عشرة بشأن نظام المشاورات . وأوصت اللجنة بأن تواصل اليونيدو العمل على تحسين نظام المشاورات ، مع مراعاة آراء البلدان النامية المعنية ، وشجعت المجلس في هذا الصدد فيما يقوم به من تقييم . وأوصت اللجنة بأن يقدم اليها في دورتها التالية تقرير آخر عن المسائل الأخرى المثارة في قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٩٨٣/٤٩ ، ولا سيما مسألة تنسيق وترشيد أنشطة اليونيدو .

٧ ــ عقد النقل والمواصلات في افريقيا : تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٨/ ١٥٠ (٢٧)

٣٣٧ــ أحاطت اللجنة علما بتقرير الأمين العام (A/39/223) وأوصت بما يلي :

(أ) بالنظر الى أهمية قرار الجمعية العامة ٣٨/ ١٥٠ ، ينبغي للأمين العام مضاعفة جهوده ، على سبيل الاستعجال ، لضمان تنفيذ القرار بجميع جوانبه ؛

(ب) أن يقدم الأمين العام تقريرا مستكملا الى الجمعية في دورتها التاسعة والثلاثين بشأن تنفيذ القرار ٣٨/ ١٥٠ يحدد فيه الأنشطة المتوقعة في ذلك القرار وحالة الموارد المتاحة للتنفيذ التام لهذه الأنشطة .

Digitized by UNOG Library

٨ــ عقد التنمية الصناعية لافريقيا : تنفيذ الجزء " ثانيا " من قرار الجمعية العامة ٣٨/١٩٢ (٢٨)

٣٣٨ــ أوصت اللجنة بأن يواصل الامين العام متابعة وضمان سرعة تنفيذ الأنشطة المذكورة في الجزء " ثانيا " من قرار الجمعية العامة ٣٨/١٩٢ ، وأن يأخذ في اعتباره الأولوية المحددة لذلك ، على اساس خطة الانفاق التي يحددها المراقب المالي .

٣٣٩ــ وأحاطت اللجنة علما بمذكرة الامانة العامة (E/AC.51/1984/11 و Corr.1) وأوصت الأمين العام بالاسراع بالجهود الجارى بذلها لتمكين الدول الاعضاء من الحصول ، في وقت مبكر ، على تقرير شامل عن اقتراحاته باجراء ما يلزم من رد للأموال عن طريق الوفورات المتحققة من الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٨٤ــ١٩٨٥ أو عن طريق اعادة التوزيع على النحو الذى تطلبه اللجنة الخامسة .

٩ــ موقع وحدة نظم المعلومات داخل الأمانة العامة (٢٩)

٣٤٠ــ أيدت اللجنة جهود الامين العام لحل جميع الصعوبات الناشئة عن الترتيبات الموقتة الحالية المتعلقة بالوحدة ، وأوصت بأن يوفر الامين العام ، في اطار ميزانية فترة السنتين ١٩٨٦ــ١٩٨٧ ، حلا نهائيا لمسألة ايجاد قاعدة مؤسسية ومالية للوحدة بما يسمح لها بمواصلة أعمالها المجدية .

٣٤١ــ وأوصت اللجنة باستمرار وحدة نظم المعلومات كوحدة ادارية قائمة بذاتها ومحددة المعالم ، وأوصت كذلك بأن يؤمن الأمين العام تحديد وضع الوحدة ، بهذا المعنى ، في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦ــ١٩٨٧ .

جيم ــ أداء البرنامج لفترة السنتين ١٩٨٢ــ١٩٨٣

١ــ المقدمة وموجز النتائج (٣٠)

٣٤٢ــ توصي اللجنة بما يلي :

(أ) يجب أن تتخذ خطوات لزيادة تحسين منهجية تقرير أداء البرنامج ، وبصفة خاصة عن طريق :

Digitized by UNOG Library

'١' العمل بشكل متدرج وتام على توسيع نطاق التقرير التالي ليشمل أكبر عدد ممكن من الوحدات الادارية في المنظمة وجميع فئات الأنشطة ، وليبحث في نفس الوقت امكانية ادراج فئات أخرى أو عناصر نوعية على النحو المشار اليه في الفقرة ٩ (ح) من الوثيقة A/39/173 ؛

'٢' وتحسين النظام الراهن لتحديد معدلات التنفيذ باستخدام نطاقات أقل من ٢٥ في المائة ؛

(ب) يجب ان تحدد ، بصورة مستقلة ، في الميزانية البرنامجية التالية عناصر البرامج ونواتجها التي تتجاوز فيها نسبة التمويل من الموارد الخارجة عن الميزانية ٥٠ في المائة ؛

(ج) يجب أن يكون معدل تنفيذ النواتج المحددة بوصفها ذات أولوية عليا قريبا من ١٠٠ في المائة ؛

(د) يجب ان تتخذ خطوات عاجلة لتحسين حالة الشواغر السائدة في عدد من الوحدات ، والتي تؤثر تأثيرا ضارا على تنفيذ البرامج ؛

(هـ) يجب ان تنفذ الاجراءات المتوخاة في الفقرة ٥٢ من التقرير (A/39/173) لتعزيز المراقبة في أسرع وقت ممكن ؛

(و) يجب أن تجرى المراجعة الداخلية لأداء البرنامج على أساس شامل ؛

(ز) يجب أن يقدم تقرير أداء البرنامج ، مشفوعا بتعليقات لجنة البرنامج والتنسيق عليه ، الى الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة ؛

(ح) يجب الاضطلاع بدراسة استعراضية لعملية تقديم الصكوك التي تشمل الادارة المتكاملة (أى الخطة المتوسطة الأجل ، والميزانية البرنامجية ، وتقرير أداء البرنامج وتقرير التقييم) الى الهيئات المتخصصة والهيئات المركزية الحكومية الدولية بقصد توحيدها بدرجة أكبر .

٢ - أداء البرنامج لفترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣ حسب ابواب الميزانية (٣١)

٣٤٣ - أحاطت اللجنة علما بالفصل الثالث من تقرير الأمين العام عن أداء برنامج الأمم المتحدة لفترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣ (A/39/173/Add.1) .

Digitized by UNOG Library

دال ــ التقييـــم

١ ــ تقييم أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في مجال المصنوعات ويمولها برنامج الأمم المتحدة الانمائي (٣٢)

٣٤٤ ــ أحاطت اللجنة علما مع التقدير بتنفيذ التوصيات الواردة في الفقرة ٧٩ من تقريـــر الأمين العام (E/AC.51/1984/7 و Corr.1 و Add.1) والتي أوضح كل من برنامـــج الأمـــم المتحدة الانمائي واليونيدو ، في الوثيقتين DP/1984/1 و ID/B/C.2/122 على التوالي ، أنـــه يجرى تطبيقهما بالفعل قبل تقرير تقييم الموظفين .

٣٤٥ ــ وأوصت اللجنة بأن يطلب المجلس الاقتصادى والاجتماعي والجمعية العامـــة مـــن مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي ومجلس التنمية الصناعية التابع لليونيدو ضمـــان مواصلة تنفيذ تلك التوصيات على نحو منتظم وأن تستمر المتابعة بفعالية .

٣٤٦ ــ وأوصت اللجنة أيضا بأن يراقب المجلس الاقتصادى والاجتماعي والجمعية العامـــة التوصيات الواردة في الفقرة ٨٠ من تقرير الأمين العام ، بوصفها منفذة عملا بالتوصيـــات الواردة في تقرير الموظفين .

٣٤٧ ــ وأوصت اللجنة بأن يقوم المجلس الاقتصادى والاجتماعي والجمعية العامة بدعـــوة مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي ومجلس التنمية الصناعية التابع لليونيدو ، بعـــد أن يكونا قد استعرضا واعتمدا التوصيات المشار اليها في الفقرة ٨١ من تقرير الأمين العام ، التي اعتبرت مقبولة ولكن حالت صعوبات دون تنفيذها ، الى النظر في الطرق والوسائـــل الكفيلة بحل مشاكل هذا التنفيذ .

٣٤٨ ــ وأحاطت اللجنة علما بالتوصيات الواردة في الفقرة ٨٢ من تقرير الأميـــن العـــام ، والموجهة أساسا الى الدول الأعضاء والى مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائـــي واليونيدو .

٣٤٩ ــ وأوصت اللجنة المجلس الاقتصادى والاجتماعي والجمعية العامة بدعوة مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي واليونيدو الى أن يطلبا من أمانتيهما ابقاء التوصيات الواردة في الفقرة ٨٣ من التقرير والتي تتطلب من رأيهما مزيدا من الدراسة ، قيد الاستعـــراض الدقيق .

٣٥٠ ــ وأحاطت اللجنة علما بالتوصيات الواردة في الفقرتين ٨٤ و ٨٥ من التقرير التـــي اعتبرتها أمانتا برنامج الأمم المتحدة واليونيدو مثيرة للشك أو غير مقبولة ووجهت اليها انتباه المجلس الاقتصادى والاجتماعي والجمعية العامة .

Digitized by UNOG Library

٣٥١ - وأحاطت اللجنة علما بالتوصية الواردة في الفقرة ٨٦ من التقرير ووجهت انتباه المجلس الاقتصادى والاجتماعي والجمعية العامة ومجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي واليونيدو اليها .

٣٥٢ - ووجهت اللجنة انتباه الجمعية العامة والمجلس الاقتصادى والاجتماعي الى التوصيات الواردة في الفقرة ٨٧ من التقرير ، التي لم يتخذ بشأنها أى اجراء حتى الآن ، والى التفسيرات التي قدمها في اللجنة بهذا الشأن ممثلو برنامج الأمم المتحدة الانمائي واليونيدو .

٣٥٣ - وأحاطت اللجنة علما أيضا ، مع التقدير ، بالجهود التي تبذل في الوقت الحاضر لتحسين منهجية التقييم في برنامج الأمم المتحدة الانمائي واليونيدو وشجعت هاتين المنظمتين على مواصلة هذا العمل ، لا سيما فيما يتعلق بتجميع المعلومات والبيانات عن فعالية المشاريع المنفذة وتأثيرها ، مما سيعمل بدوره على تيسير التحقق الموضوعي لأغراض التقييم .

٣٥٤ - وأوصت اللجنة بأن يدعو المجلس الاقتصادى والاجتماعي والجمعية العامة مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي ومجلس التنمية الصناعية التابع لليونيدو الى أن يدرسا بصفة منتظمة الوسائل التي من شأنها أن تزيد من تعزيز فعالية وتأثير أنشطة التعاون التقني في قطاع الصناعات التحويلية .

٣٥٥ - ووافقت اللجنة على أنه ينبغي عرض التوصيات الواردة في الفقرات من ٣٤٥ الى ٣٤٧ ، ومن ٣٤٩ الى ٣٥١ ، و ٣٥٤ أعلاه على الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين عن طريق المجلس الاقتصادى والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٤ ، واحالتها أيضا الى مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي في دورته الحادية والثلاثين في حزيران/يونيه ١٩٨٤ والى اللجنة الدائمة التابعة لمجلس التنمية الصناعية في دورتها الحادية والعشرين في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ .

٣٥٦ - وقررت اللجنة أن تستعرض هذه المسألة مرة أخرى في دورتها السابعة والعشرين استنادا الى تقرير الأمين العام الذى سيتم اعداده في اطار الاستعراض التقييمي الذى تجريه كل ثلاث سنوات ، لأنشطة التعاون التقني التي تقوم بها اليونيدو ويمولها برنامج الأمم المتحدة الانمائي في ميدان الصناعات التحويلية ، وذلك لتحديد المدى الذى بلغه تنفيذ توصيات اللجنة الموضحة أعلاه .

Digitized by UNOG Library

٢ ـ تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون " ادارة الأمم المتحدة للتعاون التقني لأغراض التنمية " (٣٣)

٣٥٧ ـ سلّمت اللجنة بأن أنشطة الادارة ذات أهمية كبيرة للبلدان النامية ، وأنها لذلك ، تستحق دعما كاملا . وحيث أن هناك مطالبات منافسة بهيكل تنظيمي يؤكد على المضمون بالنسبة للمكان الجغرافي ، رأت اللجنة أن الادارة يلزمها أن تستعرض باستمرار مسألة هيكلها كي تعمل بأقصى قدر ممكن من الفعالية . وقررت اللجنة أن تؤيد معظم توصيات وحدة التفتيش المشتركة ، ولكنها سلّمت بأن نقص الموارد الخارجة عن الميزانية سيعوق في المستقبل المنظور جهود الادارة لتنفيذ هذه التوصيات بالكامل .

٣٥٨ ـ وأوصت اللجنة بما يلي :

(أ) اعطاء الادارة ولاية واضحة في أقرب وقت ممكن ، وهذا ينطوي على :

'١' تجميع كل وظائف التعاون التقني في الأمانة العامة داخل الادارة ؛

'٢' تنسيق المبادئ التوجيهية والأساليب التي تستخدمها المكاتب ، بما في ذلك مكتب تنفيذ المشاريع ، فيما يتعلق بوظائفها المتصلة بأنشطة التعاون التقني ؛

(ب) من الممكن ، ادراكا للحاجة الى تعزيز تنسيق أنشطة الادارة في الميدان اللجوء الى الآلية التي تقترحها وحدة التفتيش المشتركة ؛

(ج) من الواجب ايلاء اهتمام لمختلف الأنشطة في الادارة واستخدام جميع القدرات الموجودة استخداما كاملا ؛

(د) ينبغي ايلاء التقييم اهتماما مستمرا . ولهذا الغرض يجب ضمان نوعية وأثر البرامج المنفذة ، وينبغي لتدابير التقييم الحالية أن تكون أكثر فعالية . وبالاضافة الى ذلك ينبغي الاستفادة بأقصى قدر ممكن من كل الامكانيات الموجودة في هذا المجال سواء داخل الادارة أو داخل برنامج الأمم المتحدة الانمائي .

٣٥٩ ـ وأقرت اللجنة بأن توصيات وحدة التفتيش المشتركة بشأن الهيكل والتشغيل لم تنفذ بعد بالكامل ، وطلبت الابلاغ في الوقت المناسب عن تنفيذها مستقبلا بعد اعتمادها بقرار حكومي دولي مناسب .

٣ ـ تقرير عن برنامج وأنشطة لجنة الاعلام المشتركة للأمم المتحدة (٣٤)

٣٦٠ ـ رأت اللجنة أن التقرير المتعلق ببرنامج وأنشطة لجنة الاعلام المشتركة للأمم المتحدة

Digitized by UNOG Library

(A/AC.198/77 ، وانظر أيضا E/AC.51/1984/12) يحوى معلومات مفيدة تعكس في مجموعها العدد الكبير من الأنشطة الذى تضطلع به لجنة الاعلام المشتركة للأمم المتحدة . بيد أن بعض هذه الأنشطة لم يقدم بالتفصيل . وقد طلبت اللجنة أن تتضمن هذه التقارير في المستقبل معلومات أوفى فيما يتعلق بالتوجيه والولايات ودرجة التنسيق فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة .

٣٦١ - ورأت اللجنة أنه كان بالامكان بذل جهد يجعل التقرير يعكس بطريقة أكمل الأنشطة الواردة في خطة عمل لجنة الاعلام المشتركة للأمم المتحدة للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٥ . وتم التأكيد على بعض نقاط محددة مثل العلاقة بين نزع السلاح والتنمية ، والحملة الرامية الى جعل العالم أكثر وعيا بقضايا التنمية ، والحاجة الى أن تكون هناك لمنبر التنمية سياسة مبيعات تظل قيد الاستعراض المستمر ، ومشكلة الفصل العنصري . وفي الختام أكدت اللجنة أن التقرير كان بامكانه أن يبرز جميع التدابير المتخذة لضمان فعالية أنشطة لجنة الاعلام المشتركة للأمم المتحدة .

٣٦٢ - وقررت اللجنة الاحاطة علما ، مع التقدير ، بخطة عمل لجنة الاعلام المشتركة للفترة ١٩٨٤-١٩٨٥ .

Digitized by UNOG Library

٤ ـ جدول زمني أولي للاستعراض الحكومي الدولي للدراسات التقييمية المتعمقة التي تجرى مرة كل ثلاث سنوات والمقررة للفترة من ١٩٨٦ الى ١٩٩٢ ، بما فيها مقترحات للربط بين مواضيع الدراسات التقييمية المتعمقة ومواضيع التحليلات البرنامجية الشاملة لعدة منظمات (٣٥)

٣٦٣ ـ نظرا لاشتراط استعراض جميع البرامج الواردة في الخطة المتوسطة الأجل خلال فترة الخطة التي مدتها ست سنوات ، فقد أوصت اللجنة بالنظر في أنواع أخرى من التقييم لتكملة تغطية التقييم المتعمق . وعلى وجه الخصوص ينبغي النظر في توسيع النطاق عن طريق استخدام الأنواع التالية للاستعراض البرنامجي :

(أ) التقييم الذاتي من قبل دائرة التنظيم الادارى التابعة لادارة التنظيم والادارة ؛

(ب) التقييم الخارجي مثل ذلك الذى تضطلع به وحدة التفتيش المشتركة ؛

(ج) التقييمات التي تضطلع بها الحكومات .

٣٦٤ ـ وأوصت اللجنة بقبول الجدول الزمني المقترح الوارد أدناه ، مع مراعاة المبدأ القائل بوجوب ممارسة المرونة في اتباعه ، وفقا لمقتضيات الظروف وتغير الأولويات في البرمجة مع مرور الوقت :

Digitized by UNOG Library

السنة	الدورة	موضوع التقييم	استعراض فترة الثلاث سنوات
١٩٨٦	السادسة والعشرون	السكان	ادارة شؤون الاعلام (دراسة تقييمية مقدمة في الدورة الثالثة والعشرين)
١٩٨٧	السابعة والعشرون	التجهيز الالكتروني للبيانات ونظم المعلومات	أنشطة التعاون التقني لليونيدو في مجال المصنوعات ؛ وأنشطة ادارة التعاون التقني لأغراض التنمية (دراسات تقييمية ستقدم في الدورة الرابعة والعشرين)
١٩٨٨	الثامنة والعشرون	قضايا التنمية وسياساتها	مراقبة العقاقير (دراسة تقييمية ستقدم في الدورة الخامسة والعشرين)
١٩٨٩	التاسعة والعشرون	حقوق الانسان	السكان
١٩٩٠	الثلاثون	المستوطنات البشرية	التجهيز الالكتروني للبيانات ونظم المعلومات
١٩٩١	الحادية والثلاثون	الشؤون السياسية وشؤون مجلس الأمن	قضايا التنمية وسياساتها
١٩٩٢	الثانية والثلاثون	تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية	حقوق الانسان

Digitized by UNOG Library

٣٦٥ - وأعادت اللجنة تأكيد توصيتها بأن تكون العلاقة بين التقييمات المتعمقة والتحليلات البرنامجية الشاملة لعدة منظمات علاقة تكامل من حيث المحافظة على الصلة بتحديد مواعيد تقييمات وتحليلات الموضوع الواحد أو المواضيع المترابطة بقدر الامكان عليها واستخدام المعلومات التي يولدها أحدها ، بقدر الامكان ، في الآخر .

٥ - نظام توزيع الوثائق (٣٦)

٣٦٦ - أوصت اللجنة بما يلي :

(أ) أن يتخذ الامين العام تدابير مناسبة لجعل نظام توزيع الوثائق أكثر فعالية ، وذلك خاصة بتحديد المستعملين النهائيين تحديدا واضحا ؛

(ب) ان تبذل جهود لايجاد وسائل بديلة لتوزيع الوثائق ومتابعة النتائج من أجل الوصول بفعالية الى المستعملين المستهدفين ؛

(ج) انه يمكن وضع معايير لمساعدة خدمات التوزيع في المحاولات التي تقوم بها من أجل توصيل مختلف مطبوعات الامم المتحدة بصورة منتظمة الى المستعملين النهائيين لا سيما في البلدان النامية .

Digitized by UNOG Library

هاء - التحليل البرنامجي على نطاق المنظومة

١ - التحليل البرنامجي على نطاق المنظومة للأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في مجال المستوطنات البشرية (٣٧)

٣٦٧ - وافقت لجنة البرنامج والتنسيق على ان الامانة العامة قدمت تقريرا مفيدا تستحق النتائج والتوصيات الواردة فيه (E/AC.51/1984/5 ، الفرع "خامسا") استعراضا دقيقا ومتابعة من جانب جميع الهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة . وارتأت لجنة البرنامج والتنسيق انه يمكن للتقرير ان يفيد الهيئات الحكومية الدولية المعنية ، وكذلك الحكومات الوطنية ، لدى اتخاذ توصيات وقرارات تتعلق بالسياسة بشأن انشطة المستوطنات البشرية التي تضطلع بها المنظومة .

٣٦٨ - وقدمت لجنة البرنامج والتنسيق عدة توصيات عامة . اولا ، اكدت لجنة البرنامج والتنسيق التوصيات التي اتخذتها من قبل بأن تقوم هيئة حكومية دولية فنية مختصة ، كلما تسنى ذلك ، باستعراض التحليلات البرنامجية على نطاق المنظومة . ثانيا ، اوصت لجنة البرنامج والتنسيق بان تقوم الهيئات الحكومية ذات الصلة ، لا سيما لجنة المستوطنات البشرية وغيرها من مؤسسات المنظومة ، باستعراض ومتابعة نتائج وتوصيات التقرير ، جنبا الى جنب مع ملاحظات ونتائج وتوصيات اللجنة . وأوصت لجنة البرنامج والتنسيق بان يعرض التحليل ، مع تقييم وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق ، على لجنة المستوطنات البشرية في دورتها الثامنة في عام ١٩٨٥ وان تعود اللجنة الى تناول هذه المسألة في دورتها السادسة والعشرين على اساس تقرير يورد ، في جملة امور ، آراء لجنة المستوطنات البشرية . وأوصت لجنة البرنامج والتنسيق كذلك بان يكون التحليل موضوعا لاجتماع مقبل مشترك بين لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الادارية اذا جعلت التطورات اللاحقة هذا الامر مستصوبا .

٣٦٩ - وقدمت لجنة البرنامج والتنسيق التوصيات المحددة التالية :

(أ) فيما يتعلق بمشكلة التعريف ، رئي من الضروري والملح على السواء التوصل الى تعريف ادق يمكن ان يرتكز على المعيارين المذكورين في الفقرة ٢٠ من التقرير وذلك للتوصل الى نتائج عملية بقدر اكبر . وينبغي وضع هذا التعريف باحكام اكثر مما استخدم في التحليل البرنامجي على نطاق المنظومة الذى حال دون التحديد الواضح للأنشطة ذات الصلة ؛

Digitized by UNOG Library

(ب) ينبغي ان تستعرض الهيئات الحكومية الدولية ، وبصفة خاصة لجنة المستوطنات البشرية ، استعراضا شاملا ، في ضوء مناقشة لجنة البرنامج والتنسيق ، مسألة أولويات البرامج للمستوطنات البشرية في ضوء القرارات ذات الصلة للجمعية العامة وهيئاتها الفرعية ، وبصفة خاصة الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث . وفي هذا الشأن ، ينبغي ان تحدد الهيئات الحكومية الدولية المعنية ما اذا كان من المستصوب تعديل او تحوير وجهة العمل وينبغي اقتراح ما قد يكون لهذا من آثار على توزيع الموارد في هذا المجال ؛

(ج) ينبغي تعزيز التنسيق على كل من الصعيد المشترك بين الوكالات والصعيد الحكومي الدولي ، لا سيما للأنشطة البرنامجية وربطها بالانشطة التنفيذية . وينبغي الا يلتمس هذا التنسيق فحسب ازالة الازدواج والتداخل السلبيين حيثما يوجدان وانما ينبغي ايضا ان يضفي مزيدا من التماسك والفعالية على تنفيذ البرامج ، لا سيما البرامج وثيقة الصلة وان كانت محددة قطاعيا . وينبغي ان تمارس لجنة المستوطنات البشرية بمزيد من الدقة دور التنسيق المفوّض اليها وينبغي ان يقدم مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية مساعدة اكثر فعالية الى لجنة المستوطنات البشرية في اداء هذا الاختصاص . ولهذا الغرض، ينبغي ان يعمل المركز على تنظيم التبادل المنهجي للمعلومات ، وتعزيز تماسك البرنامج عن طريق عملية اجراء مشاورات مسبقة بشأن الميزانيات البرنامجية وتحديد التنقيحات التي يمكن اجراؤها على الخطة المتوسطة الاجل الحالية ، والتي يمكن النظر فيها خلال الجولة القادمة من التنقيحات ؛

(د) وفي الوقت الذى يتم فيه التسليم بان التنسيق على الصعيد القطرى هو اساسا مسؤولية وطنية ، يوصى بأن يتم تركيز الادوات الموجودة حاليا لتنسيق الانشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة ، وهي المنسقون المقيمون والمساعدة المقدمة الى الحكومات في عملية البرمجة القطرية ، تركيزا اكثر فعالية على اهتمامات المستوطنات البشرية . وبوجه خاص ، يتسم تبادل المعلومات فيما بين المنظمات المعنية بشأن الانشطة التنفيذية التي تضطلع بها في كل بلد ، بأهمية خاصة . وتتمثل المحصلة النهائية لهذا في زيادة فعالية اداء البرامج تلبية للاحتياجات الوطنية ؛

(هـ) ينبغي بذل جهود جديدة لتعيين طرق ووسائل الاستفادة القصوى من الموارد للمستوطنات البشرية . وينبغي توخي الحكمة في توزيع هذه الموارد وفقا للأنشطة ذات الأولوية . وينبغي تقليل تكاليف الدعم في جميع الحالات الى ادنى حد من اجل تحقيق التعبئة القصوى للأنشطة الموضوعية .

Digitized by UNOG Library

٢ ـ الولايات التشريعية لمنظومة الأمم المتحدة والمشاكل التي تتصدى لها المنظومة في مجال التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية (٣٨)

٣٧٠ـ اقرت اللجنة المنهجية المقترحة في تقرير الأمين العام (A/39/154-E/1984/46 و Corr.1) فيما يتعلق باعداد تحليل البرامج على نطاق المنظومة ، وخاصة العناصر المقترحة في الفقرة ١٠٨ من التقرير ، التي تتصل بمستوى جمع المعلومات ، وجمع البيانات المالية والمعلومات المتعلقة بمصادر التمويل وبالتعاون مع المنظمات الاخرى . بيد ان اللجنة قد رأت ان بعض جوانب المعايير المقترحة في الفقرة ٩٨ من التقرير تحتاج الى مزيد من التنقيح ضمانا لتحقيق نتائج واقعية .

٣٧١ـ وينبغي ان يتضمن التقرير المتعلق بتحليل البرامج على نطاق المنظومة بالاضافة الى المادة ذات الطابع الكمي والوصفي ، تقييما تحليليا ناقدا لدور منظومة الأمم المتحدة والعلاقة بين انشطتها والولايات المسندة اليها ، بما في ذلك ما يواجه من صعوبات ، لكي يتاح للجنة اتخاذ توصيات لتحسين اعمال منظومة الأمم المتحدة في مجال التعاون الاقتصادي التقني فيما بين البلدان النامية .

٣٧٢ـ وعند تناول موضوع التمييز بين التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، ينبغي لتحليل البرامج على نطاق المنظومة ان يضع في الاعتبار ما اذا كانت توجد اية مشاكل في تعريف الاختصاصات النسبية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية او في التنسيق بين انشطة هاتين الوحدتين التنظيميتين .

٣٧٣ـ ولأسباب تتعلق بكفالة الاستمرار ، تقرر ان تقوم لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الادارية ، خلال السلسلة التاسعة عشرة من الاجتماعات المشتركة ، بالنظر في تقرير من لجنة التنسيق الادارية بشأن متابعة ما جرى في السلسلة الثامنة عشرة من الاجتماعات المشتركة من مناقشات بشأن التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية .

٣٧٤ـ وأوصت اللجنة بادراج الانشطة ذات الصلة التي يضطلع بها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، في تحليل البرامج على نطاق المنظومة .

Digitized by UNOG Library

٣ ـ مجالات التحليلات البرنامجية على نطاق المنظومة في المستقبل (٣٩)

٣٧٥ـ اوصت اللجنة بأن توفر التحليلات البرنامجية على نطاق المنظومة في المستقبل اساسا لتقديم توصيات محددة الطابع الى الهيئات الحكومية الدولية الاخرى والى امانات منظومة الأمم المتحدة ، وبصفة خاصة بشأن الثغرات في تغطية الانشطة المحددة في الولايات وبشأن مسائل الأولويات ، فضلا عما يتعلق بالتداخلات والتنسيق .

٣٧٦ـ ان التحليلات والتقييمات البرنامجية على نطاق المنظومة يجب ربطها من خلال جدولتها بحيث تكون متقاربة زمنيا ، كما ينبغي ان تكون متساندة .

٣٧٧ـ وقررت اللجنة ان تنظر في اجراء تحليل برنامجي على نطاق المنظومة بشأن البحث وتحليل السياسة في المجال الاقتصادي والاجتماعي ، في دورتها السادسة والعشرين لعام ١٩٨٦ وطلبت من الامانة العامة ، تحقيقا لهذا الغرض ، ان تعد تقريرا اوليا عن النطاق والنهج العام الواجب اتباعهما كي تنظر فيه اللجنة في دورتها الخامسة والعشرين في عام ١٩٨٥ .

٤ ـ متابعة تحليل البرامج على نطاق المنظومة في مجال الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في ميدان الشؤون البحرية (٤٠)

٣٧٨ـ اعتبرت اللجنة تقرير المفتشين العامين لمنظمة الملاحة البحرية الدولية والاونكتاد (مرفق الوثيقة E/AC.51/1984/4) تقريرا مبدئيا ورجت منهما ان يقدما الى لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الخامسة والعشرين تقريرا يراعى فيه آراء اللجنة والحاجة الى ازالة الازدواجية والتداخل في انشطتهما . وينبغي ان يوضح التقرير كذلك الترتيب المقترح من المؤسستين لتلبية احتياجات البلدان النامية في مجال النقل البحرى على النحو المتوخى في الفقرة ٩ من التقرير المؤقت . كما طلبت اللجنة معلومات اضافية عن الاقتراح باشراك اللجان الاقليمية في العملية لتطمئن الى عدم حدوث الازدواجية والتداخل .

Digitized by UNOG Library

واو - التدابير الرامية الى تحسين الدعم المقدم من الأمانة العامة الى لجنة البرنامج والتنسيق (٤١)

٣٧٩- أحاطت اللجنة علما ببيان وكيل الأمين العام الذى ورد به أنه ستعقد مشاورات في شهر حزيران/يونيه ١٩٨٤. ورأت اللجنة ان تقديم اقتراحات محددة تتعلق بالتدابير اللازمة لتحقيق التكامل بين وظائف التخطيط والميزنة سوف ييسر اجراء تحليل أوفى وأشمل خلال هذه المشاورات. وأضافت اللجنة انه ينبغي اجراء هذه المشاورات بأوسع مشاركة ممكنة من جانب الدول الأعضاء ، وانه سيكون من الملائم ايلاء الاهتمام الواجب لأحكام قرارى الجمعية العامة ٣٨/٢٢٧ و ٣٢/١٩٧.

٣٨٠- ورأت اللجنة ان اقتراحات الأمين العام ينبغي أن تراعي تكامل وظائف اللجنة في مجال البرمجة والتنسيق على النحو الوارد في ولايتها.

زاى - تقارير لجنة التنسيق الادارية

١ - التقرير السنوى الاستعراضي للجنة التنسيق الادارية عن الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٤ (٤٢)

٣٨١- قررت اللجنة ان تحيط علما مع التقدير بالتقرير السنوى العام للجنة التنسيق الادارية للفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٤ (E/1984/66) ، وأن تثني على لجنة التنسيق الادارية لجودة المعلومات الواردة فيه . وقررت اللجنة ان تؤيد النتائج الواردة في الفرع السادس من التقرير وبصفة خاصة الفقرة ١٤٥ المتعلقة بأهمية الدبلوماسية المتعددة الأطراف .

٣٨٢- وقررت اللجنة ان توصي لجنة التنسيق الادارية بمواصلة الجهود الايجابية لتحقيق تقدم في التخطيط المشترك.

٣٨٣- وقررت اللجنة ان توصي بما يلي :

(أ) ان تقوم الأمانة العامة للأمم المتحدة بنشر التقرير العام عن أهداف وخطط مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في مناسبة الاحتفال بالذكرى الأربعين لانشاء الأمم المتحدة ؛

(ب) ان يتضمن التقرير العام مقدمة موجزة تحتوى على تحليل انتقادى لمواطن القوة والضعف في منظومة الأمم المتحدة ؛

(ج) ألا يستمر العمل بموجز التقرير العام.

Digitized by UNOG Library

٣٨٤- وقررت اللجنة ان ترجو من الأمين العام ان يواصل جهوده لترشيد أعمال لجنة التنسيق الادارية وتبسيط اجهزتها الفرعية .

٣٨٥- وأوصت اللجنة بأن توفر للدول الأعضاء جميع الوثائق التي تكوّن جزءا من قرارات لجنة التنسيق الادارية وان تكن غير واردة ضمن الوثائق الرسمية للجنة .

٢ - تقرير لجنة التنسيق الادارية عن التقدم الذى احرزته فرقة العمل المعنية بالتنمية الريفية والتابعة لها (٤٣)

٣٨٦- قررت اللجنة أن تحيط علما بالتقرير (E/1984/50) وأن تثني على لجنة التنسيق الادارية لجودة الوثيقة وللمعلومات الواردة فيها . وقررت اللجنة أن توافق على برنامج العمل المقبل المقترح لفرقة العمل وأن توصي بتنفيذه بطريقة مرنة وحكيمة مع مراعاة أهداف المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية .

حاء - تقارير وحدة التفتيش المشتركة (٤٤)

٣٨٧- قررت اللجنة ان تستعرض في المستقبل تقارير وحدة التفتيش المشتركة من قبل اللجنة أولا ، فيما يتعلق بنواحي البرمجة ، وأن يؤذن للجنة ، تحقيقا لهذه الغاية ، بدراستها ، حتى بدون تعليقات الأمين العام المكتوبة ، اذا لم تكن تلك التعليقات متوفرة . ويمكن ابلاغ اللجنة شفويا بتعليقات الأمين العام .

٣٨٨- وقررت اللجنة كذلك أن تقوم ، في جلستها التنظيمية التي تعقد كل عام ، باختيار تقارير وحدة التنسيق المشتركة التي سينظر فيها في دورتها العادية لذلك العام ، من قائمة بالعناوين توفرها الأمانة العامة ، بما في ذلك عناوين التقارير المقدرة للسنتين التاليتين . وينبغي ان يطلب الى وحدة التفتيش المشتركة ان تضع خطة التقارير التي ستقدمها ، وفقا لاطار زمني يسمح باصدارها في وقت مناسب لدورات اللجنة .

طاء - جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والعشرين للجنة (٤٥)

٣٨٩- عملا بالفقرة ٢ (هـ) من قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٩٧٩/٤١ المؤرخ في ١٠ أيار/مايو ١٩٧٩ ، والفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة ٣٤/٥٠ المؤرخ في

Digitized by UNOG Library

٢٣ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٩ ، تقدم اللجنة الى المجلس والجمعية ، للاستعـــراض ، جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة والعشرين ، مشفوعة بالوثائق المطلوبة :

جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة
والعشرين للجنة البرنامج والتنسيـــق

١ - انتخاب أعضاء المكتب .

٢ - اقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال .

٣ - الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ .

الوثائـــق

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧

تقرير الأمين العام عن المنشورات المتكررة ، الذى أعد في ضوء المعايير الـــواردة في قرار الجمعية العامة ٣٢/٣٨ هاء

تقرير مرحلي من الأمين العام عن التعاون والتنسيق بين منظمة الأمـــم المتحـــدة للأغذية والزراعة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهـــادئ فـــي مجال الأنشطة المتعلقة بالأغذية والزراعة في آسيا والمحيط الهادئ

تقرير الأمين العام عن الخبرة المكتسبة في تنفيذ الفقرة ٧ من الجزء ثانيا من قـرار الجمعية العامة ٢٢٧/٣٨ بشأن تزويد الجمعية العامة بما يترتب على مشاريـــع القرارات من آثار على البرامج

تقرير الأمين العام عن مواصلة تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢١٤/٣٧

تقرير الأمين العام : جوانب تنسيق وترشيد أنشطة منظمة الأمم المتحدة للتنميـــة الصناعيـــة

٤ - تحليل البرامج على نطاق المنظومة .

الوثائـــق

تقرير الأمين العام عن التحليل البرنامجي على نطاق المنظومة لأنشطـة منظومـــة الأمم المتحدة في مجال التعاون الاقتصادى والتقني فيما بين البلدان النامية

Digitized by UNOG Library

تقرير أولي من الأمين العام عن النطاق والنهج العام الواجب اتباعهما عند اعداد التحليل البرنامجي على نطاق المنظومة بشأن البحث وتحليل السياسة في المجال الاقتصادي والاجتماعي ، لتقديمه الى اللجنة في دورتها السادسة والعشرين

تقرير الأمينين العامّين للمنظمة الدولية للأرصاد الجوية والأونكتاد عن الأنشطة المضطلع بها في مجال النقل البحري

٥ - التقييم .

الوثائق

تقرير الأمين العام : دراسة تقييمية متعمقة لمراقبة العقاقير

تقرير الأمين العام : استعراض لكل فترة ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات التي اتخذتها اللجنة بشأن الدراسات التقييمية المتعمقة للبرامج المتعلقة بالشركات عبر الوطنية ، وبالمصنوعات وبالموارد المعدنية

٦ - تقارير وحدة التفتيش المشتركة .

الوثائق

تقارير وحدة التفتيش المشتركة وتعليقات الأمين العام عليها ، ان وجدت ، قبل تقديمها الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو الى الجمعية العامة .

٧ - تقارير لجنة التنسيق الادارية .

الوثائق

الاستعراض العام السنوي للجنة التنسيق الادارية

٨ - جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والعشرين للجنة .

٩ - اعتماد تقرير اللجنة .

Digitized by UNOG Library

المرفق الأول

جدول أعمال الـدورة الرابعة والعشرين للجنة

١ــ انتخاب أعضاء المكتب .

٢ــ اقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال .

٣ــ التنقيحات المقترحة للخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤ــ١٩٨٩ لادراج مـــا يترتب على القرارات والمقررات التي اتخذتها الهيئات الحكومية الدوليـــــة أو المؤتمرات الدولية من آثار على البرامج .

٤ــ تدابير لتحسين الدعم بخدمات الأمانة المقدم الى لجنة البرنامج والتنسيق .

٥ــ أداء البرنامج لفترة السنتين ١٩٨٢ــ١٩٨٣ .

٦ــ التقييـــم .

٧ــ تحليلات البرامج على نطاق المنظومة .

٨ــ تقارير وحدة التفتيش المشتركة .

٩ــ تقارير لجنة التنسيق الادارية .

١٠ــ النظر في جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والعشرين للجنة .

١١ــ اعتماد تقرير اللجنة .

Digitized by UNOG Library

المرفق الثاني

قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين

A/38/172 و Add.1	وحدة التفتيش المشتركة : ادارة التعاون التقني لأغراض التنمية : مذكرة من الأمين العام
A/38/505 و Add.1 و Corr.1	تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٧/٢١٤ : تقرير الأمين العام
A/39/6 و Corr.1	التنقيحات المقترحة للخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩
A/39/97-E/1984/59	مواصلة تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٧/٢١٤ : تقرير الأمين العام
A/39/154-E/1984/46 و Corr.1	تحليل الولايات التشريعية لمنظومة الأمم المتحدة والمشاكل التي تتصدى لها المنظومة في مجال التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية : تقرير الأمين العام
A/39/173 و Corr.1 و Add.1	أداء برنامج الأمم المتحدة لفترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣ : تقرير الأمين العام
A/39/223	عقد النقل والمواصلات في افريقيا : تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٨/١٥٠ : تقرير الأمين العام
E/1984/50	استعراض وتقييم أعمال فرقة العمل المعنية بالتنمية الريفية والتابعة للجنة التنسيق الادارية منذ عام ١٩٨١ : تقرير لجنة التنسيق الادارية
E/1984/66	التقرير السنوي الاستعراضي للجنة التنسيق الادارية عن الفترة ١٩٨٣/٨٤
A/AC.198/77	تقرير عن برنامج وأنشطة لجنة الاعلام المشتركة للأمم المتحدة
A/C.5/39/1 و Corr.1	تنفيذ النظام الجديد لتحديد الأولويات
E/AC.51/1984/1	جدول الأعمال المؤقت
E/AC.51/1984/1/ Rev.1 و Add.1	تقرير عن حالة اعداد الوثائق اللازمة للدورة

Digitized by UNOG Library

E/AC.51/1984/2	جدول زمني مؤقت للاستعراض الحكومي الدولي لدراسات التقييم المتعمقة والشاملة لفترات ثلاث سنوات المقرر اجراؤها في الفترة من عام ١٩٨٦ الى عام ١٩٩٢، والتي تشمل مقترحات للربط بين موضوعات دراسات التقييم المتعمق وموضوعات تحليل البرامج على نطاق المنظومة : مذكرة من الأمين العام
E/AC.51/1984/3	مجالات التحليلات البرنامجية على نطاق المنظومة في المستقبل : تقرير الأمين العام
E/AC.51/1984/4	متابعة تحليل البرامج على نطاق المنظومة بالنسبة لأنشطة منظومة الأمم المتحدة في الشؤون البحرية : مذكرة من الأمين العام
E/AC.51/1984/5	التحليل البرنامجي على نطاق المنظومة للأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في مجال المستوطنات البشرية: تقرير الأمين العام
E/AC.51/1984/6	نظام نشر الوثائق : تقرير الأمين العام
E/AC.51/1984/7 و Corr.1 و Add.1	تقييم أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في مجال المصنوعات ويمولها برنامج الأمم المتحدة الانمائي : تقرير الأمين العام
E/AC.51/1984/8	جدول الأعمال الذى أقرته اللجنة في جلستها الأولى (التنظيمية) المعقودة في ٢٢ آذار/مارس ١٩٨٤
E/AC.51/1984/9	اقامة وحدة نظم المعلومات في نطاق الأمانة العامة : تقرير الأمين العام
E/AC.51/1984/10	اعداد وثائق الميزانية البرنامجية المقترحة : تقرير الأمين العام
E/AC.51/1984/11 و Corr.1	عقد التنمية الصناعية لافريقيا : تنفيذ الجزء "ثانيا" من قرار الجمعية العامة ٣٨/١٩٢ : مذكرة من الأمانة العامة
E/AC.51/1984/12	تقرير مرحلي عن أنشطة لجنة الاعلام المشتركة للأمم المتحدة: مذكرة من الأمين العام

Digitized by UNOG Library

E/AC.51/1984/L.1	مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والعشرين
E/AC.51/1984/L.2	اقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى : مشروع برنامج العمل : مذكرة من الأمانة العامة
E/AC.51/1984/L.2/Rev.1	اقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال : برنامج العمل المنقح المقترح : مذكرة من الأمانة العامة
E/AC.51/1984/L.3	اقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال : رسالة مؤرخة في ٥ نيسان /ابريل ١٩٨٤ وموجهة الى رئيس لجنة البرنامج والتنسيق من رئيس لجنة المؤتمرات
E/AC.51/1984/L.4	رسالة مؤرخة في ١ أيار/مايو ١٩٨٤ وموجهة من المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي الى رئيس لجنة البرنامج والتنسيق
E/AC.51/1984/L.5 و Add.1-25	مشروع التقرير
E/AC.51/1984/CRP.1 و Corr.2	تحليل برامج مختلف أبواب الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥ : تقرير الأمين العام

Digitized by UNOG Library

الحواشـــي

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والثلاثون ، الملحـــق رقم ٦ (A/39/6 و Corr.1) .

(٢) المرجع نفسه ، الدورة السابعة والثلاثون ، الملحق رقم ٦ (A/37/6) ، والملحق رقم ٦ ألف (A/37/6/Add.1) .

(٣) المرجع نفسه ، الملحق رقم ٦ ألف (A/37/6/Add.1) .

(٤) المرجع نفسه ، الدورة الثامنة والثلاثون ، الملحق رقـــم ٦ (A/38/6 و Corr.1) .

(٥) المرجع نفسه ، الملحق رقم ٣٨ (A/38/38) ، الجزء الثاني، الفقرة ٥١ .

(٦) المرجع نفسه ، الملحق رقم ٦ (A/38/6 و Corr.1) .

(٧) المرجع نفسه ، الملحق رقم ٣٨ (A/38/38) ، الجزء الثاني، الفقرة ٣٩٧ .

(٨) المرجع نفسه ، الجزء الأول ، الفقرة ٢٨٦ (ج) و (د) .

(٩) المرجع نفسه ، الفقرة ٢٨٦ (أ) .

(١٠) المرجع نفسه ، الفقرة ٢٨٥ .

(١١) المرجع نفسه ، الفقرة ١١٦ .

(١٢) المرجع نفسه ، الفقرات ١٧١-١٩٧ .

(١٣) المرجع نفسه ، الفقرة ١٩٧ .

(١٤) المرجع نفسه ، الدورة السابعة والثلاثون ، الملحق رقم ٣٨ (A/37/38) ، الفقـرة ٣٦٧ .

(١٥) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان الناميـــــة ، بوينس آيرس ، من ٣٠ آب/اغسطس الى ١٢ أيلول /سبتمبر ١٩٧٨ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.78.II.A.11) ، الجزء الأول ، الفصل الأول .

(١٦) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخامسة والثلاثون ، الملحـــق رقم ٣٨ (A/35/38) ، الفقرة ٣٥٩ (أ) .

(١٧) المرجع نفسه ، الدورة الثامنة والثلاثون ، الملحق رقم ٣٨ (A/38/38) ، الجزء الأول ، الفقرة ١٩ (ب) .

Digitized by UNOG Library

(١٨) انظر الفاو : تقرير المؤتمر العالمي المعني بالاصلاح الزراعي والتنمية الريفية ، روما ، ١٢-٢٠ تموز/يوليه ١٩٧٩ (WCARRD/REP) ، الجزء الأول .

(١٩) للاطلاع على مناقشة اللجنة للموضوع انظر الفصل الثاني ، الفرع ألف ، الفقرات ١٤-٨٤ .

(٢٠) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والثلاثون ، الملحق رقم ٦ (A/39/6 و Corr.1) .

(٢١) المرجع نفسه ، الدورة السابعة والثلاثون ، الملحق رقم ٦ (A/37/6) .

(٢٢) للاطلاع على مناقشة اللجنة للموضوع انظر الفصل الثاني ، الفرع باء ، الفقرات ٨٧-٩١ .

(٢٣) انظر الفصل الثاني ، الفرع جيم ، الفقرات ٩٦-١٠١ .

(٢٤) انظر الفصل الثاني ، الفرع دال ، الفقرات ١٠٤-١٠٧ .

(٢٥) انظر الفصل الثاني ، الفرع هاء ، الفقرات ١١٠-١١٣ .

(٢٦) انظر الفصل الثاني ، الفرع واو ، الفقرات ١١٧-١٢١ .

(٢٧) انظر الفصل الثاني ، الفرع زاى ، الفقرات ١٢٤-١٢٩ .

(٢٨) انظر الفصل الثاني ، الفرع حاء ، الفقرات ١٣٣-١٣٧ .

(٢٩) انظر الفصل الثاني ، الفرع طاء ، الفقرات ١٤٢-١٤٤ .

(٣٠) انظر الفصل الثالث ، الفرع ألف ، الفقرات ١٤٩-١٦١ .

(٣١) انظر الفصل الثالث ، الفرع باء ، الفقرة ١٦٣ .

(٣٢) انظر الفصل الرابع ، الفرع ألف ، الفقرات ١٧٤-١٨٩ .

(٣٣) انظر الفصل الرابع ، الفرع باء ، الفقرات ١٩٠-١٩٨ .

(٣٤) انظر الفصل الرابع ، الفرع جيم ، الفقرات ٢٠١-٢٠٤ .

(٣٥) انظر الفصل الرابع ، الفرع دال ، الفقرات ٢٠٨-٢١١ .

(٣٦) انظر الفصل الرابع ، الفرع هاء ، الفقرات ٢١٤-٢١٧ .

(٣٧) انظر الفصل الخامس ، الفرع ألف ، الفقرات ٢١٩-٢٢٣ .

(٣٨) انظر الفصل الخامس ، الفرع باء ، الفقرات ٢٢٦-٢٣٤ .

Digitized by UNOG Library

(٣٩) انظر الفصل الخامس ، الفرع جيم ، الفقرات ٢٣٧-٢٤٢ .

(٤٠) انظر الفصل الخامس ، الفرع دال ، الفقرات ٢٤٥-٢٤٩ .

(٤١) انظر الفصل السادس ، الفقرات ٢٥٤-٢٥٧ .

(٤٢) انظر الفصل السابع ، الفرع ألف ، الفقرات ٢٦٤-٢٨٥ .

(٤٣) انظر الفصل السابع ، الفرع بـاء ، الفقرات ٢٩٠-٢٩٤ .

(٤٤) انظر الفصل الثامن ، الفقرة ٢٩٥ .

(٤٥) انظر الفصل التاسع ، الفقرات ٢٩٦-٢٩٨ .

Digitized by UNOG Library

كيفية الحصول على منشورات الامم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الامم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع انحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب الى : الامم المتحدة ،قسم البيع في نيويورك او في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.

Litho in United Nations, New York

01100

15142—June 1984—600

GA/OR/39, Suppl. 38

Digitized by UNOG Library